E/2017/35

الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٧

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٧

الملحق رقم ١٥

الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، ٢٠١٧
الملحق رقم ١٥

E/2017/35

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام ٢٠١٧

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول الدورة العادية الأولى ٢٠١٧	
أولا –	المسائل التنظيمية	٧
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا –	بيان مديرة البرنامج، والبرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها	٨
ثالثا –	التقييم	١٢
رابعا –	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	١٣
	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
خامسا –	بيان المدير التنفيذي، والبرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها	١٤
سادسا –	التّقييم	١٨
	الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	
سابعا –	بيان المديرة التنفيذية	٢٠
	الجزء المشترك	
ثامنا –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	٢١
تاسعا –	متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٢٤
عاشرا –	مسائل أخرى	٢٦
	الجزء الثاني الدورة السنوية ٢٠١٧	
أولا –	المسائل التنظيمية	٢٩
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا –	بيان مقدم من مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج	٢٩
ثالثا –	المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية	٣٢
رابعا –	الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١	٣٣
خامسا –	المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٦
سادسا –	تقرير التنمية البشرية	٣٧
سابعا –	البرامج القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتعلقة بها	٣٨

ثامنا – التقييم ٣٩
تاسعا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٤١

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي لها ٤٣
حادي عشر – التقييم ٤٦
ثاني عشر – الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ٤٧
ثالث عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بها من مسائل ٤٩

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي لها ٤٩

الجزء المشترك

خامس عشر – مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية ٥١
سادس عشر – تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكاتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٥٤
مرفق – تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ . . . . . ٥٦

الجزء الثالث الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية ٦٣

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . .

ثانيا ورابعا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٦٣
ثالثا – الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٦٧
خامسا – التقييم ٧٠
سادسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٧٢
خامس عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٧٣

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً وثامناً – بيان المديرة التنفيذية، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٧٤
تاسعا – الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٧٨

عاشراً – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٨٠

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر – بيان المديرة التنفيذية والخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ٨١

ثاني عشر – الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة ٨٣

ثالث عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . . . ٨٤

رابع عشر – الزيارات الميدانية ٨٦

سادس عشر – مسائل أخرى ٨٧

الجزء الرابع الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية ٨٩

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا وثالثا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٨٩

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ . . . . . ٩٣

الثاني – عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ . . . . . ١٣٤

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى ٢٠١٧

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت دورة عام ٢٠١٧ العادية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وشكرها على ثقتها في قيادته والتزامها بعمل المجلس.

٢ – ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٧:

الرئيس: السيد إب بيترسين (الدانمرك)

نائب الرئيس: السيد عمر الناكوع (ليبيا)

نائب الرئيس: السيد طلال الجمالي (اليمن)

نائبة الرئيس: السيدة لورا إيلينا فلوريس إيريرا (بنما)

نائبة الرئيس: السيدة كارولينا بوبوفيتشي (جمهورية مولدوفا)

٣ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٧.

٤ – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٦ في الوثيقة DP/2017/2، المتاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي وفي نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

٥ – ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته المقبلة في عام ٢٠١٧:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧: من ٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧: من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج، والبرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها

٦ – استهلت مديرة البرنامج، في كلمتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)، بتقديم عرض بالفيديو عن دور البرنامج الإنمائي في الإنعاش وإعادة البناء في هايتي. وهنأت رئيس المجلس ونواب الرئيس الجدد على انتخابهم، وأثنت على الرئيس ونواب الرئيس المنتهية ولايتهم. وذكرت مديرة البرنامج أن هذه السنة بالغة الأهمية بالنسبة للبرنامج الإنمائي، لأنه سيعمل مع المجلس لوضع خطة استراتيجية جديدة لتوجيه عمله في السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١. وذكرت أنها قد أبلغت الأمين العام باعتزامها مغادرة البرنامج الإنمائي في نهاية فترة ولايتها الثانية في نيسان/أبريل. وشكرت المجلس على دعمه طوال فترة ولايتها.

٧ – وتناولت مديرة البرنامج العمل الحالي، فبدأت بوصف مساهمات البرنامج الإنمائي وتدابير استجابته لنتائج العمليات الإنمائية الرئيسية خلال عام ٢٠١٦، بما في ذلك إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والخطة الحضرية الجديدة، والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مراكش، والاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كنكون، المكسيك. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي هو أكبر منفذ للمبادرات المتعلقة بتغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بحافظة منح تتجاوز ٢,٨ بليون دولار على نطاق ١٤٠ بلدا، مع حشد مبلغ إضافي مقداره ٥,٦٥ بلايين دولار عن طريق التمويل المشترك. وأضافت أن البرنامج الإنمائي لديه أيضا أكبر حافظة في مجال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث تضم نحو ٤٠٠ مشروع في ١٢٠ بلدا بقيمة ١,٦ بليون دولار في شكل منح، مع حشد مبلغ إضافي مقداره ٥,١ بلايين دولار عن طريق التمويل المشترك.

٨ – وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، أشارت مديرة البرنامج إلى أن الدول الأعضاء تريد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقدم دعما متسقا ومتكاملا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما شددت على أن المبدأ الجامع لخطة عام ٢٠٣٠ هو ألا يتخلف أحد عن الركب، وأنه سيلزم، سعيا لتحقيق ذلك، أن تعمل منظومة الأمم المتحدة من خلال ميثاق الأمم المتحدة وأن تتغلب على النزعات الانعزالية. وتحقيقا لهذه الغاية، أشارت إلى أنه يجري تعزيز قدرات التحليل والتخطيط المشتركين، وكذلك تعزيز استخدام البرمجة المشتركة والتمويل المشترك المتعدد السنوات، وتعزيز الرصد والتقييم المشتركين. كما يجري تعزيز الشفافية وتواتر الإبلاغ المشترك عن النتائج. كما أكدت أن البرنامج الإنمائي، بصفته الجهة التي تدير نظام المنسقين المقيمين، هو الكيان المناسب لسداد معظم مصروفات النظام، ولاحظت، مع ذلك، ما يواجه من صعوبة في تلقي دعم من جميع أجزاء المنظومة لمقابلة جزء يسير من التكلفة. وأعربت عن الأمل في أن يعالج استعراض مستقل هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتمويل، أشارت مديرة البرنامج إلى أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تستكشف على نحو نشط مختلف خيارات التمويل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأفادت بأن المجموعة الإنمائية تعكف على المراحل النهائية لإنشاء صندوق مشترك تابع لها معني بخطة عام ٢٠٣٠، مما سييسر توفير سياسة متكاملة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

٩ - وذكرت مديرة البرنامج أنه يجري إحراز تقدم مطرد في وضع استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأكدت أن رؤية الخطة الجديدة ستركز على الرؤية الحالية التي تتمثل في مساعدة البلدان على القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، في آن معا. بيد أنها أشارت إلى أن ظهور بعض الاتجاهات العالمية من المحتمل أن يؤثر على صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك (أ) الحاجة إلى التصدي للأزمات المطولة، والتطرف العنيف، والتشريد القسري، وحركات النزوح الكبرى؛ (ب) والآثار التي تزداد عمقا لتغير المناخ والالتزامات العالمية بمعالجتها، مما يدعو إلى دعم التكيف العاجل والأخذ بنماذج جديدة للنمو الشامل والمنخفض الكربون؛ (ج) والتوسع الحضري السريع، وبخاصة في البلدان النامية، وما يرتبط به من تحديات وفرص؛ (د) وزيادة أوجه عدم المساواة داخل العديد من البلدان وتداعياتها على الاقتصاد والحوكمة والتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي. وتعهدت بأن يستفيد البرنامج الإنمائي من النطاق الواسع للجهات الفاعلة الإنمائية وترتيبات التمويل المتاحة حاليا، بما في ذلك زيادة دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٠ - وأفادت مديرة البرنامج بأن البرنامج الإنمائي قد قاد ''بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات'' لتشمل تسعة بلدان في السنة الماضية، وذلك تمشيا مع نهج المجموعة الإنمائية الرامي إلى تعميم وتسريع تقديم الدعم القطري ودعم السياسات من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وذكرت أنه يُعتزم إيفاد ٤٠ بعثة في عام ٢٠١٧ في إطار ذلك النهج. ووصفت مجالات أخرى لمساهمة البرنامج الإنمائي في التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى قيامة بإدارة حملة العمل نيابة عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وشمل ذلك وضع مؤشرات عالمية محددة لأهداف التنمية المستدامة، ودعم البلدان في تقييم وتحسين قدراتها الوطنية لتحقيقها، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٧.

١١ - وانتقلت المديرة التنفيذية إلى العمل في حالات الأزمات، فأطلعت المجلس التنفيذي على جهود البرنامج الإنمائي في الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن والعراق وليبيا واليمن والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا وغامبيا.

١٢ - ثم أبلغت مديرة البرنامج عن مختلف تقييمات البرنامج الإنمائي للبرامج والعمليات. وذكرت أن تقييم الفعالية المؤسسية الذي يقوده مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب التقييم المستقل قد لاحظ تحسُّنا في نوعية وثائق البرامج القطرية. وإضافة إلى ذلك، ذكرت أن البرنامج الإنمائي قد أحرز، إثر أحدث مراجعة للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ١١ سنة من تقارير مراجعة الحسابات النظيفة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. كما لاحظت مديرة البرنامج التقييم الإيجابي عموما لأنشطة البرنامج الإنمائي التجريبية في إطار الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة في مجال السياسة العامة، التي سيطلب البرنامج تمديد صلاحيتها، نظرا لأهمية الدعم المقدم من الميزانيات القطاعية والأموال المجمعة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وأعربت مديرة البرنامج عن تقديرها لمساهمات الشركاء في الموارد العادية. وفي هذا الصدد، أشادت خصوصا بالدول الأعضاء التي زادت مساهماتها في الموارد العادية، والتي انضمت إلى الدول التي تقدم مساهمات في الموارد العادية أو عادت للانضمام إليها، والتي التزمت بتمويل متعدد السنوات للموارد العادية. كما شكرت المساهمين في نوافذ التمويل الجديدة للبرنامج الإنمائي. ووصفت جهود البرنامج

الإنمائي الرامية إلى تنويع قاعدة موارده، فذكرت أن إجمالي تدفقات التمويل من المؤسسات المالية الدولية إلى البرنامج الإنمائي قد زاد بنسبة ٤٤ في المائة في عام ٢٠١٦. كما ذكرت برنامجا جديدا للهدايا الكبرى، عزز إبراز وجه البرنامج الإنمائي في أوساط الشركاء المحتملين، وإطلاق منصة الخير الرقمي للتبرع عبر الإنترنت، التي تدعمها المملكة العربية السعودية. وأخيرا، وجّهت الانتباه إلى أول مساهمة مباشرة من القطاع الخاص في الموارد العادية، قدمتها شبكة الابتكار اليابانية.

١٤ - واقترح رئيس المجلس التنفيذي، وهو يشيد بمديرة البرنامج في بيانها الأخير أمام المجلس، اتخاذ قرار للإعراب عن التقدير لمديرة البرنامج وولايتها. وأشادت الوفود بمديرة البرنامج وأثنت على قيادتها للبرنامج الإنمائي.

١٥ - ورحبت الوفود بعرض تدابير استجابة البرنامج الإنمائي لنتائج العمليات الإنمائية الحديثة العهد. وأشادت، على وجه الخصوص، بتقيد البرنامج الإنمائي بنص وروح القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات. وشددت على أن القرار المتعلق بالاستعراض يوفر دليلا استراتيجيا طويل الأجل لمواءمة أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك بدعوة جميع الصناديق والبرامج إلى دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومنسقة. وأكدت أهمية دعم البرنامج الإنمائي لجهود التنمية الوطنية وتطوير القدرات الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وبالإشارة إلى خطة عام ٢٠٣٠، أبرزت الوفود حتمية أن تكون الولاية الجامعة التي تقضي بـ ”عدم تخلف أحد عن الركب“ شاملة للجميع. وحثت البرنامج الإنمائي على أن يظل مرنا ومستجيبا لطائفة من الاحتياجات والسياقات القطرية، بما في ذلك ما يتعلق بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. كما أكدت الوفود ضرورة تعزيز نظام المنسقين المقيمين، وشجعت البرنامج الإنمائي على يكون قدوة تُحتذى لتشجيع الأخذ بروح دينامية جماعية وتعاونية فيما بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التعاون والتنسيق.

١٦ - ولاحظت الوفود أن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ستكون أول خطة استراتيجية تُعتمد في إطار خطة عام ٢٠٣٠، فأعربت عن حماسها لعملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة. وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع الوفود بطريقة شفافة وشاملة لوضع خطة تجسد مصالح الدول الأعضاء وأولوياتها، خصوصا في سياق تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووصفت الوفود الوضع العالمي الذي سيلزم أن تُثبت فيه الخطة الاستراتيجية المقبلة فعاليتها، وخصوصا تداعيات الأزمات الأمنية والإنسانية المطولة وتغير المناخ. وحضت البرنامج الإنمائي على تعميق دعمه للبلدان في تعزيز القدرة على الصمود وتعزيز التنمية الشاملة للجميع، مع التركيز على القضاء على الفقر وتمكين الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، بما في ذلك المعوقون. وشجعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي على إيجاد سبل جديدة للعمل من أجل تحسين الكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج وتحقيق أقصى أثر ممكن في البلدان التي يخدمها، بأساليب منها تنسيق وضع خطته الاستراتيجية مع الخطط الاستراتيجية لسائر الصناديق والبرامج.

١٧ - وركز عدد من الوفود على إعداد وتقديم مختلف الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وطلبت تلك الوفود إطلاعها على أعمال ونتائج فريق الأمم المتحدة العامل المشترك، الذي أنشئ لضمان اتخاذ نهج منسق في عملية وضع مختلف الخطط الاستراتيجية للمنظمات وهيكلها والتكامل بينها، وطلبت أن تستعرض المنظمات مواعيدها النهائية وتوائم بينها - مع وضع

خيارات استراتيجية ومخططات توزع على الوفود قبل أسبوع على الأقل من موعد حلقة العمل المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٧. وشددت على أن كل خطة ينبغي أن تتضمن فرعا ''افتتاحيا'' يشرح النهج الذي توصي به المجموعة الإنمائية والمساهمة المحددة لكل منظمة. وفي ملاحظة ذات صلة، أشار البعض إلى أن المجلس سيعمل بشكل أفضل إذا تلقى الوثائق قبل دوراته بوقت كاف، لأن هذا من شأنه أن ييسر إمعان التفكير وتعزيز الاستجابة على نحو بناء.

١٨ - وأقرت الوفود بأوجه التحسّن في شفافية العمليات والإبلاغ عن نتائجها. وفي الوقت نفسه، شددت الوفود على أهمية مواصلة تحسين الفعالية والكفاءة والمرونة في الاستجابة السريعة للحالات على الصعيد القطري. ودعت وفود كثيرة إلى تعزيز التنسيق فيما بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحسين توحيد الأداء. وطلبت بعض الوفود أن يحسن البرنامج الإنمائي تزامن عملية إصلاحه مع عمليات سائر الصناديق والبرامج، لتمكين الدول الأعضاء من رصد التقدم المحرز على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نحو أيسر.

١٩ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء انخفاض نسبة الموارد العادية مقارنة بالموارد الأخرى، مشيرة إلى أن التحديات الإنمائية الراهنة تبرز حيوية ولاية البرنامج الإنمائي وتزيد تأكيد أهمية توافر موارد عادية كافية ومستقرة ويمكن التنبؤ بها. وأثنت الوفود على الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة موارد البرنامج الإنمائي، بأساليب منها الأخذ بترتيبات تمويل جديدة مع البلدان المستفيدة، ونماذج جديدة للتمويل، وتوسيع قاعدة الشركاء، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. كما أعربت الوفود عن دعمها لجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يُدرج في الخطة الاستراتيجية الجديدة القدرة على التكيف لمواجهة الاتجاهات المالية الجديدة وتغير مشهد الشركاء.

٢٠ - وردا على ذلك، شكرت مديرة البرنامج الوفود على بياناتها، وخاصة على تعليقاتها المفيدة بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأكدت التزام البرنامج الإنمائي بتلبية احتياجات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وأشارت إلى المخاطر التي يفرضها تغير المناخ والتطرف العنيف، وتعهدت بأن يبقى القضاء على الفقر في صميم برمجة أنشطة البرنامج الإنمائي. وذكرت مديرة البرنامج أن البرنامج الإنمائي يعمل بنشاط مع سائر الصناديق والبرامج لتنسيق تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات، بما في ذلك المشاركة في وضع إطار مشترك. وأكدت أيضا استمرار التزام البرنامج الإنمائي بالشفافية. وأخيرا، شكرت الدول الأعضاء على التزامها بتوفير موارد كافية للبرنامج الإنمائي، فأشارت إلى أن التمويل الذي يمكن التنبؤ به يعد ضروريا لضمان أن يتمكن البرنامج الإنمائي من التصدي للأزمات على نحو فعال. وختمت مديرة البرنامج ردها بشكر الوفود مجددا على إشادتها القوية بقيادتها للمنظمة.

٢١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٧ بشأن الإعراب عن التقدير للسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٧.

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٢٢ - قدم البند مدير البرنامج المعاون بالبرنامج الإنمائي. وقدم الْمُديران الإقليميان للبرنامج الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا تفاصيل عن مشاريع وثائق البرامج القطرية بوتسوانا وتشاد وهايتي.

٢٣ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، البرامج القطرية التالية: وبوتسوانا (DP/DCP/BWA/2) وتشاد (DP/DCP/TCD/3) بالنسبة لأفريقيا، وهايتي (DP/DCP/HTI/3) بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثالثا - التقييم

٢٤ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الإنمائي البند وعرض تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه (DP/2017/4). وعرض مدير مكتب البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه (DP/2017/5).

٢٥ - وشكر أعضاء المجلس مكتب التقييم المستقل تقديراً لتقريره المتعلق بإسهام البرنامج الإنمائي في تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه، وعلى الإدارة تقديراً لردها. ولاحظت الوفود أن خطة عام ٢٠٣٠ تشدد على أهمية مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، فأثنت على البرنامج الإنمائي لاضطلاعه بدور قيادي في هذا الصدد من خلال إدماج تدابير مكافحة الفساد في برامجه وسياساته. وحثت البرنامج الإنمائي على الشروع في وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، وتعزيز قدراته الداخلية على تحقيق نتائج أفضل بشأن مبادرات مكافحة الفساد. ولئن أقرت بشح الموارد المتاحة على الصعيد القطري للمبادرات المخصصة مكافحة الفساد، مما يتعذر معه تعميم مكافحة الفساد في جميع القطاعات، فقد شجعت البرنامج الإنمائي على أن يكون سباقا في حشد مصادر تمويل جديدة وفي التماس أوجه تآزر مع سائر الجهات الفاعلة الإنمائية، من قبيل البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٦ - وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على تركيز جهوده حيثما تكون هناك إرادة سياسية قوية وملكية وطنية لخطة مكافحة الفساد، بدلا من فعل ذلك على أساس تمثيلي فحسب. وأكدت أن مكافحة الفساد ينبغي أن تكون محور خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على أساس الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تكون محور تركيز عمل البرنامج الإنمائي في السياقات ذات المخاطر العالية، كالدول الهشة. كما دعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى ضمان تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل كاف في صلب عمله في مجال مكافحة الفساد.

٢٧ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي أن البرنامج سيبحث عن فرص للانخراط في مزيد من البرامج المشتركة. وأكد أنه رغم أن البرنامج الإنمائي حظي بتسليط الضوء على جهوده لمكافحة الفساد بسبب وضعه العالمي، فقد قيِّدت تلك الجهود بسبب التخفيضات في الموارد العادية.

٢٨ - وذكر مدير مكتب البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي أن العديد من الحكومات قد أظهرت استعدادا لمكافحة الفساد، والعمل مع منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء في هذا الصدد. وأشار

إلى أن بحوث البرنامج الإنمائي قد بينت أن البيانات المفتوحة والعمليات الشفافة أكثر فعالية من أفرقة الرصد ولجان مكافحة الفساد البرلمانية، ووصف أعمال البرنامج الإنمائي في مجالي الحوكمة الإلكترونية والحلول التكنولوجية، وتعهد بإدماج أعمال مكافحة الفساد على نحو أعمق في جهود الإصلاح المؤسسي الأوسع نطاقا. وقدم عدة أمثلة على مبادرات مكافحة الفساد على الصعيد القطري، مشيرا إلى جهود بذلت في المكسيك لحماية الموارد الطبيعية، وفي بنما لتعزيز الشفافية، وفي غابون لتثقيف الأطفال بشأن الطرق التي يؤثر الفساد بها على الحياة اليومية. وأخيرا، ذكر أن نحو ٤ في المائة من الموارد العادية للبرنامج الإنمائي يُنفق على أعمال مكافحة الفساد، ولاحظ أن مساهمات الدول الأعضاء في بناء السلام تمول أيضا مبادرات مكافحة الفساد.

٢٩ - ثم عرض مدير مكتب التقييم المستقل بالبرنامج الإنمائي تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي (DP/2017/6). وقدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج بالبرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي (DP/2017/7).

٣٠ - وأثنت الوفود على مساهمات البرنامج الإنمائي في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وما حققته من إنجازات حتى الآن في دعم التحسينات الشاملة للأطر القانونية والسياساتية المتعلقة بالإعاقة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي في وضع جيد يتيح له الدفاع عن مصالح الأشخاص ذوي الإعاقة، وحثت البرنامج الإنمائي على استخدام دوره كمنسق مقيم لتعزيز البرمجة والسياسات الشاملة لمسائل الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وطلبت الوفود أن تشمل الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أهدافا وغايات ومبادرات واضحة شاملة لمسائل الإعاقة، مقترنة بخطة عمل للمضي قدما بجدول الأعمال على ضوء توصيات التقييم. وحثت البرنامج الإنمائي على إعطاء الأولوية لإدماج الإعاقة في مرافقه وقوام موظفيه هو نفسه، فضلا عن تعزيز جمع وتحليل البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢/٢٠١٧ بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه ورد الإدارة؛ وتقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي ورد الإدارة.

رابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٢ - قدم البند نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي وعرض تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة الدعم المباشر للميزانية.

٣٣ - ورحب أعضاء المجلس بتقرير التقييم. وأقروا الدعم المباشر للميزانية ضمن الاستجابات المرنة والأدوات المتاحة للبرنامج الإنمائي في دعمه لخطة عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، حثت الوفود البرنامج الإنمائي على كفالة أن يكون الدور الرئيسي للدعم المباشر للميزانية هو مساندة تطوير القدرات ووضع السياسات على الصعيد الوطني، وأن يقتصر استخدام طريقة دعم الميزانية القطاعية على حالات استثنائية استنادا إلى طلب يُعرب عنه بوضوح، وتبين فيه أدوار البرنامج الإنمائي بجلاء.

٣٤ - وردا على ذلك، أكد نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية بالبرنامج الإنمائي لأعضاء المجلس أن الدعم المباشر للميزانية لن يستخدم إلا في حالات استثنائية. ووصف عدة مستويات من الضوابط الداخلية وضوابط تخفيف المخاطر المرتبطة بتقديم الدعم المباشر للميزانية. وتكرارا لتأكيد هذا الموقف،

أكد كل من مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لأفريقيا، التابعين للبرنامج الإنمائي، للوفود أن البرنامج الإنمائي لا يستخدم هذه الطريقة إلا بناء على طلب وطني لتعزيز دعم السياسات، وليس لتوفير أموال لتقديم الخدمات.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٣ بشأن تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة الدعم المباشر للميزانية.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - بيان المدير التنفيذي، والبرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها

٣٦ - وجه المدير التنفيذي للصندوق، في بيانه أمام المجلس التنفيذي، الانتباه إلى مشاركة الصندوق النشطة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، اللتين يتابعهما الصندوق بتعاون وثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبما يتسق مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١. وشدد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سيظلان هما أعلى أولويتين في خطة الصندوق الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، على النحو الذي أعيد تأكيده في حلقة عمل نُظِّمت لأعضاء المجلس بشأن الخطة الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وسلط الضوء على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة قد صيغت بتعاون وثيق مع جميع أصحاب المصلحة. وذكر أن الصندوق يأخذ أيضا بزمام المبادرة للإسهام في فريق التخطيط الاستراتيجي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالعمل على نحو جماعي لمواءمة الخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وتحقيق الترابط فيما بينها.

٣٧ - وأكد المدير التنفيذي أن خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ سترسخ موقع الصندوق في إطار خطة عام ٢٠٣٠، وستركز على تحقيق نتائج تحويلية، مستهدية بقاعدة أدلة قوية ومسترشدة ببؤرة تركيز الصندوق، في الاستجابة للأوضاع الإنمائية والإنسانية العالمية. وفي حين أحرز تقدم كبير، لا سيما في تعزيز صحة الأم، فلا يزال الصندوق يواجه تحديات، خصوصا القيود التمويلية، والبيئة السياسية غير المستقرة، والمستويات التاريخية للتشرد، وتفاقم الاحتياجات الإنسانية، والتراجع في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين. ولضمان أن يتمكن الصندوق من الاضطلاع بولايته، ناشد أعضاء المجلس بالوفاء بالتزاماتهم بتمويل الصندوق وزيادة تمويل الموارد (الأساسية) العادية، إن أمكن، وذلك خصوصا لمقابلة تدابير التقشف الأخيرة والجارية التي اتخذها الصندوق.

٣٨ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن الصندوق يواصل استكشاف سبل لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة من خلال تحديد أطر التكاليف، وتجميد الشواغر، وتبسيط العمليات، وتحرير قدرات الموظفين والموارد. وشملت تلك الجهود تعديل نموذج الأعمال لمعالجة التغيرات في البيئات العالمية والمحلية، واتخاذ نهج متميز وأكثر ملاءمة للاحتياجات القطرية. وبالمثل، يكيف الصندوق شؤونه المالية واستراتيجيات تمويله في الخطة الجديدة لمواجهة القيود المالية والفرص المتغيرة، مع توسيع قاعدة الجهات المانحة ومواصلة بناء فرص

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك تضافر الجهود لتعبئة موارد بديلة، بالاقتران مع تحسين الفعالية والكفاءة والأداء على الصعيد التنظيمي.

٣٩ - وعلى صعيد الأعمال الإنسانية، وهو مجال حث فيه أعضاء المجلس الصندوق على أداء دور ما انفك يتزايد، وجه المدير التنفيذي الانتباه إلى خدمات الصندوق في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، بما في ذلك العنف الجنساني في البلدان التي تشهد أزمات ونزاعات، من أفغانستان إلى مالي ومن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الجمهورية العربية السورية. وقد جلبت تلك الجهود إغاثة ضخمة لملايين النساء والفتيات والمراهقين والشباب، مع تشجيع الانتقال السلس من الأزمة إلى التنمية.

٤٠ - وانتقل المدير التنفيذي إلى مجال البيانات، فأبرز أن الصندوق، بصفته واحدا من العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في هذا الميدان، يؤدي دورا فريدا في دعم نظم البيانات في جمع البيانات السكانية وبيانات الصحة الجنسية والإنجابية، وذلك غالبا في شراكة مع طائفة من شبكات البيانات، وارتكازا على خبرة ٤٠ سنة في دعم تعدادات السكان الوطنية. وبالمثل، يؤدي الصندوق دورا خاصا في مساعدة البلدان على الاستفادة من العائد الديمغرافي من خلال جهود الدعوة والمشاركة وتنظيم الأسرة، ومن أمثلة ذلك مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويعد عمل الصندوق في هذا المجال عنصرا حيويا لتحقيق الوعد التحويلي لخطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما أثرها على المراهقات، عن طريق توفير الأماكن الآمنة، والإرشاد، وفصول محو الأمية والمهارات الحياتية، والتثقيف الجنسي الشامل، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وناشد المدير التنفيذي أعضاء المجلس بكفالة أن يؤدي الصندوق دورا حاسما في مساعدة الفتيات في كل مكان على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها؛ وعلى حمايتهن من زواج الأطفال وحمل المراهقات والعنف؛ وعلى معرفة حقوقهن وممارستها؛ وعلى تحقيق كامل إمكاناتهن والمساعدة على إيجاد عالم أفضل.

٤١ - وأبرز أعضاء المجلس أهمية عام ٢٠١٧ بالنسبة للصندوق، إذ يضع الصيغة النهائية لخطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أكدوا أنها ينبغي أن تعزز ولايته في إطار عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. وأعربوا عن دعمهم القوي والمتواصل لعمل الصندوق في البلدان التي تشهد أزمات وتلك التي لا تشهد أزمات. ورحبوا بتركيز الصندوق على تنظيم الأُسرة، والعائد الديمغرافي، والاستجابة الإنسانية السريعة وبناء القدرة على الصمود، وتسخير البيانات لأعمال التنمية، حسبما تنص عليه مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عام ٢٠٣٠، والاستعراض الذي يُجرى كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦. وأكدوا الأهمية البالغة لولاية الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين أن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات يوفر إطارا ممتازا لتحقيق الاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو عنصر ضروري لنجاح ولاية الصندوق.

٤٢ - وأيدت الوفود بقوة نهج الصندوق القائم على حقوق الإنسان والتركيز على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما المراهقات والشباب. ورغم التقدم المحرز في مجال صحة الأم والانخفاض الملحوظ في وفيات الأمومة، وُجِّهت دعوة إلى الصندوق لزيادة جهوده في هذا المجال. ودعت وفود أخرى الصندوق إلى مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. كما ذكر آخرون أن بطء حركة جهود الإصلاح في الأمم المتحدة من شأنها أن تؤثر سلبا على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وقدرة الصندوق على تحقيق نتائج، ولا سيما في حالات الأزمات والنزاعات المطولة. وشجعوا الصندوق ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة بالطريقة التي طُرحت

وأعيد تكرارها في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وأعربوا عن تطلعهم إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات أن يعزز ذلك الهدف. ولاحظ عدد من الوفود أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ينبغي أن تجسد كلا من مبادئ الاستعراض بشأن الاتساق وتوصيات الأمين العام ذات الصلة. كما شددت تلك الوفود على أهمية المساءلة والشفافية وتحقيق القيمة مقابل المال والخدمات المشتركة والكفاءة وتعزيز الرصد والتقييم، بالنسبة لكل من الصندوق ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عموما. وأثنت على الصندوق لاستجابته الإنسانية الرائعة ولعمله القيم على سد الفجوة بين الشؤون الإنسانية والتنمية، وشجعت الصندوق على متابعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بما يتسق مع ''الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية''.

٤٣ - وأعربت الغالبية العظمى من الوفود عن قلقها إزاء استمرار اتجاه انخفاض الموارد الأساسية، التي لوحظ أنها يجب أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها ليتسنى للصندوق الاضطلاع بولايته. وبالمثل، أُبدي قلق بشأن التخفيضات على الصعيد الإقليمي جرَّاء الحالة المالية المتعسرة. وعلى نطاق المجلس، شجعت الوفود بعضها بعضا على زيادة مساهماتها، حيث شددت على أن وجود قاعدة قوية من الموارد العادية يظل هو الأولوية. وفي الوقت نفسه، أوصت بأن يبذل الصندوق قصارى جهده لاستكشاف مصادر تمويل وشراكات جديدة أوسع نطاقا، بما في ذلك مع القطاع الخاص وعن طريق التمويل المحلي. ولاحظت الوفود أن استمرار الانخفاض في التمويل الأساسي يعني أن تحقيق الاتساق فيما بين الوكالات يعد أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأثنت الوفود على الصندوق لانخراطه في أنشطة مشتركة بين الوكالات وتعزيز مزاياه النسبية وقدرته على التكيف. وإضافة إلى ذلك، أعلن وفدان أنهما يرعيان مبادرة عالمية جديدة لجمع الأموال تسمى ''هي تقرر''، تضم منبرا يسمح بتلقي مساهمات من القطاع الخاص.

٤٤ - ورحبت الدول الأعضاء بعمل الصندوق في مجال البيانات لأغراض التنمية. ورأت أن تحليل البيانات وتبادلها وتصنيفها تعد سبلا رئيسية لبناء الشراكات والإرادة السياسية ولتمكين الصندوق من استهداف ومساعدة أكثر الفئات ضعفا، حتى ''لا يتخلف أحد عن الركب''. وأُثني بالمثل على عمل الصندوق في جمع البيانات المتعلقة بالاتجاهات الديمغرافية والمسائل السكانية، بما في ذلك تأثيرها على تغير المناخ وحقوق الإنسان، باعتباره عملا بالغ الأهمية. ورأت الوفود أن عمل الصندوق في تحليل البيانات يعد عنصرا حيويا لكي يُكيِّف المساعدة التي يقدمها في مختلف الظروف والسياقات القطرية. ولاحظت أن البيانات والأدلة ينبغي أن يُسترشد بها في خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ونهجه الخاص بتعبئة الموارد، وعمله من أجل تحقيق النتائج المستهدفة وضمان مزيد من الكفاءة والفعالية. وشددت على أهمية إدماج الرصد والتقييم في جميع جوانب الخطة، بحيث يُستفاد منها في التخطيط والبرمجة.

٤٥ - ووجهت عدة وفود الانتباه إلى مزايا ومثالب المكاتب والبرامج المتعددة الأقطار. ولاحظت أن العديد من البلدان الواقعة في المنطقتين اللتين يحتفظ فيهما الصندوق بمكاتب متعددة الأقطار (آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، هي بلدان متوسطة الدخل ودول جزرية صغيرة نامية، وهي معرضة بشدة للصدمات الخارجية. وقالوا إن هاتين المنطقتين وتلك البلدان تحتاج إلى نهج مميّز يتلاءم مع احتياجاتها الخاصة. وذكرت الوفود أنها تخشى أن يؤدي انخفاض التمويل الأساسي إلى انتكاس المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس في هاتين المنطقتين واضطرار الصندوق إلى خفض الموظفين

والخدمات. وأعرب البعض عن القلق من أن التعديل المقترح لنموذج الأعمال قد يؤثر سلبا على البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مسألة كان يُؤمل أن تعالجها الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ووجه آخرون الانتباه إلى أهمية عمل الصندوق في أقل البلدان نموا وفي تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، خصوصا في بناء القدرات المحلية في مجال خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٤٦ - وركز عدد من الوفود على إعداد وتقديم مختلف الخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وطلبت تلك الوفود إطلاعها على أعمال ونتائج فريق الأمم المتحدة العامل المشترك، الذي أنشئ لضمان اتخاذ نهج منسق في عملية وضع مختلف الخطط الاستراتيجية للمنظمات وهيكلها والتكامل بينها، وطلبت أن تستعرض المنظمات مواعيدها النهائية وتوائم بينها - مع وضع خيارات استراتيجية ومخططات توزع على الوفود قبل أسبوع على الأقل من موعد حلقة العمل المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٧. وشددت على أن كل خطة ينبغي أن تتضمن فرعا ''افتتاحيا'' يشرح النهج الذي توصي به المجموعة الإنمائية والمساهمة المحددة لكل منظمة. وفي ملاحظة ذات صلة، أشار البعض إلى أن المجلس سيعمل بشكل أفضل إذا تلقى الوثائق قبل دوراته بوقت كاف، لأن هذا من شأنه أن ييسر إمعان التفكير وتعزيز الاستجابة على نحو بناء.

٤٧ - وردا على ذلك، شكر المدير التنفيذي الوفود على دعمها القوي لولاية الصندوق، سياسيا وماليا على حد سواء. وأكد لها أن الصندوق سيضمن انعكاس تعليقاتها وتوصياتها في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأضاف أن الصندوق سيواصل القيام بدور نشط في فريق الأمم المتحدة العامل المشترك، وقال إن ذلك لن يقتصر على مواءمة الخطط الاستراتيجية للمنظمات المختلفة فحسب، بل أيضا ضمان التنفيذ المنسق على الصعيد القطري، لتعظيم الموارد وتقديم المساعدة إلى لحكومات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأكد لأعضاء المجلس أن الصندوق سيواصل عمله بدون تردد فيما يتعلق بالمراهقين والفتيات، لا سيما في السياقات الإنسانية، مستندا إلى منظور جنساني قوي وإلى نهجه القائم على حقوق الإنسان. وسلط الضوء على أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد ذكر تحديدا أن ولاية الصندوق وجميع جوانب عمله، بما في ذلك ''بؤرة تركيزه''، تستند بلا شك على حقوق الإنسان، التي تشمل أيضا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأكد للمجلس أن الاعتبارات الإنسانية ستعمم في جميع عناصر الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، حيث ستشمل كلا من النزاعات ومسائل المناخ، مع التركيز على المناطق والبلدان الضعيفة بصفة خاصة، كالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد على أن عمل الصندوق في مجال البيانات، بما في ذلك التدريب على جمعها واستخدامها، يعد عنصرا أساسيا في تلك الجهود، حيث يُسترشد به في وضع السياسات ويساعد في ضمان تحقيق أفضل النتائج. وأكد أن الصندوق سيواصل تولي القيادة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فضلا عن تنظيم الأسرة، فأشار إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هي الأولى في سلسلة من ثلاث خطط استراتيجية ستوجه عمل الصندوق طوال فترة سريان خطة عام ٢٠٣٠. وذكر أن حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة سيكون محور جميع الخطط الاستراتيجية الثلاث المقبلة، في كل من السياسات والتنفيذ، وخصوصا للفئات الأكثر ضعفا وتهميشا. وأشار إلى أن الصندوق شريك نشط في الحركة، التي أُطلقت في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والعشرين المعقود في أديس أبابا، والرامية إلى تنشيط المبادرة العالمية لتنظيم الأسرة في عام ٢٠٢٠. وشدد

على أهمية تنظيم الأسرة بوصفه عنصرا محوريا في ولاية الصندوق، مع ما له من تداعيات إيجابية في جميع جوانب عمله، بما في ذلك تحقيق العائد الديمغرافي، بما يشمل الشباب والمسنين على حد سواء. ولاحظ أن الصندوق يشارك بنشاط في تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومواءمتها مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، وشدد على أن الصندوق يحتاج، بغية تحقيق ولايته، إلى الدعم السياسي للمجلس وكذلك الدعم المالي القوي، لا سيما في تمويل موارده الأساسية. ودعا المجلس إلى ضمان أن تظل حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة – لأن أحدها لا يمكن أن يوجد دون الآخر. وأشار إلى أن نظم البيانات تعد عاملا بالغ الأهمية في ذلك الكفاح – المتمثل في تمكين الأفراد وتقييم النتائج وتوجيه الاستثمارات. وقال إن الصندوق سيواصل العمل عن كثب مع أعضاء المجلس في جميع تلك المجالات.

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٨ - قدم البند نائب المدير التنفيذي (لشؤون البرامج) بالصندوق. وعرض مديرو الصندوق الإقليميون للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للصومال والبرنامجين القطريين لبوتسوانا وهايتي، على التوالي.

٤٩ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، وثيقتي البرنامجين القطريين لبوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/6) وهايتي (DP/FPA/CPD/HTI/6).

٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الثاني لسنة واحدة للبرنامج القُطري للصومال (DP/FPA/2017/3).

سادسا - التّقييم

٥١ - تولت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرض التقييم المواضيعي للدعم الذي قدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ (DP/FPA/2017/CRP.1)، ثم تولت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض رد الإدارة على التقييم المواضيعي.

٥٢ - وأعربت الوفود، في بيان مشترك، عن ترحيبها بالتقييم المناسب التوقيت للدعم الذي قدّمه صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، وكذلك بالردّ الذي قدمته الإدارة، وأثنت على الأعمال الدؤوبة التي قام بها كلٌّ من مكتب التقييم والمعهد السويسري للأمراض المدارية والصحة العامة والفريق المرجعي المعني بالتقييم. وأشارت الوفود إلى أنّ كل هذه الأطراف عملت على ضمان متانة التقييم. وبعد أن شددت على أهمية مساعدة المراهقين والشباب، الذين غالبا ما يواجهون عراقيل اجتماعية وسياسية في سبيل تحقيق كامل طاقاتهم، أكدت الوفود على ضرورة أن يبقى الصندوق في صدارة العمل على تلبية احتياجات المراهقين والشباب، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية، وذلك نظرا للميزة النسبية التي يتمتّع بها الصندوق كما جاء في التقييم. وقالت إنّها تتفق في الرأي مع توصية التقييم الداعية إلى ضرورة أن يركّز الصندوق على ولايته وقيمته المضافة حتى يواصل دور القيادة لجدول الأعمال الأوسع الخاص بالمراهقين والشباب، ولا سيما ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتوجّهت الوفود إلى الصندوق بالثناء على إدراجه باستمرار جوانب

حقوق الإنسان والاستجابات الجنسانية والنهج المراعية للاعتبارات الثقافية ضمن برامجه المسطّرة على جميع المستويات بشأن المراهقين والشباب. وشجّعت إدارة الصندوق على أن تواصل، لدى وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الاستفادة من سجل إنجازاتها القوي في مجال دعم المراهقين والشباب.

٥٣ - وسلّمت الوفود بالتوصية الواردة في التقييم بأن يعزز الصندوق وضوح وتنسيق استراتيجيته لدعم المراهقين والشباب، وإلى أن ينسّق بشكل أوثق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمنع احتياجات المراهقين والشباب وحسمها وتلبيتها. وشدّدت على ضرورة أن تظلّ كلّ المنظمات مركّزة على الأهداف المشتركة والمزايا النسبية وتعمل في الوقت نفسه مع الجهات الفاعلة الوطنية والرئيسية في مجالي الصحة ونظام الحماية. وأعربت أيضا عن دعمها للأخذ بمزيد التكامل في عمليات البرمجة الخاصة بالمراهقات. وأشارت إلى انّ وضع البرامج الخاصة بقضايا المراهقات يجب أن يكون بمثابة عنصر أساسي من الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. واعتبرت أنّ تكثيف الجهود في هذا المجال يتطلب توطيد الأدوات والمؤشرات المتعلقة بالاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإشراك الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين. وقالت أيضا أنّها تتفق في الرأي مع التوصية الداعية إلى أن تستهدف الخطة الاستراتيجية المراهقين والشباب الأكثر تهميشا من خلال تعزيز تحليل واستخدام البيانات، وأنّها توافق على ضرورة أن يضع الصندوق تعاريف عملية واضحة ''للمهمشين'' وللفئات ''الضعيفة'' - حيث أكّدت على أنّ مثل هذا الإجراء سيساعد في تحسين استهداف تلك المجموعة ضمن إطار وضع الخطط والبرامج للمستقبل. وأخيرا، شدّدت الوفود على ضرورة أن يسعى الصندوق إلى التفاعل المجدي مع المراهقين والشباب على جميع مستويات البرمجة، وشجعته على العمل الوثيق مع الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال زيادة الاستثمارات في المعارف والقدرات المحلية. واعتبرت أنّ تمكين النساء والفتيات من تحقيق كامل طاقتهن القيادية يشكل عنصرا رئيسيا في هذا المسعى.

٥٤ - ورحبت الوفود بالرد الذي قدّمته الإدارة، مشيرة إلى أنه قد عالج بشكل مناسب الشواغل وحدد في الوقت نفسه الخطوات المقبلة المرضية. وفي معرض الإشارة إلى التقدّم المحرز حتى الآن، أعربت الوفود عن ارتياحها لملاحظة أنّ الصندوق قد شرع بالفعل في الاستجابة للعديد من توصيات التقييم. وقد سرّها أن ترى الإدارة مستعدة للقبول بالتوصية الداعية إلى ضرورة أن يواصل الصندوق التنسيق وتقديم الدعم المتعدد القطاعات والشامل لفائدة المراهقين والشباب مع ضمان إدراج احتياجات المراهقات في صلب اهتماماته بهذا الشأن.

٥٥ - وفي ردها، رحّبت مديرة مكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان بالآراء المتعلقة بالتقييم وبضرورة إدراج التوصيات ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي التي يأخذ بها الصندوق. وتوجّهت مديرة المكتب بالشكر للإدارة على ردها الشامل والمستفيض على التقييم، وحثت المجلس وإدارة الصندوق، كليهما، على متابعة توصيات التقييم في السنوات القادمة.

٥٦ - وشددت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) على أهمية زيادة التنسيق في تعظيم المزايا النسبية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك على الحاجة إلى وضع مؤشرات محددة عابرة للأجيال بشأن المراهقات، تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية وتشمل الرجال والفتيان. وقالت أنّها توافق على ضرورة تحديد المصطلحات من قبيل ''المهمشين'' و ''الضعفاء''، ورحّب

بما أبداه المجلس من تعليقات إيجابية بشأن ضرورة أن يواصل الصندوق دور القيادة في مجال المراهقين والشباب.

٥٧ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٤ بشأن التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥.

٥٨ - وقرر مكتب المجلس التنفيذي سحب مشروع القرار المعني بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة لتنظيم الأسرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (DP/FPA/2016/CRP.5). وفي هذا الصدد، أبرز وفدان أهمية الرقابة الإرشاد على أساس التقييمات المستقلة، وأعربا عن أسفهما لأنّ المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار المعني بالتقييم المواضيعي، الذي كان قد أُرجئ النظر فيه من الدورة العادية الثانية عام ٢٠١٦. وأشار الوفدان إلى أنّ مشروع القرار نصٌّ توفيقي صِيغ بعناية وخضع إلى مشاورات مكثفة وحظي بدعم قطاعات عريضة داخل المجلس. كما أعربا عن أملهما في أن تكون إدارة الصندوق قد أخذت علما بهذا الدعم، وفي أنّها ستنفّذ توصيات التقييم وتُبقي المجلس مطلعًا على أعمال المتابعة التي ستقوم بها في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سابعا - بيان المديرة التنفيذية

٥٩ - رحّبت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في كلمتها الافتتاحية أمام المجلس، بقدوم الأمين العام ونائب الأمين العام الجديدين. وذكرت أنّ مكتب خدمات المشاريع سوف يُنسّق مع مكتبيهما في إعداد خطته الاستراتيجية الجديدة، التي ستكون متسقة تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووصفت مكتب خدمات المشاريع بأنّه كيان من كيانات الأمم المتحدة المميزة الذاتية التمويل والقادرة على نشر موظفين وموارد بسرعة لا تُضاهى من أجل الاستجابة لحالات الأزمة. وفي هذا الصدد، قدمت عدة أمثلة عن مساهمات المكتب في السلام والأمن. وتحدثت عن الدعم الذي يقدّمه المكتب إلى فريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، التابع لإدارة الشؤون السياسية، حيث قام بتنفيذ حوالي ١٠٠ عملية نشر في عام ٢٠١٦، بعضها تم في غضون ١٦ ساعة من وقت تقديم الطلب. وقالت إنّ المكتب تمكن، خلال فترة انتشار وباء الإيبولا، من حشد فريق من الخبراء في غضون ١٢ يوما وبمساعدة من مؤسسة بيل وميليندا غيتس. وفي مالي، تمكّن المكتب في غضون أسبوعين من شراء معدات بمبلغ ١٨ مليون لفائدة بوابة إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام؛ وفي نيبال، قام المكتب في غضون ١٦ يوما من الزلزال بإشراك وتجهيز ٢ ٥٠٠ من الأخصائيين في المسح الإسكاني. وفي معرض الإشارة إلى أنّ الاشتراء يستأثر بنصف الخدمات التي يقدمها المكتب، قالت المديرة التنفيذية إنّ المكتب يسعى، رغم حصوله في عام ٢٠١٦ على مؤشر المعيار الذهبي من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، إلى مواصلة تحسين التعاون والفعالية والاستدامة في ممارساته المتعلقة بالاشتراء، وذلك بحسب الطلب الوارد في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٦٠ - وبعد أن ذكرت المديرة التنفيذية أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة سوف يتطلّب سنويا، وعلى مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، حوالي ٤,٥ تريليونات دولار من الاستثمارات في الهياكل الأساسية،

تناولت بالوصف مرفق المكتب لاستثمارات رأس المال الأولي الذي صُمّم من أجل اجتذاب رؤوس الأموال من الشركات والمنظمات والصناديق حتى تقوم باستثمارات ذات أثر إيجابي. وتطرّقت المديرة التنفيذية إلى مشاريع الهياكل الأساسية في سيراليون وسانت لوسيا، التي بوسعها أن تجتذب استثمارات خاصة. وفيما يتعلق بالتحسينات التنظيمية، عرضت المديرة ملامح التدابير المتخذة لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، بما في ذلك من خلال إقامة منبر جديد للحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال يُتيح تحسين عملية اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي.

٦١ - وأثنى أعضاء المجلس على المكتب تقديراً لنهوجه المبتكرة الحديثة إزاء المشتريات المستدامة وتنفيذ المشاريع وإدارتها، وهي نُهج قائمةٌ على مبادئ التنمية المستدامة حسبما وردت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشادوا بالتزامه بسرعة الخدمات، والإبقاء على التكاليف منخفضة، وإتاحة الخدمات للدول الأعضاء من كل السياقات القطرية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الهشة أو المتأثرة بالنزاعات. وشجعت الوفود المكتب على وضع خطة استراتيجية جديدة بطريقة مفتوحة وتعاونية، وعلى مواصلة تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأعربت بعض الوفود عن دهشتها إزاء انخفاض مستويات الغش المبلَّغ عنه.

٦٢ - وأعربت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في ردها، عن ترحيبها بما يبديه المجلس من تأييد قوي ومتواصل لأعمال المكتب التي ينفذها في الدول الهشة والدول المتأثرة بالنزاعات. وأكّدت للوفود أنّ آليات مكافحة الغش في المكتب هي آليات مُحكمة الصُّنع.

الجزء المشترك

ثامنا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٦٣ - عرض مدير مكتب الخدمات الإدارية، بالبرنامج الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥ (DP/2017/11). وعرضت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية)، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير المديرة التنفيذية: متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2017/1). وعرض نائب المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥ (DP/OPS/2017/1).

٦٤ - ونوّه أعضاء المجلس بآراء مراجعي الحسابات غير المتحفظة فيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ورحبوا بالتقدم الذي أحرزته عموماً المنظمات الأربع جميعها في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - أشادت الوفود بالبرنامج الإنمائي لحصوله على رأي غير متحفّظ، لكنّها أعربت عن قلقها إزاء الأولويات العليا التي لم يُنفَّذ منها سوى النصف. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد أبلغ المجلس بحدوث ١٦ حالة غش أو غش محتمل. وتساءلت الوفود عما إذا كان سبب ذلك هو ارتفاع مستوى الغش أم

تحسّن القدرة على الإبلاغ عنه. واقترحت الوفود أيضا إكساب تقارير مراجعة الحسابات مزيدا من النجاعة من خلال تقديم عرض أوفى لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، وإيراد المزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي أن يستجيب بها لهذه التوصيات، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتكرّرة. واقترحت الوفود أيضا إدراج موجز بآليات الرقابة يبيّن الكيفية التي سيتم بها رصد عملية التنفيذ.

٦٦ - ورحبت الوفود بالإجراءات المقترحة لمعالجة أوجه القصور في إدارة المشتريات، بما في ذلك القرار القاضي بنقل المشتريات العالية المخاطر والكبيرة الحجم إلى المراكز الإقليمية وإلى المراكز العالمية للخدمات المشتركة. ولكنّها طلبت الحصول على معلومات مستكملة عن الطريقة التي يعتزم البرنامج أن يعالج بها المسائل الكامنة التي أدت إلى أوجه القصور في المقام الأول. وطلبت الوفود أيضا مزيدا من المعلومات عن الخطط وعن التقدم المحرز في الاعتماد على تقييم المخاطر لإجراء الرقابة على المكاتب القطرية.

٦٧ - وردّ مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقول إنّه يرحّب بالمقترحات المتعلقة بكيفية جعل رد الإدارة على تقارير مراجعة الحسابات مفيدا أكثر. ففيما يتعلق بمسألة الإبلاغ عن الغش، قال إنّه ليس بوسعه تأكيد ما إذا كانت زيادة الإبلاغ تعود إلى زيادة في التدقيق أم إلى ارتفاع في عدد حالات الغش، ولكنّ البرنامج الإنمائي يتوخى حاليا مزيدا من الدقّة في تمحيص المعاملات. وأبلغ أيضا بأنّ البرنامج الإنمائي يأخذ باستراتيجية موسّعة في مجال مكافحة الغش، ويعمل أيضا على إدخال تحسينات مستهدفة على الممارسات التجارية غرضها تعزيز الشفافية. وفي الختام، أقرّ مدير مكتب الخدمات الإدارية بأنّه لا يزال هناك مجال للتحسين في إدارة المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بإغلاق المشاريع. وتعهّد بأن يعمل البرنامج الإنمائي على الاستفادة أكثر من سياسة التقييم المنقحة حتى يتم بإحكام ضبط دوائر تقديم التعقيبات على التقييمات الموضوعية لفعالية مشاريعه.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٨ - ورحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات منذ عام ٢٠١٦. وأعربت عن ارتياحها لرأي مراجعي الحسابات غير المتحفظ بشأن بيانات الصندوق المالية لعام ٢٠١٥، وأشارت إلى تعليقات المجلس الإيجابية بشأن الوضع المالي العام للصندوق. ومع ذلك، أبدت الوفود قلقا إزاء الانخفاض في التمويل الأساسي، وطلبت توضيحات بشأن الاجراءات التي اتخذها الصندوق من أجل تنويع مصادر التمويل. وبالنظر إلى المخاطر التي تواجه الصندوق ضمن البيئات التشغيلية المعقدة، أعربت الوفود عن ارتياحها لوجود تقدّم في جهود الصندوق الرامية إلى وضع وتنفيذ إطار الإدارة المركزية للمخاطر. ورحّبت بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بضرورة تطوير استراتيجية عالمية للتخفيف من المخاطر بالنسبة لجميع عمليات الصندوق، وكذلك تطوير استراتيجيات لبلدان بعينها في مجال الحد من المخاطر والتصدي لها. وأعربت عن ارتياحها لجهود الصندوق المتواصلة من أجل إدارة المخاطر على الصعيد المحلي، وشجّعت مع ذلك على المزيد من العمل، مع الإعراب عن التأييد للتوصية الداعية إلى ضرورة أن توثّق المكاتب القطرية عمليات تقييم المخاطر، وتضع خططًا شاملة لتقييم المخاطر، وتقوم في الوقت نفسه ببناء قدرات الموظفين. وشجّعت الوفودُ الصندوقَ على العمل مع شركاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لزيادة التعاون في هذا المجال.

٦٩ - وأيّدت الوفود توصية مجلس مراجعي الحسابات الداعية إلى أن يواصل الصندوق بناء قدرات الشركاء المنفذين من أجل تحسين تقييم النتائج والتأكّد من ضمان الجودة لمعالجة أوجه الضعف. وأعربت

عن تأييدها أيضا للتوصية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، ولاحظت أنّ هذه المبادرات ستُحسّن قدرة الصندوق على قياس ورصد المؤشرات. كما شجعت الصندوق على العمل مع أعضاء الأفرقة القطرية الذين يواجهون تحديات مماثلة.

٧٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها التّام لتوصية مجلس مراجعي الحسابات الداعية إلى ضرورة توثيق عملية تحديد معدلات تكاليف الدّعم، ولا سيما في ضوء الموارد المحدودة. ورحّبت بالتوصية الداعية إلى تعزيز إجراءات الشّراء والحدّ من المخاطر، وشجّعت الصندوق على التّعاون الوثيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين الخدمات المشتركة في هذا المجال، مما سيساعد الصندوق على تعظيم المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وطلبت معلومات عن النظام الجديد الذي يعتمده الصندوق في تعقّب الشحنات، وشجّعته على أن يسعى جاهدا إلى تحقيق أقصى قيمة للمال في جميع مناطق العمليات. وطلبت إلى الصندوق أيضا أن يوضح كيف أثّر نقص التمويل الأساسي وارتفاع المساهمات المخصصة في نموذج أعماله، وكيف يجري التّخفيف من حدّة المخاطر. وتساءلت الوفود كذلك عن الكيفية التي يُدير بها الصندوق أصوله القصيرة الأجل ومخاطر أسعار الصرف وتقلّباتها. وأخيرا، طلبت الوفود إلى الصندوق أن يوضّح الكيفية التي يؤثّر بها الوضع المالي المتغيّر في حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٧١ - وقالت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق (للشؤون الإدارية)، في ردّها، إنّ الصندوق قد ركّز في عام ٢٠١٦ على المسائل المتكرّرة التي أبرزها مجلس مراجعي الحسابات، والتي كثيرا ما تثيرها أيضا الأطراف المانحة والأطراف الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن يأخذ الصندوق بالشمول في تناول هذه المسائل وفق عملية صارمة من الضبط والتحليل وما يتصل بهما من خطط العمل. ولاحظت نائبة المديرة أن الصندوق يرصد عن كثب المناقشات بشأن التمويل الأساسي، من خلال ضبط التكاليف بدقّة وتكييف عملياته وفق ما هو متوافر من الأموال الأساسية. وبالمثل، وضمن إطار تدابير التقشّف، يرصد الصندوق عن قرب بنود السفر والخدمات الاستشارية والتدريب وسائر البنود الأخرى للتأكّد من أنّ الأنشطة تحقّق القيمة المضاهية للأموال المدفوعة في مقابلها، ومن أنّها تتم وفق الاحتياجات وبمقاصد ونتائج محددة. أما نموذج الأعمال، فقد لاحظت نائبة المديرة أنّه من الأفضل مناقشته ضمن إطار عمل الصندوق الهادف إلى تطوير خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٢ - وأبرز مدير شعبة الخدمات الإدارية بصندوق الأمم المتحدة للسكان أنّ الصندوق يشهد السنة الثانية من دورة الإدارة المركزية للمخاطر للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ففي المرحلة الأولى، اشتُرط على ١٣٨ من وحدات العمل أن تقوم بتقييم كامل للمخاطر ينطوي على قدر أكبر من التحسينات مقارنة بالسنة الأولى. وكان على الوحدات أن تضمّن تبريرات لما هو كامن ومتبقٍ منها؛ كما اشتُرط عليها إدراج خطة عمل في هذا التقييم إذا كانت المخاطر عاليةً. وسيُجري الصندوق في المرحلة الثانية، التي من المقرر أن تبدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، استعراضًا لتلك المخاطر العالية من خلال فريق عامل معني بمعالجة المخاطر يتألف في معظمه من الأخصائيين الذين استعرضوا جميع المجالات الحاسمة وميّزوا بين المحلّي منها والمؤسسي. وأشار مدير الشعبة إلى أن وحدات العمل بالصندوق تركّز في كل سنة على ١١ من المخاطر الاستراتيجية وأيضا على الغش في خمسة مجالات، وذلك كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا بشأن الغش. وذكر أيضا أن الصندوق يشهد المراحل النهائية من تنقيح السياسة الجديدة بشأن مكافحة الغش التي من المقرر اعتمادها في الربع الأول من عام ٢٠١٧. وسيتم على إثر ذلك تنفيذ مجموعة تدريبية

شاملة لفائدة موظفي الصندوق والشركاء المنفذين. وفي السياق نفسه، أبرز مدير الشعبة أنّ زهاء ٣٠ في المائة من نفقات الصندوق تمت عن طريق التنفيذ الوطني، وأشار إلى أنّ الصندوق اعتمد بالكامل في عام ٢٠١٦ طريقة النهج المنسق للتحويلات النقدية. وما فتئ الصندوق يعتمد على شركة مستقلة لمراجعة الحسابات في إجراء استعراضات سنوية للإدارة المالية لمعظم النفقات التي يتكبّدها الشركاء المنفِّذون. وهو سيواصل إجراء هذه الاستعراضات وكذا المعاينات العشوائية وفق طريقة النهج المنسق لآلية التحويلات النقدية. وأشار مدير الشعبة إلى أنّ الصندوق قد شرع، ضمن إطار نظام إدارة موارده المؤسسية، في استخدام أداة لتعقب الشحنات، وأنّه ما زال يستفيد في إدارة العملات والمسائل المالية الأخرى من خدمات البرنامج الإنمائي حيث تتعاون المؤسستان بهذا الشأن عن كثب من خلال الاجتماعات الدورية.

٧٣ - وقد اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٥ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشايع عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥.

تاسعا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - تولى مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، ونائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) عرض التقرير المقدم عن تنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (DP/2017/12-DP/FPA/2017/2)، ثم ألقت بعد ذلك نائبةُ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك كلمةً.

٧٥ - ورحّبت الوفود بالتقرير وبالنتائج التي تحقّقت. وشجّعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدّما تقارير منتظمة عما تحقق من أوجه التقدم ومن النتائج، وعلى أن يُبيّنا في هذه التقارير كيف ترتبط هذه الأوجه والنتائج بأطر النتائج الخاصة بكلٍّ منهما. وقالت الوفود إنّها تريد على وجه الخصوص أن ترى تحسنا في تقارير مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك عن النتائج التي تحققت بفضل التمويل الأساسي للبرنامج - لا سيما وأنّ موضوعيْ الشفافية والمحاسبة لدى الطرفيْن الراعيين قد ظلاّ يتكرّران في اجتماعات المجلس. وشدّدت على ضرورة أن ييسّر البرنامج المشترك التنسيق والتآزر بين مختلف الجهات الراعية، وذلك كجزء من ولايته الأساسية المتمثّلة في توحيد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جهودها العالمية المبذولة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وأكّدت الوفود أنّه يتعين على البرنامج المشترك وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي أن ينسّقوا أنشطتهم وفق ولاياتهم واتفاقات تقسيم العمل المبرمة بينهم، ولا سيما في مجالات الصّحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي الشامل، وتوعية المراهقين والشباب، وبرامج حقوق الإنسان. وشجّعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي على تعميم قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خططهما الاستراتيجية الجديدة بغية دعم تنفيذ استراتيجية البرنامج المشترك للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وإيجاد حلول لحالته المالية الصعبة.

٧٦ - وأعرب وفد آخر عن تأييده القوي لإرساء برنامج الأمم المتحدة المشترك على أُسس مبادئ حقوق الإنسان، وشدّد على سجل البرنامج الحافل باعتباره منسّقا لأعمال الأمم المتحدة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. واستدرك قائلا إنّ توفير الموارد الكافية ضروري لنجاح البرنامج واستمراره في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ لذلك فإنّ انخفاض الموارد الأساسية أمر يبعث على القلق وقد يُعرّض للخطر الجهود المبذولة من أجل القضاء على هذا المرض. وأوضح الوفد أنّ الطرفين الراعيين للبرنامج لا ينبغي أن يعتمدا على إطار البرنامج الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة في الحصول على الدعم المالي، بل ينبغي أيضا أن يُدرجا الأعمال المتصلة بالفيروس/الإيدز ضمن ميزانيتيهما. وفي الختام، أعرب الوفد عن ترحيبه بحلقة النقاش التي اشترك في عقدها كلّ من مدير البرنامج الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمدير التنفيذي للبرنامج المشترك، وقال إنّه يتطلّع إلى أن يضع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خلال اجتماعه الرسمي القادم في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نموذج أعمال يتسم بمزيد المتانة والاستدامة.

٧٧ - وردّت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرامج) فقالت إنّها تدرك طلبات الوفود الداعية إلى الأخذ بمزيد الوضوح في الإبلاغ المشترك وتوخي الشفافية والمساءلة والعمل بنهج قائم على حقوق الإنسان. وأشارت إلى أنّ الصندوق كان قد قدّم تقارير مفصلة عن نظامه لرصد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو يسعى إلى إدراج نواتج ومؤشرات الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة ضمن نظام المعلومات الاستراتيجية الداخلية الخاص به. وأكّدت أنّ الصندوق سيُصغي إلى اقتراحات الوفود ضمن إطار إعادة تقييمه لمسألة الإبلاغ الخاصة بخطته الاستراتيجية القادمة المكرّسة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأبرزت أنّه يعمل في خطته الاستراتيجية الجديدة على تعميم مراعاة قضايا فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشكل متكامل يشمل كل مجالات النتائج، ولا سيما المجالات المتعلقة بالمراهقين والشباب باعتبارهم من الفئات المستهدفة بمبادرة "All In" المشتركة بين الصندوق والبرنامج الإنمائي. ولاحظت نائبة المديرة أيضا أن تمويلات الصندوق المرصودة للعمل الإنساني تنطوي على عنصر دعم يهدف إلى الوقاية من الفيروس والإصابات المنقولة جنسيا. وأكّدت أنّ الصندوق يعترف بضرورة تكثيف تعبئة الموارد، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التكامل بين الجهتين الراعيتين، حيث جُعل الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة بمثابة أداة محفّزة لهذا التكامل. وشدّدت على أنّ التجارب الناجحة تثبت أنّ مشاريع التكامل على مستوى البلدان والمناطق، من قبيل نهج الرفالات الثلاثي، هي جزء من طريق المضي قُدمًا، وأوضحت أنّ الصندوق يسعى بخطى حثيثة إلى إعادة تنشيط نهجه في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجعله جزءا من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٨ - وسلّم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في البرنامج الإنمائي، أيضا بالحاجة إلى الإبلاغ بشكل أكثر منهجية عن إطار نتائج البرنامج الإنمائي، الذي سوف يتجلى من خلال سلسة الخطط الاستراتيجية الجديدة القائمة على مزيد التكامل والمُفضية إلى بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار إلى أنّه بفضل النتائج الإيجابية عموما سوف تستفيد المؤسسات استفادة تامة من تحسين عمليات الإبلاغ بشكل منتظم أكثر. واعترف بأنّ القضايا المطروحة بالغة الأهمية وأنّ تقسيم العمل ضروري للتركيز على الفئات السكانية الرئيسية التي تشكل مجالا من مجالات العمل الصعبة والمحفوفة بالمخاطر، وهو ما يفسّر الأهمية القصوى التي يكتسيها الدعم السياسي والمالي للمجلس. وشدّد مدير

المكتب على أنّ مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل معا بشكل جيّد في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويرجع جزء كبير من الفضل في ذلك إلى البرنامج المشترك وإلى التقسيم الواضح للعمل فيما بين الجهتين الراعيتين حيث يسود التكامل بينهما وتقلّ حالات التداخل وتتباعد.

٧٩ - وشددت نائبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أهمية الحفاظ على الدعم السياسي والمالي للبرنامج المشترك الذي أكّدت أنّه يستطيع القضاء على الوباء بحلول سنة ٢٠٣٠ من خلال استمراره في العمل بنهج المسار السريع، وبفضل التضامن والالتزام المتواصلين فيما بين الشركاء. وأكّدت أنّ الوباء يؤثر على أشدّ الفئات ضعفا في المجتمع، وإنّ القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمر حاسم لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوضحت أنّ البرنامج المشترك ملتزمٌ بالعمل مع شركائه لصياغة نموذج تشغيلي مستدام ومعزّز سوف يُعرض على مجلس تنسيق البرنامج المشترك خلال اجتماعه لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وأيضا بتحقيق النتائج على المستوى القطري، وهو الأمر الأهم.

٨٠ - وقد أحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك (DP/2017/12-DP/FPA/2017/2).

عاشرا - مسائل أخرى

فعاليات خاصة نظّمها صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت عنوان: نظم البيانات ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة

٨١ - نظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان هذه الفعاليات الخاصّة لتكون بمثابة منبرٍ لحفز المناقشة بشأن التحديات والفرص الراهنة فيما يتعلق بتعزيز نظم البيانات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها. وتضمّنت الفعاليات تنظيم ثلاثة عروض منفصلة قدّمها أعضاء وأخصائيون في أفرقة النقاش، وتناولوا فيها ما يُنفَّذ حاليا في أفغانستان وأوغندا والسلفادور من مبادرات تُتيح رؤية قُطرية لما تواجهه البلدان من تحديات ونجاحات مع بداية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك: (أ) أفغانستان: تحويل الإحصاءات الرسمية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: استخدام ''البيانات الضخمة'' للصور الساتلية في إجراء التّعداد في أفغانستان؛ (ب) أوغندا: تعزيز نُظم تسخير البيانات لأغراض التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة؛ (ج) السلفادور: استغلال الأدوات الإدارية في رسم ملامح حمل المراهقات. وقد كان الهدف من هذه الفعاليات كالآتي: (١) إيجاد فهم مشترك للمناطق الأكثر احتياجا لتحسين جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها، وحشد أصحاب المصلحة من خلال إظهار المشاريع الناجحة؛ (٢) إبراز الابتكارات في مجال جمع البيانات وتحليلها، ولا سيما في حالات الأزمات وعندما لا تكون هناك تحركات سكانية كبيرة؛ (٣) إثبات قيمة البيانات السّكانية دون الوطنية في تعزيز استجابة البرامج الحكومية للاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات. وتولى رئاسة هذه الفعاليات كلٌّ من رئيس المجلس والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

القرارات المتعلقة بالخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - اعتمد المجلس التنفيذي القرار ٦/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٧/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجزء الثاني
الدورة السنوية ٢٠١٧

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٢ – ووافق المجلس التنفيذي على جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.2)، ووافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2017/13).

٣ – وترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2017/29 المتاحة على الموقع الإلكتروني لمجلس الإدارة التنفيذي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ١٩/٢٠١٧ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧: ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مقدم من مدير البرنامج والتقرير السنوي لمدير البرنامج

٥ – قد أعلن مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القائم بالأعمال بالنيابة، في بيانه الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي، وصول المدير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد/أكيم ستاينر، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وهو الأمر الذي يتزامن مع حدوث تغييرات أوسع نطاقًا داخل الأمم المتحدة، تشمل: خطة الإصلاح للأمين العام، ووضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، وتنفيذ الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٦ الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقدم أيضًا الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤–٢٠١٧ والتقرير السنوي لعام ٢٠١٦ لمدير البرنامج (DP/2017/15 والمرفقات)، وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ (DP/2017/15/Add.1 والمرفقات)، والمرفق الإحصائي للتقرير (DP/2017/15/Add.2).

٦ – وأكد مدير البرنامج، القائم بالأعمال بالنيابة، التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنهوض بأولويات الأمين العام، في إطار توجيه الدول الأعضاء، فيما يتعلق بإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وقد قدّم الاستعراض الشامل الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ مخططًا للتغيير، متوقفًا على ما يلي: (أ) جعل أفرقة الأمم المتحدة القطرية أكثر مرونة وملاءمة وكفاءة؛ (ب) التطبيق الشامل لنهج الأداء الموحد وإجراءات التشغيل الموحدة، إلى جانب جيل جديد من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (ج) كفالة وجود مُنسّق مقيم محايد يتمتع بسلطة لجعل التعاون مع البلدان المستفيدة من البرامج؛ (د) إنشاء فهم مشترك وشامل لاحتياجات وعروض جهاز الأمم المتحدة؛ (هـ) زيادة الثقة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وأشار الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ٢٠١٦ إلى أن الأداء الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى ثلاث سنوات كان قويًا، وأن المنظمة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف عام ٢٠١٧. وأشار الاستعراض إلى التقدم المحرز في الأداء المؤسسي، الذي يتضح من خلال وجود نظام صارم لتقييم البرامج والالتزام بالشفافية والمساءلة وزيادة كفاءة الإدارة. وفيما يتعلق بالتنسيق بين الأمم المتحدة، أظهر استقصاء الشراكات زيادة إحساس الشركاء بالرضى عن قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنظام المنسقين المقيمين.

٨ - وأظهر الاستعراض التراكمي للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/16) أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل إحراز تقدم كبير نحو بلوغ الأهداف، التي أنجزت على الرغم من انخفاض الموارد العادية (الأساسية). وظلت خطة الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ضمن الإطار المالي المعتمد من قِبَل المجلس في القرار ٢٨/٢٠١٣. وأبرز مدير البرنامج، القائم بالأعمال بالنيابة، أن وقف هبوط الموارد الأساسية يمثل أولوية قصوى. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنويع قاعدة تمويله الأساسية؛ وفي عام ٢٠١٦، توصل البرنامج إلى اتفاق تمويل مع أول مساهم للقطاع الخاص في الموارد الأساسية.

٩ - وشدد على أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ستجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مثل هذا الوقت الحاسم يكتسب شعبية بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبينما العمل على الخطة مازال مستمرًا، كانت الخطة أكثر تركيزًا وتكاملًا ومرنة بدرجة كافية لمراعاة نتائج عملية المراجعة.

١٠ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود العالمية الرامية إلى النهوض بخطة عام ٢٠٣٠، مما يساعد البلدان على ترجمتها إلى استراتيجيات وطنية تعالج الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك تقديم الدعم لإعداد خرائط طريق وطنية للأهداف وتنفيذها من خلال بعثات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالتعميم والإسراع ودعم السياسات، ودعم عمليات المتابعة والاستعراض. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ اتفاق باريس بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مما يساعد البلدان على إعداد المساهمات المحددة وطنيًا وتنفيذها. وفيما يتعلق بتقديم الدعم في وقت الأزمات، سلّط مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على عمل البرنامج لمعالجة الأسباب الجذرية وبناء القدرة على الصمود، على النحو المبيّن في طريقة العمل الجديدة المتفّق عليها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦.

١١ - وأثنى أعضاء المجلس على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأدائه مُقابل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ونجاحه في العمل ضمن إطار الميزانية. وحثوا البرنامج على الاستفادة من الدروس المستخلصة من الاستعراض التراكمي عند وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع إبراز الأهمية المركزية لخطة عام ٢٠٣٠ والأهداف - بما في ذلك القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة - وكذلك الاتجاه الذي حدده الاستعراض الشامل الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦.

١٢ - وشددت مجموعة من الوفود على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعالج الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموًا (LDCs) والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان ذات الدخل المتوسط (MICs). ودعت عدة وفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إعطاء الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ماليًّا وفيما يتعلق بقدرات الموظفين. وشددت وفود أخرى على أهمية متابعة: المساواة بين الجنسين والنهج التي تركز على الشباب في التنمية؛ وحقوق الإنسان من وجهة نظر التنمية التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووجهات النظر المتأثرة بالسياق؛ والشراكات مع القطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد والنهج الابتكارية للتنمية.

١٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن مجموعة من الآراء بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخروج من الأزمات. وشددوا على إمكانية تعزيز مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استنادًا إلى ولايته الإنمائية، مع الأخذ بمنظور إنمائي يكمل العمل الإنساني. وأشار البعض إلى ضرورة معالجة الهشاشة والضعف لمنع الأزمات. ورأى آخرون أنه يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى حد كبير إقامة صلة بين السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية تمشّيًا مع الطريق الجديد للعمل والحفاظ على خطط السلام والمنع. وحثّ الكثيرون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة المشاركة في السياسات والاتفاقات والتدخلات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك اتفاق باريس وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وسلط العديد من أعضاء المجلس الضوء على الإدارة القائمة على النتائج وإدارة المعارف والشفافية والمساءلة.

١٤ - وأشارت الوفود إلى إنجازات الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ثم حثّت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز دوره التنسيقي الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وضمان وجود مُنسّق مقيم محايد ومُخوّل له السلطة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توسيع وتحسين نهج الأداء الموحد وإجراءات التشغيل الموحدة، وضمان أن يصبح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أكثر كفاءة وفعالية وشفافية وخضوعًا للمساءلة، بما في ذلك تحسين الإدارة القائمة على النتائج ووضع أهداف أكثر تماسكًا وفقًا للاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، بالتعاون الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة.

١٥ - وردًا على ذلك، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القائم بالأعمال بالنيابة، لأعضاء المجلس أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ركزت على خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ وتماشت معهما، مع القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة في جوهرها. وقد التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات على ثلاثة مسارات: داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وفي كامل المنظومة. وقال إن وجود نظام منسق مقيم فعال ومحايد ولديه موارد كاملة هو مفتاح النجاح. وظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفتوحًا للحوار مع أعضاء المجلس بشأن تعزيز نظام المنسق المقيم. وشملت مجالات العمل الرئيسية الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية واستمرار الالتزام بالبلدان متوسطة الدخل. وفيما يتعلق بالشؤون المالية، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنهج ابتكارية في مجال جمع الموارد الأساسية، مع السعي إلى زيادة الكفاءة والقيمة مقابل المال. وأكد التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالمناخ، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان

في تنفيذ اتفاق باريس، ولا سيما من خلال المساهمات المحددة وطنيًا. وفيما يتعلق بالأزمات، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد الشركاء على إدراك أسلوب العمل الجديد. ونظرًا لأن قيمته تتوقف على مهارات ومواهب وخبرات قوة العمل العالمية، فإن البرنامج الإنمائي يحتاج إلى اجتذاب الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم.

١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/١٠ بشأن الاستعراض التراكمي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والتقرير السنوي لمدير البرنامج.

ثالثا - المسائل المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية

١٧ - عرضت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستعراض التراكمي للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/16 والمرفقات).

١٨ - ورحب أعضاء المجلس بالتقرير، ولكنهم أعربوا مجددًا عن قلقهم بشأن اختلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. وحثّوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على السعي إلى تحقيق الكفاءة وتحقيق أقصى قدر ممكن من استرداد التكاليف. كما حفزوه على استكشاف الشراكات المبتكرة ونهج التمويل، لا سيما مع القطاع الخاص. وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها تجاه معرفة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبرم اتفاق تمويل مع أول مساهم له في القطاع الخاص في الموارد الأساسية. وأعربت مجموعة أخرى عن قلقها إزاء استمرار القيود المفروضة على التمويل لما لها من تأثير سلبي على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وطلبت أن يخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل بطريقة تعطي الأولوية للسكان الأشد احتياجًا.

١٩ - وأقرت مجموعة من الوفود بأن الوفورات في تكاليف التغييرات الهيكلية لن تستمر إلى ما لا نهاية، وتوقعت أن تعمل الإصلاحات على تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي. وأعربوا عن قلقهم إزاء القيود المالية الحالية التي يمكن أن تعرقل التنفيذ الكامل للتغييرات التنظيمية على الصعيدين القطري والإقليمي. وأعربوا أيضًا عن قلقهم من التأخيرات في استرداد التكاليف وعدم تنفيذ المسؤولية المباشرة لخدمات الدعم الاستشاري والدعم البرنامجي قد يؤخر طموحات إدماج البرمجة والتصميم المسبق واتخاذ ترتيبات تمويلية مبتكرة.

٢٠ - وفيما يتعلق باسترداد التكاليف، أعربت المجموعة ذاتها عن أملها في أن تسمح الصناديق والبرامج للمجالس التنفيذية بالتوصل إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات على المنهجية والأسعار وفقًا للقرار ٢٠١٣/١٩. وشددوا على أن الدول الأعضاء ستسهم بشكل أكبر في الموارد الأساسية إذا أظهرت المنظمات شفافية أكبر بشأن استرداد التكاليف. وأوصوا بأن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات الأمم المتحدة خريطة طريق منقحة للمشاورات المتعلقة باسترداد التكاليف مع تقديم تحليل أفضل ومقترحات للمنهجية والأسعار التي يمكن للمجلس أن يتخذ بشأنها قرارًا في دورته السنوية لعام ٢٠١٨.

٢١ - وأشارت نفس المجموعة من الوفود إلى طلبها لعام ٢٠١٦، وذكرت أن نهج الميزانية الجديدة ما زال يفتقر إلى المعلومات المتعلقة بالعنصر البرنامجي. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف الجهود لربط الميزانيات بالنتائج، ويتوقع أن تظهر الميزانية المتكاملة الجديدة تحسنا في المعلومات المتعلقة

بالميزنة على أساس النتائج. وبالإشارة إلى الميزانية والإبلاغ عن ثغرات في معلومات، دعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان أن تُبيّن الميزانية الجديدة بوضوح كيفية استخدامها للموارد الأساسية.

٢٢ - وردًا على ذلك، أكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قدرة البرنامج على الحفاظ على الأداء السليم على مدى ثلاث سنوات، عند انخفاض القيمة الأساسية بمقدار ٣٠٠ مليون دولار، كان بسبب تطبيقه لاسترداد التكاليف على البنود غير الأساسية، وهو ما يُعّد شهادة على التزامه باسترداد التكاليف بالكامل. ويرجع التأخر في تنفيذ استرداد التكاليف في بعض البنود إلى عملية التنفيذ التدريجي لسياسة استرداد التكاليف؛ ويقتصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطبيق السياسة على المشاريع الممولة لعدة سنوات بناء على جدول زمني متأخر. وأكدت لأعضاء المجلس أن نجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سد بعض ثغرات الميزانية يرجع إلى زيادة استرداد التكاليف المتعلقة بالعناصر البرنامجية غير الأساسية، مع زيادة تمويل ميزانيته المؤسسية من العناصر غير الأساسية. وصاحبت مسودة الميزانية المتكاملة لعناصر الموارد الأساسية الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٢٣ - وتبنى المجلس القرار ١١/٢٠١٧ بشأن الاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

رابعا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٢٤ - قدم المدير، القائم بالأعمال بالنيابة، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/CRP.2). وفي مناقشة لاحقة، أوضح مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كيف يدعم إطار النتائج رصد مشروع الخطة وإنجازه.

٢٥ - وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للعملية التشاورية في أثناء صياغة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والنهج المتبع في وضع الإطار السردي والمتكامل للنتائج والموارد، الذي اعتبروه أفضل الممارسات الجريئة. وأبرزوا الحاجة إلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وانعكاس التحسينات في مشروع الخطة قبل الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧. وأعربوا عن تطلعهم لإسهام مدير البرنامج الإنمائي الجديد، السيد أكيم شتاينر، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الأولويات.

٢٦ - وشددت مجموعة من الوفود على أن مشروع الخطة ينبغي أن يستند إلى المجموعة الشاملة من وثائق الأمم المتحدة ومبادئها المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولا يسعى إلى توسيع نطاق ولاية المنظمة إلى ما يتجاوز مزاياها النسبية. وأشير إلى أنه على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التركيز في المقام الأول على أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما أشد الفئات ضعفًا. وشددت وفود أخرى على أنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحفاظ على ولاية واسعة ولكن مركزة حتى يتسنى له معالجة العديد من المسائل الإنمائية. ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ضمان تلبية الخطة الجديدة لاحتياجات البلدان متوسطة الدخل وإمكانياتها بصفتها عوامل دافعة للتنمية المستدامة من خلال نهج متباينة.

٢٧ - ودعا قطاع عريض من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة، استنادًا إلى الأسباب الجذرية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعيد النظر في أنشطة الخطة من منظور مزاياها النسبية، وأن يحدد الأولويات مقابل الموارد لوضع خطة عمل. وينبغي له أن يسعى إلى تحقيق نتائج أكثر تركيزًا من أجل تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة بوجه أفضل، ويشمل ذلك رسم حدود المسؤولية والمساءلة على نحو أفضل، وإيلاء الأولوية للأنشطة وتحديد المجالات التي تتمتع فيها الوكالات الأخرى بقدرات أفضل. وطلبوا توضيحًا بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمين العام للسلام والوقاية ودوره في الربط بين التنمية والإنسانية والسلام. ينبغي أن تحدد الخطة بوضوح تركيز النهج ٢+٢ ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع نشوب الصراعات وتغير المناخ، بما يتماشى مع الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦.

٢٨ - واعتمادًا على النتائج المستمدة من تقييم الفعالية المؤسسية المشترك لعام ٢٠١٦، أعربت مجموعة من الوفود عن رغبتها في أن يتناول مشروع الخطة الفعالية المؤسسية والكفاءة ومردود النقود وبحث نماذج الأعمال المختلفة، في ضوء إشارتها إلى أن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعرض للضغط. كما دعت هذه الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد التدفقات النقدية واسترداد التكاليف وبنود الميزانية وتقسيم عبء العمل بين منظمات الأمم المتحدة في الميزانية المتكاملة. وأوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة، بما يتفق مع الاستعراض الرباعي السنوات وتم في عام ٢٠١٦، ولا سيما في ضوء القيود المالية المستمرة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتبع نهجًا مبتكرة لتعبئة الموارد، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، والعمل بنحو وثيق مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المعني بوضع الخطط المالية. وشددت المجموعة على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مراحل الخطة، وتفاصيل الموارد التي أُنفقت لتعزيز المساواة بين الجنسين ولإعداد التقارير السنوية المعنية بالمسائل الجنسانية.

٢٩ - وشدد العديد من الوفود على الدور القيادي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تعكس الخطة التحديات والمطالب العالمية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمنظومة الأمم المتحدة على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''، والعمل على توسيع نطاق الأداء الموحد وإجراءات التشغيل القياسية. وعبروا عن رغبتهم في أن يعكس الفصل المشترك مدى تعزيز منظومة الأمم المتحدة للمزايا التعاونية بدلا من المزايا التنافسية. ودعت هذه الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تسهيل تقسيم عبء العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، باتباع ''نهج شامل للمنظومة''. وطلبوا توضيحات بشأن المنسق المقيم وأدوار ممثلي المنسقين المقيمين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى زيادة توضيح مهام إعداد التقارير التي تتولاها الأفرقة القطرية. وشددت الوفود على أنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تهيئة بيئة مواتية من خلال شبكة المكاتب القُطرية التابعة له ومنظومة الأمم المتحدة. وطالبت هذه الوفود بتعزيز نظام المنسقين المقيمين وسلطة المنسقين المقيمين.

٣٠ - ورحبت مجموعة من الوفود، في بيان مشترك موجه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفصل المشترك، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق المبتكرة التي تنفذ بها المنظمات أعمالها سويًا؛ لشرحها تفصيلاً في الفصل المشترك وفي الخطط الاستراتيجية والميزانيات وأطر النتائج إلى جانب النتائج المشتركة والمؤشرات وطرق

التنفيذ. وتطلعوا إلى رؤية الخطط والأطر المنقحة التي تعكس قدرًا أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية في الأعمال التنفيذية للوكالات.

٣١ - وأحاط المجلس علمًا بمجالات العمل المشتركة التي حددتها المنظمات باعتبارها ذات أهمية كبيرة لتحقيق المشاركة التعاونية: (أ) القضاء على الفقر؛ و (ب) الوقاية وبناء السلام والحفاظ على السلام؛ و (ج) تغير المناخ؛ و (د) المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ و (هـ) البيانات المستدامة. وفي هذا الصدد، طلب المجلس تعزيز أوجه التكامل المطلوبة على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري، بما يتماشى مع توجيهات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة.

٣٢ - وفيما يتعلق بالإطار المتكامل للنتائج والموارد، طلبت مجموعة من الوفود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديد دوره في تناول مؤشرات الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، وتجنب التبسيط المخل للأمور على حساب تقديم تقارير عن بعض النتائج. وطلبت هذه الوفود تفاصيل عن مجالات التركيز الثلاثة للإطار المعنية بالفعالية المؤسسية وكيفية عمل نهجها التصاعدي. وكان هناك دعوة إلى إدراج نتائج ومشاريع قائمة بذاتها تتعلق بالمسائل الجنسانية، مدعومة بالموارد، مع العمل في الوقت ذاته على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والمشاريع. كما طلبت هذه الوفود أن يحدد إطار عمل النتائج إسهامات الوكالات من خلال مؤشرات محددة، بالإضافة إلى المؤشرات المشتركة ومجالات العمل المشترك الخمسة. وطلبت أيضًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قياس مستوى مساهمته في التخلص من الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة.

٣٣ - وكانت هناك دعوة ليتوخى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحذر في استخدام النهج الواعية بالمخاطر في السياق الوطني، وخصوصًا فيما يتعلق بالقضايا السياسية، وفي مواصلة اتباع النهج الحساسة إزاء الهشاشة (ما لم تطلبها الحكومة الوطنية على وجه التحديد) نظرًا لأن تعريف ''الهشاشة'' لا تقبل به الدول الأعضاء عالميًا، وفي المشاركة في ''منع التطرف العنيف''، وهو المجال الذي لا ينبغي أن يباشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل فيه إلا عن طريق ولايته الإنمائية.

٣٤ - ردًا على التعليقات الواردة بشأن الخطة الاستراتيجية، لعام ٢٠١٨-٢٠٢١، أكد المدير، القائم بالأعمال بالنيابة، للمجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيراجع النقاط التي أثارتها الوفود إلى جانب المدخلات المقدَمة من المدير الجديد، عندما يعيد النظر في مشروع الخطة.

٣٥ - وأكد المدير، ومكتب دعم البرامج والسياسات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه بتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات والإشراف على تنسيق منظومة الأمم المتحدة. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة في خمسة مجالات عمل مشتركة وتحديد إسهاماته. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا في التنسيق على نطاق المنظومة من خلال تبني طريقة جديدة للعمل والربط بين التنمية الإنسانية والسلام. وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على التنمية المستدامة والأسباب الجذرية. واسترشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالبرنامج الإصلاحي الذي وضعه الأمين العام، كما أنه حريص على قيادة مبدأ التنمية من أجل الوقاية. وكان يعمل البرنامج على توسيع نطاقه، مستعينًا بالنتائج القطرية لقياس الأداء وتنويع الشراكات. وكان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، هو المناصر لقضايا تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين،

والتي قامت الخطة الجديدة بتعميمها. ورحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتوجيهات الصادرة بشأن تحقيق قدر أكبر من الفعالية التنظيمية.

٣٦ - وأوضح مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدراسة الاستقصائية للشراكة تنطوي على عملية تشاورية مع مجموعة من أصحاب المصلحة وبموجبها قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستعانة بمصادر خارجية للحصول على خدمات متعاقد خارجي. وسوف ينشر مكتب الأمم المتحدة الإنمائي النتائج في موقعه الشبكي ليطلع عليها المجلس والشركاء وذلك بمجرد تجهيزها حتى يتسنى لهم الاسترشاد بها في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتحسين الفعالية المؤسسية.

٣٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بمشروع خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/CRP.2).

٣٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠١٧/٩ لعقد جلسة خاصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لدراسة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والميزانية المتكاملة واعتمادهما، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

خامسا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٩ - قدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦ (DP/2017/18).

٤٠ - وأثنى أعضاء المجلس على إنجازات البرنامج الإنمائي، وأعربوا عن سرورهم لتوسيع نطاق عمله المتعلق بنوع الجنس، بما في ذلك الأزمات والتعافي من آثارها. وقد شجعهم عمل المنظمة المكثف بشأن نوع الجنس في قطاع الأمن. وأشادوا ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكونه المنظمة صاحبة أعلى أداء من بين منظمات الأمم المتحدة في استخدام خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأعرب عن تطلعه إلى الشروع في النموذج القادم من خطة العمل المذكورة وسجل الأداء.

٤١ - وشجعت نفس المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استهداف الفتيات والنساء، ولا سيما النساء اللواتي يعشن في أوضاع هشة مثل المهاجرين والنساء والفتيات اللواتي يعشن في صراع، ومعالجة دور ومسؤولية ومشاركة الرجال والفتيان في المساواة بين الجنسين. وأعربوا عن رغبتهم في أن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشاريع تكون المساواة بين الجنسين هدفًا رئيسيًا لها، حيث تبلغ النسبة الحالية ٤ في المائة مقارنة بالهدف المحدد وهو ١٥ في المائة.

٤٢ - وُجهت دعوة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتخصيص نتيجة كاملة للمساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مع ضمان أن تكون جميع النتائج مراعية للمنظور الجنساني وتستخدم مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين والبيانات المصنَفة. وأعربوا عن سرورهم لرؤية عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبتكر من أجل زيادة القدرة على ختم المساواة بين الجنسين، ودعوا إلى إجراء تحليل أكثر صرامة على أساس نوع الجنس. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحسن

التمويل لأغراض المساواة بين الجنسين وأن يعين مستشارين للشؤون الجنسانية في المكاتب القُطرية بميزانيات تتجاوز ٢٥ مليون دولار أمريكي. وحثوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحقيق التكافؤ بين الجنسين على مستوى كبار الموظفين (ف-٥ وما فوقها).

٤٣ - وطلبت المجموعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إبلاغ المجلس بكيفية مساهمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تحقيق نتائج الخطة الجديدة وكيف يمكن لإطار النتائج أن يحسن تتبع ورصد ومساءلة وتمويل المساواة بين الجنسين بما يتماشى مع النموذج القادم من خطط العمل على نطاق المنظومة وسجل الأداء. وحثت المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع الخطة الجديدة في إطار نهج قوي قائم على الحقوق والمساواة بين الجنسين لضمان الإعمال الكامل لحقوق المرأة والتصدي للتمييز ضد النساء والفتيات. وطلبت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحديث استراتيجية المساواة بين الجنسين من أجل تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع وضع أهداف ومؤشرات وتخصيص موارد واضحة دعمًا للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة. وشجع الفريق على مواءمة أعمالها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع منظمات الأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتكثيف التنسيق بين الوكالات على الصعيد القُطري، وتقديم تحليل للمجلس بشأن كيفية دعم التعاون بين الوكالات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المعنية بنوع الجنس.

٤٤ - وردًا على ذلك، رحب مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم الوفود للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بنوع الجنس في القطاع الأمني، وهو عمل فتح آفاقًا جديدة ونال ترحيب السلطات الوطنية. وأكد المدير أيضا أن تتويج البرنامج الإنمائي بمرتبة الأداء الأولى من حيث تنفيذ خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين على نطاق المنظومة، والتي هي أساسا نتيجة لعمل المكاتب القطرية، هو وسام شرف له. وسلط الضوء على أن المساهمات في الموارد الأساسية وفر الدعم الكامل لعمل المنظمة في مجال الشؤون الجنسانية. وشدد على جهود المنظمة المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في خمسة مجالات للتعاون المشترك بين الوكالات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وهي أكثر المجالات تطورًا بين المجالات الخمسة. ويتطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الاستراتيجية المقبلة للمساواة بين الجنسين، استنادًا إلى الدروس المستفادة والإنجازات المحققة.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦ (DP/2017/18).

سادسا - تقرير التنمية البشرية

٤٦ - قدم مدير مكتب دعم التنمية البشرية التقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٧* وفقًا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

٤٧ - وطلب رئيس المجلس إيضاحًا بشأن مصداقية مواءمة مؤشرات *تقرير التنمية البشرية* وأهداف التنمية المستدامة، وشمولية خطة التنمية المستدامة كمنطلق للتقرير.

٤٨ - وذكر أحد الوفود، إدراكًا منه للقيمة التاريخية للتقرير في جمع البيانات من مصادر موثوقة والعمل كمحفز للتحليل، إن مؤشر التنمية البشرية فقد أهميته في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية

المستدامة التي وضعت مؤشرات مشتركة ومعلمات قابلة للمقارنة استنادًا إلى البيانات الدقيقة. ولم يعد مؤشر التنمية البشرية يعكس الواقع الراهن، وأدت قياسات وآليات جديدة، مثل مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، إلى وضع سياسات عامة تمخض عنها تقييمًا أكثر دقة للاحتياجات القطرية. وذكر أن التدابير، التي تتسم بمفارقة تاريخية في الوقت الحاضر، تحتاج إلى تنقيح، وأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يطالب بمنهجية أفضل للبيانات الإنمائية. وكان على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحلل الكيفية التي سيحول بها بياناته لتحفيز الابتكارات اللازمة لخطة عام ٢٠٣٠، مع التركيز على البيانات المفيدة للدول الأعضاء التي تقوم على الشفافية والمساءلة.

٤٩ - وطلب وفد آخر إيضاحًا بشأن الكيفية التي يمكن بها *لتقرير التنمية البشرية* والتقارير القابلة للمقارنة، مثل *تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم*، أن يبني المعرفة ويكمل كل منهما الآخر ويمهد الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب الحصول على تفاصيل عن كيفية تطور التقرير والحفاظ على ميزته المقارَنة، وعلى أثر التقرير من حيث عدد القراء، والسياسات الناتجة عنه، والتواتر، والمتطلبات المالية.

٥٠ - وردًا على ذلك، أبرز مدير مكتب دعم التنمية البشرية الميزات المقارنة للتقرير، استنادًا إلى شموليته. تتضمن التقرير: (أ) عرض كل موضوع من خلال التنمية البشرية، من منظور محوره الأشخاص؛ و (ب) وفر خيارات التحليل والسياسات؛ و (ج) أصدر ٩٠٠ تقرير وطني وإقليمي ودون إقليمي، بالإضافة إلى التقرير العالمي الذي حفز الزخم من أجل التنمية البشرية؛ و (د) دعا إلى قضايا حاسمة للمجتمع المدني، مع توسيع نطاق التفكير الإنمائي. وأظهر تقييم الآثار لعام ٢٠١٥ أن استخدام التقرير يفوق استخدام التقارير القابلة للمقارنة، بينما أظهر على مستوى السياسات أثره في ربط سياسات الحماية الاجتماعية بالحد من الفقر. وعلى الرغم من أن ميزانية المكتب للاضطلاع بأنشطة التقييم ٥,١ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، إلا أنها استمرت في الانخفاض بصورة سنوية. وأشار المدير إلى أن الميزانية الكافية للمكتب تقع في حدود ٥,٧ ملايين دولار؛ وسلط الضوء على النهج الابتكارية لجمع الأموال. وأقر بالحاجة إلى إعادة النظر في تدابير التنمية البشرية، بما في ذلك المؤشرات، في ضوء التحديات الإنمائية المتغيرة. ولكونه أحد المستعملين الثانويين للبيانات، تعاون المكتب على نحو وثيق مع الشركاء الإحصائيين الوطنيين لضمان سلامة البيانات. كما أقر بالحاجة إلى مواءمة مؤشرات التقرير مع أهداف التنمية المستدامة، وهي مهمة صعبة لكنها قابلة للتحقيق.

٥١ - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير الشفوي عن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٧*.

سابعا - البرامج القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتعلقة بها

٥٢ - عرض مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند وقدم وثيقة البرنامج القطري للكاميرون، وهي التمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القطرية لصالح ليسوتو وليبريا من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لبوروندي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. في المقابل قدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا معلومات أكثر تفصيلًا عن وثيقة البرنامج القطري للكاميرون.

٥٣ - وعقب المناقشات، استعرض المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري للكاميرون (DP/DCP/CMR/3) ووافق عليها، وذلك وفقًا لقراره ٢٠١٤/٧.

٥٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتمديدات الأولى لمدة عام واحد للبرامج القُطرية لصالح ليسوتو وليبريا من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2017/19.

٥٥ - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لصالح بوروندي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2017/19.

ثامنا - التقييم

٥٦ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ (DP/2017/20)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التعليقات الواردة من الإدارة.

التقرير السنوي عن التقييم

٥٧ - رحبت مجموعة من الوفود بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسياسة التقييم الجديدة الخاصة بها. وأعربوا عن سعادتهم لتخطيط مكتب التقييم المستقل، اعتبارًا من عام ٢٠١٧، لتغطية ١٠٠ في المائة من تقييم البرنامج القطري للمكاتب القطرية التي تقدم برامج جديدة لإقرار المجلس، مما سيساعد المجلس على أداء دوره الرقابي. رحبت المجموعة بالمعدل المرتفع لردود الإدارة في عام ٢٠١٦، ولكنها دعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة إجراءات المتابعة المتأخرة والتي بلغت نسبتها ١٢ في المائة التي قدم تقريرًا عنها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وطلبت المجموعة من الإدارة مساءلة مديري المكتب القُطري عن تنفيذ توصيات التقييم وإظهار تحسينات في أداء البرنامج. وطلبت من مكتب التقييم المستقل أن يربط بين برنامج العمل السنوي وإعداد التقارير السنوية والسعي لجعل سياسة تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجًا لمنظومة الأمم المتحدة.

٥٨ - وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء الانخفاض الحاد في عدد عمليات التقييم اللامركزية على المستوى القطري. وطلبوا توضيحًا بشأن كيفية إجراء أحد التقييمات ومتى ينبغي القيام بذلك وجمع بيانات عن مستويات الامتثال. وحفزوا الإدارة على العمل مع مكتب التقييم المستقل لتعزيز نوعية التقييمات اللامركزية وعملياتها من خلال استراتيجية التقييم اللامركزي وخطة العمل الخاصة به، والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة بشأن ضمان جودة عمليات التقييم اللامركزية، وفقًا للمبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٥٩ - وشددت الوفود على أهمية وجود وظيفة تقييم ممولة تمويلًا كافيًا، وهو أمر يُثير القلق بشكل خاص في ضوء العجز المبلغ عنه في جودة التقييم وتغطيته والقيود المالية. وطلبوا أن تحدد الميزانية المتكاملة موارد للتقييم للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، كما هو متفق عليه في سياسة التقييم. ذكر أحد الوفود أن تلك الموارد ينبغي أن تركز في المقام الأول على أشد الأشخاص احتياجًا، حتى بالنسبة إلى عملية التقييم.

٦٠ - وردًا على ذلك أكد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد البرنامج لتنفيذ سياسة التقييم الجديدة. وبعد تقييم سابق، اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء تقييمات أكبر وأكثر تأثيرًا، مما أدى إلى الإبلاغ عن عدد أقل من التقييمات لكنها أفضل. كانت نوعية عمليات التقييم اللامركزية تتحسن كما هو موضح وفقًا لعملية التقييم التي قادها مكتب التقييم المستقل وتقييم المرافق من خلال التقرير السنوي الموجه نحو النتائج، على حد سواء بنسبة تتراوح ما بين ٧٥ إلى ٧٨ في المائة، على الرغم من سعي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحصول على نقاط جودة ضمن نطاق ٩٠ في المائة. وأكد لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتحول من الامتثال إلى ثقافة تعلم.

٦١ - وألقى مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على بدء البرنامج في تنفيذ السياسة الجديدة في عام ٢٠١٧، نظرًا لتأييده إلى ذلك في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦. وكانت الميزانية هي أحد المخصصات الواجب التمسك بها التي تناولها مكتب التقييم المستقل، والأمر الثاني هو نوعية عمليات التقييم اللامركزية. وكان مكتب التقييم المستقل يعمل على تدريب أخصائيي الرصد والتقييم في جميع المناطق لتعزيز القدرات أثناء تنقيح المبادئ التوجيهية. سيقوم كل من مكتب التقييم المستقل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد تقرير مشترك عن بناء القدرات والدعم، واستعراض الأداء النوعي/الكمي لردود الإدارة في عام ٢٠١٨. وسيجري مكتب التقييم المستقل تقييمات البرنامج القطري المستقل في عام ٢٠١٨، وسيتزايد ذلك تدريجيًا كل سنة لضمان تغطية بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٩. كانت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم التي أبلغ عنها مكتب الأخلاقيات والمراجعة والتقييم هي اللجنة الأولى في منظومة الأمم المتحدة التي تقدم مستوى أعلى من الدقة المتناهية. وتُعد وظيفة التقييم التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نموذجًا لمنظومة الأمم المتحدة حيث أنها ترتكز على القواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم فيما يتعلق بالشفافية والتعلم. وسترتبط التقارير السنوية المقبلة ببرنامج العمل محسوب التكاليف.

التقييم المشترك للفعالية المؤسسية

٦٢ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقييم المشترك للفعالية المؤسسية (DP/2017/21)، الذي اتبعه مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنتائج مفصلة للتقييم. وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الرد الإداري (DP/2017/22).

٦٣ - ورحب أعضاء المجلس بنتائج التقييم واعتبروا أن تركيز المنظمة المتزايد على التقييم والمراجعة والتحقيق هو اتجاهًا إيجابيًا. وأعربوا عن سرورهم لزيادة عدد تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٦. وطلبت مجموعة من الوفود تفاصيل عن نوعيتها. وأعربوا عن قلقهم بشأن المخاطر التي تنطوي عليها البرمجة الضمنية في تصميم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونقاط ضعف المحتوى. وشددوا على ضرورة وجود آلية تقييم قوية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتوفير أدلة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة على الصعيد القطري. ومن الضروري أن يعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نتائج قابلة للقياس لضمان استدامة البرنامج والتمويل الطويل الأجل، ولدعم منظمات الأمم المتحدة وجدول أعمال عام ٢٠٣٠. طلبت المجموعة معلومات عن إجراءات مجموعة

الأمم المتحدة الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين تغطية تقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتحسين نوعية هذه التقييمات وتوفير الموارد لها، وفقًا لعمليات التقييم المستقلة على نطاق المنظومة لعام ٢٠١٦. ووافقت المجموعة ووفود أخرى على توصية التقييم بأن يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أكبر على إدارة التعلّم والمعارف، وطلبت إدراج مؤشرات الفعالية المؤسسية ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٦٤ - وطلب أحد الوفود تفاصيل عن المزايا النسبية للمكاتب القطرية، في حين شدد وفد آخر على أهمية مواءمة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني. وشدد وفد آخر على أن الإدارة المستندة إلى النتائج هي في المقام الأول للحصول على نتائج أكثر وأفضل في البلدان الشريكة. وأثنى وفد آخر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجرائه الإصلاحات الأخيرة التي عززت قدراته الإقليمية لدعم المكاتب القطرية، ورحب بالتحسينات التي أدخلت على نوعية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتركيز على القيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة ودور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنى وفد آخر على شفافية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورحب بعملية التقييم، وبصورة خاصة على النهج المشترك بين مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٦٥ - وردًا على ذلك وافق مدير مكتب دعم البرامج والسياسات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن الهدف من الإدارة المستندة إلى النتائج هو الأثر على الصعيد القطري، وأن المعلومات المستخلصة من عمليات التقييم يجب أن تخدم الأولويات القطرية. ويظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بعملية الأخذ باللامركزية على الصعيد الإقليمي، على الرغم من صعوبة تنفيذ هذه العملية. ومع أن القيمة المضافة للوكالات على الصعيد القطري ليست واضحة دائمًا، إلا أن ''التنحي جانبًا'' ينبغي أن يكون هو المبدأ التوجيهي للسماح لوكالة أخرى للوفاء بولايتها. وبالمثل، يجب أن يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامًا عميقًا بالشفافية، كما يتضح في مهامه الجديدة لمراجعة الحسابات والتقييم.

٦٦ - ورحب مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتزام الإدارة بمتابعة نتائج التقييم. وستستغرق عملية تغيير الثقافة بعض الوقت وستتطلب اهتمامًا مستمرًا بالقيادة، ولكنه على ثقة من أن الإدارة العليا ستقدمها.

٦٧ - وألقى مدير مكتب التقييم المستقل، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الضوء على أن التقييم المشترك يشكل جزءًا لا يتجزأ من البنية الأساسية للتقييم الأوسع نطاقًا المرتبط بتقييم الخطة الاستراتيجية. وتطلع إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمتابعة، ووصول مدير البرنامج الإنمائي الجديد الذي سيستعين بمواد التقييم لتعريف مجالات الأولوية للمضي قدمًا.

٦٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/١٢ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦٩ - قدم الأمين التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية التقرير السنوي المتكامل عن النتائج لعام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي عن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/25 ومرفقاته).

٧٠ - ورحبت الوفود بالإنجازات التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام ٢٠١٦ في إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وقدم الصندوق الأدوات التحفيزية والخبرة التقنية والتفكير المبتكر اللازم لخطة عام ٢٠٣٠. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتمويل التنمية المحلية ولتعميم الخدمات المالية في أقل البلدان نموًا، ولتقديم نموذج أعمال يركز على السوق. ووجهوا الانتباه إلى مساهمة الصندوق في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧١ - ولا تزال أقل البلدان نموًا حريصة على الاستفادة من عمل الصندوق لإدرار الأموال العامة والخاصة من أجل القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. وأدى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية دورًا رئيسيًا في دعم الحكومات الموجودة في أقل البلدان نموًا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وأشاروا إلى عمله في مساعدة الحكومات المحلية على تعبئة الموارد واستثمارها والمشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساعدة الأفراد من أجل الحصول على التمويل اللازم للمبادرات المحلية. وأشاروا إلى عمل الصندوق في مساعدة الحكومات على تنفيذ مشاريع البنية التحتية وإطلاق الموارد المالية والموارد البشرية الوطنية وبناء القدرات الوطنية والمحلية.

٧٢ - وأثنت وفود أخرى على نتائج الصندوق في تمويل ''الشوط الأخير'' في أقل البلدان نموًا. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية فائدة جيدة من الأموال، في وقت تقل فيه موارد المعونة والتمويل الذي ألغى الموارد الخاصة والسوقية. شجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة الاستثمار في الأماكن التي تغيب فيها جهات فاعلة مالية أخرى، مما يحد من مخاطر الاستثمار لصالح المجتمعات المحلية. وأعربوا عن سعادتهم إزاء عمل الصندوق على توسيع فرص الحصول على الأدوات المالية لتشمل القروض والضمانات والتمويل المختلط. كان صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نموذجًا يحتذى به لمنظومة أمم متحدة أكثر فعالية وتأثيرًا.

٧٣- وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التراجع في الموارد الأساسية، وطلبوا من الوفود زيادة المساهمات لضمان إنجاز أنشطة الصندوق. وأشار ممثلو أقل البلدان نموًا إلى خطة عمل أديس أبابا للحصول على إرشادات بشأن الالتزامات والطرق المبتكرة لتعبئة الموارد وإقامة شراكات أقوى. وعلى الرغم من الاعتراف بقيمة قاعدة مانحين موسعة ومخططات تمويل، شددت الوفود على أهمية استخدام الموارد بكفاءة. وأعربوا عن تقديرهم لنهج الصندوق في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال إشراك المجتمع المحلي في تصميم المشروع والشراكات مع القطاع الخاص.

٧٤ - وأعربت الوفود عن سرورها بالعملية التشاورية، وأعربت عن تطلعها إلى مواصلة تطوير الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ورحبوا بربط النتائج بالموارد والنمذجة المفصلة للتنبؤ بنطاق أثر الصندوق. ورحبوا بالأداة التشخيصية الجديدة لتحديد الحواجز الهيكلية ومعالجتها التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي، والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز بيئات تمكينية من أجل حصول المرأة على الخدمات المالية. وحفزوا صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تتبع الآثار الطويلة الأجل الخاصة بعمله تجاه المرأة، وتعميق جمع البيانات الخاصة بها وتحليلها. وتوقعوا أن يعمل الإطار الجديد على تحسين وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في دعم ترقية أقل البلدان نموًا وتقديم أعمال مالية من أجل الفقراء.

٧٥ - وردًا على ذلك، رحب الأمين التنفيذي بالدعم القوي الذي تقدمه الوفود، وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة معهم بشكل وثيق فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك مناقشة سيناريوهات التمويل المتنوعة، في الفترة التي سبقت الموعد المقرر للاعتماد في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨.

٧٦ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٣/٢٠١٧ بشأن التقرير السنوي المتكامل الخاص بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عن النتائج لعام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي عن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

تحية للدكتور باباتوندي أوسوتيميهين

٧٧ - ألغى المجلس التنفيذي اليوم الأول من الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان احترامًا للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدكتور باباتوندي أوسوتيميهين الذي توفي بغتة في اليوم السابق. وافتتح الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بإشادة بالمدير التنفيذي الراحل، والتزم المجلس الصمت دقيقة حدادًا عليه. وأعرب كل من رئيس الجمعية العامة ورئيس مكتب الأمين العام، إلى جانب عدد من وفود الدول الأعضاء، بالنيابة عن مجموعتهم الإقليمية ذات الصلة، وكبار ممثلي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، عن تعازيهم وآرائهم الشخصية حول حياة الدكتور أوسوتيميهين وعمله. وقام نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، الذي عين مديرًا تنفيذيًا بالنيابة، بالإدلاء بإشادة نيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان (جميع الإشادات بالذكرى متاحة على بوابة PaperSmart للأمم المتحدة)[(١)].

عاشرا - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي لها

٧٨ - ركزت المديرة التنفيذية التي تعمل بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانها أمام المجلس، على إنجازات الصندوق وتحدياته والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولفتت الانتباه إلى أزمة تمويل الصندوق الجارية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالموارد العادية (الأساسية)، مع تسليط الضوء على أعماله المنقذة للحياة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وأكدت على عمل الصندوق فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها. وقدمت أيضًا تقرير عن تقدم عمل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2017/4 (الجزء الأول) ومرفقاته)، والاستعراض الإحصائي والمالي لعام ٢٠١٦ (DP/FPA/2017/4 (Part I.Add.1)) والمرفق الخاص به) والتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٦ (DP/FPA/2017/4 (الجزء الثاني)).

(١) انظر البيانات التي ألقيت يوم الثلاثاء ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (http://papersmart.unmeetings.org/executive-boards/undp-unpfa-unops/annual-session-2017/statements/).

٧٩ - وسلطت المديرة التنفيذية بالنيابة الضوء على تطبيق الصندوق لنموذج أعمال متنوع للاستجابة للاحتياجات المتنوعة للبلدان النامية ولضمان ''الاهتمام بالجميع''. وسيستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ للتفكير بشكل مبتكر في كيفية تحديد الحلول وتوسيع نطاقها في بيئة تُفرض بها قيود على استخدام الموارد ويحدث بها تغيرات سريعة، ومواصلة بناء التحالفات والشراكات عبر المناطق.

٨٠ - وسلطت الضوء على عمل الصندوق فيما يتعلق بالأوضاع الإنسانية، والربط بين التنمية الإنسانية والسلام، ومساعدة البلدان على مواءمة خططها الإنمائية للاستفادة من العائد الديمغرافي، والتعاون مع الشركاء في أفريقيا من أجل وضع سجل للأداء في مجال المساواة بين الجنسين لأفريقيا لعام ٢٠١٧. وأشارت إلى استعداد الصندوق لزيادة المشاركة في تمكين المرأة، ولا سيما من خلال مركز التعاون بين بلدان الجنوب المعني بالسكان والتنمية في الصين.

٨١ - وأكدت على قيود التمويل الحالية وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يأمل في أن تتعهد الدول الأعضاء بالالتزامات المالية في مؤتمر القمة المعني بتنظيم الأسرة في لندن في تموز/يوليه ٢٠١٧. ووجهت نداءً إلى أعضاء المجلس لزيادة المساهمات، ولا سيما الموارد الأساسية، وأوضحت أن الصندوق يعمل على إيجاد طرق مبتكرة لتعبئة الموارد وتوسيع نطاق الشراكات، ولا سيما من خلال إظهار النتائج المحققة على البوابات الجديدة للمانحين والشفافية القائمة على شبكة الإنترنت، وكذا من خلال تطوير استراتيجية العلامة التجارية. وقد عزز الصندوق هذه الجهود لاستكمال تدابير التقشف من خلال استعراض شامل للموارد والتركيز على زيادة الكفاءة والفعالية. ويتوقع الصندوق استكمال جميع التعديلات بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

٨٢ - وسلطت الضوء على ثلاثة نتائج تحويلية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لإنهاء ما يلي: (أ) وفيات الأمهات التي يمكن الحد منها؛ و (ب) الطلب غير الملبّى بشأن تنظيم الأسرة؛ و (ج) العنف الجنساني والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات. وتتماشى هذه النتائج مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف الصندوق المتمثلة في ''توفير عالم يكون فيه كل حمل مرغوب فيه، وكل ولادة للأطفال آمنة، ويتمتع كل شاب بكامل إمكاناته''. وقالت إن الصندوق ملتزم بالتنسيق والاتساق على صعيد المنظومة بأسرها من خلال وضع مؤشرات مشتركة وأطر للنتائج.

٨٣ - وتدبر أعضاء المجلس إرث المدير التنفيذي الراحل، وأرجعوا الفضل في نجاحات الصندوق العديدة في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى قيادته وتوجيهاته. وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لولاية الصندوق، تمشيًا مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠، والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأثنى كثيرون على صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع حقوق الإنسان في صميم عمله. وأشادوا بقيادة الصندوق في تطبيق مبدأ خطة عام ٢٠٣٠ المتمثل في ''الاهتمام بالجميع'' وإعطاء الأولوية لأكثر الفئات عُرضة للمشكلات. وأثنوا على الصندوق لما حققه من فوائد اقتصادية كبيرة بفضل خدماته في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية، وللمساعدة على منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحالات الحمل غير المقصودة.

٨٤ - وأقر أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والأهداف وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأشادوا بالتركيز المتزايد على النتائج الخاصة بالسياق وطرق المشاركة الأقوى، التي تتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى السياقات القطرية المتنوعة. بيد أن الوفود طلبت مزيدًا من التحليل بشأن التحديات والدروس المتعلقة بكل مجال من مجالات النتائج، ولا سيما الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل: تحسين فرص الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والرعاية بعد الإجهاض؛ وحماية الحقوق المجتمعية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية؛ وتحديد القيمة المضافة للصندوق المواضيعي لصحة الأم.

٨٥ - ورحب أعضاء المجلس بسعي الصندوق إلى اتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات، والمستندة إلى الأدلة، مما أعطى منظورًا واسعًا للإنجازات والدروس المستفادة. ورحبوا أيضًا بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما مشاورات عام ٢٠١٧ التي أدت إلى تصميم البرامج دون الإقليمية. وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات متعمقة بشأن الميزانيات والمخصصات القطرية لهذه البرامج.

٨٦ - وردًا على ذلك، أشارت المديرة التنفيذية بالنيابة، بشأن التمويل، إلى أن الصندوق يسعى إلى بناء تحالف أقوى وأكثر تنوعًا بين المانحين لضمان دخل مستقر وتجنب الآثار السلبية.

٨٧ - ونادت من أجل الزيادة في المساهمات في الموارد الأساسية، مشيرةً إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيلجأ إلى منتديات رئيسية، مثل المجلس والمنتديات الدولية لحشد الموارد. وتضمّنت الاستراتيجية الجديدة للشراكات الاستراتيجية، التي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استراتيجية لجمع الأموال على الإنترنت في بلدان مختارة في عام ٢٠١٨، ومشروعا تجريبيا ينشئ لجانا وطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأدوات تمويل مبتكرة جديدة، مع تعزيز الشراكات الإقليمية والقطرية. والتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعزيز عمله الإنساني، وركّز على الصلة بين التنمية الإنسانية والسلام، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٨ - وأكدت المديرة التنفيذية بالنيابة مجددًا على أن الصندوق لا يدعم البرامج القسرية في أي مكان. وقالت إن الصندوق ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري ولأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها. ورحب صندوق الأمم المتحدة للسكان بتعليقات الوفود على مشروع الخطة الاستراتيجية وتركيزها على الابتكار، وهو ما ستعكسه الخطة الجديدة في المؤشرات والنتائج، وستكون جزءًا لا يتجزأ من البرامج القطرية. وستدعم استراتيجية إدارة التغيير الإجراءات من خلال تعزيز القيادة على الصعيد القطري. وسيضطلع الصندوق، الذي يلتزم باحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبرامج المتعددة الأقطار، بجمع مشترك للأموال بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. وسيسعى الصندوق جاهدًا إلى تبسيط الإبلاغ عن الأداء وإبراز المسائل المشتركة بين الأجيال بصورة أوضح في خطته الجديدة.

٨٩ - وأوضح مدير شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تتناول ''الحواجز الثقافية'' في نتائج التغيير ونواتجه. وفيما يتعلق بشركاء التنفيذ، كان التنفيذ الوطني هو الأسلوب المفضل للصندوق، وهو الصندوق الذي يدعم المؤسسات الوطنية. وعمل النهج المنسق للتحويلات النقدية والطرائق المماثلة على قياس القدرات الوطنية وبناءها عند الاقتضاء. ويقوم الصندوق بتصميم نهج لتنمية القدرات في مجالات تخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان للشركاء المنفذين.

٩٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/١٤ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي للصندوق: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

حادي عشر - التقييم

٩١ - قدمت المديرة بالنيابة لمكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير السنوي لمكتب التقييم (DP/FPA/2017/5 ومرفقاته)، مع إبراز الإنجازات والتحديات والدروس المستفادة من عمليات تقييم البرامج القطرية الـ ٢٦ التي اضطلع بها الصندوق في عام ٢٠١٤-٢٠١٥. وألقت المديرة التنفيذية بالنيابة رد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.3)، مشددًا على دعم الإدارة القوي لمكتب التقييم ومهمة التقييم.

٩٢ - وفيما يتعلق بالتقييمات على مستوى الشركات والبرامج، أثنت مجموعة من الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتحسين نوعية التقييمات، مما يمثل تقدمًا حقيقيًا في مكتب التقييم. غير أنهم أعربوا عن قلقهم إزاء ارتفاع معدل إلغاء التقييمات المقررة وتخفيض التقييمات اللامركزية على مستوى المكاتب القطرية. وطلبوا مزيدًا من التوضيح عن سبب قصور التسليم عن التخطيط، ورحبُّوا بالجهود الرامية إلى زيادة التفاعل المنسّق بين مكتب التقييم والمكاتب الإقليمية وشعبة البرامج. وحثوا مكتب التقييم على إعطاء الأولوية لتحسين معدل التنفيذ الخاص به، مع التركيز على عمليات التقييم على مستوى البرامج.

٩٣ - وفيما يتعلق بدور التقييمات في السياسات والتعلم، أثنت المجموعة على حسن تنفيذ الإدارة لتوصيات التقييم، مع الإشارة إلى أنه من المهم ضمان نتائج التقييم التي أدت إلى التعلم وتحقيق نتائج أفضل. ورحبّوا بالنظام الجديد لتتبع الاستجابة الإدارية، وحثّوا الصندوق على مواصلة تحويل تركيزه من ''إثبات'' النتائج إلى ''تحسين'' النتائج.

٩٤ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد، شددت الوفود على ضرورة تخصيص الموارد واستخدامها لأغراض التقييم. ورحبّوا بقرار الإدارة، على الرغم من تدابير التقشف، للإبقاء على مستويات التمويل المقررة للتقييم في عام ٢٠١٧، والزيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد المكاتب القطرية التي تضم موظفين مخصصين للرصد والتقييم، مع حث الصندوق على تحقيق التكافؤ بين الجنسين عبر موظفي الرصد والتقييم. وأعربوا عن قلقهم لأن ميزانية التقييمات اللامركزية قد تراجعت وتتطلعوا إلى إطلاق نظام البرمجة العالمي. ويتوقعوا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم الموارد الكافية للتقييم في إطار النتائج المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ودعوا إلى زيادة مخصصات الميزانية للكفاءة التشغيلية. ورحبّت المجموعة بمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة ومشاركته النشطة في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٥ - وردًا على ذلك، أشارت المديرة بالنيابة لمكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الزيادة في التقييمات على مستوى الشركات والبرامج يمكن تحقيقها يرجع إلى تعيين موظفين مبتدئين (من المستويين P2 و P3). وكانت الحاجة إلى تعيين موظفين مبتدئين أولوية لضمان فعالية وظائف التقييم واستدامتها، وهي مسألة تناولتها الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأبرزت أن معظم التقييمات

الملغاة هي التقييمات التي تُجرى على مستوى مركزي؛ فإن الميزانية المتكاملة الجديدة ستحدد الموارد المالية والبشرية اللازمة لاستكمال تلك التقييمات.

٩٦ - وأكدت المديرة التنفيذية بالنيابة التزام الصندوق بوظيفة التقييم والعمل عن كثب مع مكتب التقييم. وشكرت المجلس على دعمه لتعيين المدير الجديد لمكتب التقييم، وشددت على أن الصندوق يتوقع إجراء المزيد من التقييمات في الوقت الحقيقي للمُضي قُدمًا.

٩٧ - وشدد مدير شعبة البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان على التزام الإدارة بتوفير الموارد بالكامل لوظيفة التقييم، مشيرًا إلى أن هذه الوظيفة تُموَّل بالكامل من الموارد الأساسية. وسيتطلب جمع المزيد من التمويل للتقييم إما زيادة معدل استرداد التكاليف أو الالتزام لصالح الدول الأعضاء بمبدأ ٣ في المائة في الميزانيات التي يتم التفاوض بشأنها على جميع المستويات. مع أداة الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق (FACE)، ستعكس تقارير عام ٢٠١٧ صورة تقييم أكثر اكتمالاً. وأعاد التأكيد على فعالية التقييمات في الوقت الحقيقي من أجل صنع القرار والبرمجة المقبلة.

٩٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٥/٢٠١٧ بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثاني عشر - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٩٩ - قدمت المديرة التنفيذية بالنيابة مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/CRP.6 ومرفقاته)، مسلطًا الضوء على المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء في وضع الخطة الجديدة. وقالت ”سيعكس ذلك بعمق رؤية المدير التنفيذي السابق“.

١٠٠ - وأثنى أعضاء المجلس على المشاورات الممتازة التي أجراها الصندوق وإصدار مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في الوقت المناسب، وكذلك الإطار المتكامل للنتائج. ودعوا إلى مشاورات مستمرة واسعة النطاق في الفترة التمهيدية للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧. ورحبوا بالتركيز الاستراتيجي المتجدد للخطة حول تعميم إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية والمجالات الأربعة ذات الأولوية الخاصة بها والنتائج الثلاث المحدثة للتحول وخطة الأعمال الخاصة بها، وكذلك التركيز على المراهقين والشباب، استنادًا إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. شددوا على الدور الأساسي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كما رحبوا بدمج خطة ٢٠٣٠ مع الخطة الجديدة.

١٠١ - وأكدت الوفود على أهمية القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الخطة الجديدة، بالتركيز على الفئات الأكثر ضعفًا ومضاعفة الدعم المقدم إلى أقل البلدان نموًا وفقًا لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول. وبالتشديد على أهمية الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني، حثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستمرار في استكشاف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يعد مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلًا عنه. وأكدوا كذلك على أهمية إحدى الخطط الاستراتيجية التي عكست نهج متنوع وعملت على معالجة القضايا الأساسية لمناطق محددة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقًا لمسار ساموا.

١٠٢ - ودعا أعضاء المجلس صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز الأعمال المعيارية والتنفيذية لحقوق الإنسان والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وحماية تلك الأعمال وتحديد أولوياتها. كما دعموا المشاركة المتزايدة في أعمال المساعدة الإنسانية بما يتماشى مع سِنداي، وهي تقديم الخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية ومنع العنف القائم على أساس نوع الجنس، كما تطلعوا إلى دورها الأكبر في الترابط بين التنمية الإنسانية والسلام، تركيزًا على حقوق الإنسان، وخصوصًا النساء والفتيات.

١٠٣ - وأعربت الوفود عن قلقها بشأن انخفاض التمويل الجاري، وخاصة الموارد الأساسية، مما يهدد بتقييد قدرة الصندوق على القيام بذلك، وناشدوا أعضاء المجلس بزيادة المساهمات لضمان وجود قاعدة تمويل مستقرة يمكن التنبؤ بها. كما دعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحفيز الجهات المانحة عن طريق تحسين كفاءتها التشغيلية والتنسيق مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، واستكشاف نهج مبتكرة لتعبئة الموارد وبناء الشراكات. طلب البعض الأخر توضيح استراتيجيات التخفيف والتدابير التقشفية لمعالجة المخاطر المتعلقة بالساحة المالية المتغيرة والمعارضة السياسية المتزايدة بشأن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

١٠٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم إلى برنامج الإصلاح الذي أعده الأمين العام وانعكاسه على الخطة الاستراتيجية الجديدة، مشيرًا إلى ضرورة مضاعفة التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة. أشادوا بصندوق الأمم المتحدة للسكان لمتابعة العديد من توصيات الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، وشجعوه على تحليل جهود التنسيق في الخطة الجديدة، استنادًا إلى المزايا النسبية للوكالات. شددت الوفود على أهمية التقييم، ومراجعة الحسابات والتحقيقات، وتعزيز الدور الرقابي للمجلس. وأشادوا بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بجمع البيانات وتحليلها، وسلطوا الضوء على أهمية البيانات ذات المصداقية والموثوقية.

١٠٥ - ورحبت مجموعة من الوفود، في بيان مشترك موجه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالفصل المشترك، وطلبت الحصول على مزيد من المعلومات عن الطرق المبتكرة التي تنفذ بها المنظمات أعمالها سويًا؛ لشرحها تفصيلاً في الفصل المشترك وفي الخطط الاستراتيجية والميزانيات وأطر النتائج إلى جانب النتائج المشتركة والمؤشرات وطرق التنفيذ. وتطلعوا إلى رؤية الخطط والأطر المنقحة التي تعكس قدرًا أكبر من الاتساق والكفاءة والفعالية في الأعمال التنفيذية للوكالات.

١٠٦ - وتطلع مدير قسم البرامج في صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشيرًا إلى أن التقدم المحرز بشأن إصلاح الأمم المتحدة نابع من الغايات المنبثقة من قيادة نائب الأمين العام فيما يتعلق بتحقيق الاتساق على مستوى المنظومة وتنفيذ الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦. وأشار إلى نهجين أساسيين: (أ) استعراض الانجازات بالشكل الذي يعكسها في الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٨-٢٠٢١، وكذلك الإطار الخاص بالنتائج؛ بالإضافة إلى (ب) الحفاظ على آليات العمل غير الرسمية المشتركة بين الوكالات اللاحقة للموافقة على الخطة الاستراتيجية. يجب أن تكون أطر الوكالات مرنة بصورة كافية لتتكيف مع متطلبات الاتساق على مستوى المنظومة للفريق العامل للأمم المتحدة المعني بالاستعراض الذي يجري مرة كل أربع سنوات. يعكس صندوق الأمم المتحدة للسكان النطاق الكامل لشراكاته في الخطة الاستراتيجية الجديدة.

ثالث عشر – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وما يتصل بها من مسائل

١٠٧ – عرضت المديرة التنفيذية بالنيابة هذا البند وقدمت وثيقة البرنامج القطري للكاميرون و التمديد الأول للبرنامج القطري لمدة عام واحد الخاص بنيكاراغوا، يتبعه المدير الإقليمي لمنطقة غرب ووسط أفريقيا والذي عرض معلومات أكثر تفصيلًا عن وثيقة البرنامج القطري للكاميرون.

١٠٨ – واستعرض المجلس التنفيذي وثيقة البرنامج القطري للكاميرون [DP/FPA/CPD/CMN/70] ووافق عليها، وذلك وفقًا لقراره الصادر في ٢٠١٤/٧، وأحاط علمًا بالتمديد لمدة عام واحد للبرنامج القطري لنيكاراغوا [DP/FPA/2017/8].

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

رابع عشر – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي لها

١٠٩ – عرضت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦ (DP/OPS/2017/2 ومرفقاته). وشددت على أن التنفيذ كان هو المحور الأساسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وخاصة أهداف التنمية المستدامة. كانت إنجازات التنفيذ في تحقيق السلام والأمن هي ثمرة التعاون والتنسيق بين الوكالات. وقد أشار التقرير السنوي إلى أن أهم تدابير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تمثلت في إيجاد فرص العمل والمساعدة التقنية، وأن ثمة طلبا مستمرا على خدمات المكتب. وفي عام ٢٠١٦، تصدرت المشتريات قائمة التسليم، وركزت على بناء القدرات الوطنية ودعم الاقتصادات المحلية. ومما له أهمية مماثلة هو العمل القائم به مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن البنية التحتية، فيما يتعلق بإنشاء مرافق لإدارة النفايات، وزيادة قدرة المناطق الساحلية على مواجهة التحديات، وتحسين سلامة مخيمات اللاجئين، مع استكشاف نماذج رائدة لتناول أزمة النمو السكاني والتحضر من خلال ”البنية التحتية التي تستند إلى الأدلة“.

١١٠ – وقد سعت الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى تجسيد تلك النهج بالإضافة إلى مواءمتها مع الكفاءات الأساسية للمكتب. وحيث إن الموارد البشرية ذات أهمية قصوى، فيسمح نظام المكتب الداخلي للمنظمة بتعديل نشر الموارد البشرية وتوفير المشتريات للاحتياجات المتغيرة. يلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالمعايير الدولية لضمان تحسين عملياته الداخلية للفعالية التشغيلية. وفي عام ٢٠١٦، تلقى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جائزة ذهبية مرة أخرى من المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، أثناء التوسع في نطاق الاعتماد بالحصول على شهادات من المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وتوسيع نطاق تغطيته للمعايير الدولية في مجال الصحة والسلامة، كما حصل المكتب على اعتماد في إدارة الجودة. وكان الابتكار عنصرًا أساسيًا في قدرة المكتب على تقديم الخدمات، وذلك بفضل برنامجه الجديد لتخطيط موارد المؤسسة وتوسيع إطاره الجديد للحوكمة والمخاطر والامتثال.

١١١ – ورحب أعضاء المجلس بالنتائج المحققة في عام ٢٠١٦، مع التسليم بأن الكثيرين قد وقعوا في مواجهة سياقات مليئة بالتحديات. وأعربوا مجددًا عن تأييدهم القوي لدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الإدارة المستدامة للمشاريع وتأسيس البنية التحتية والمشتريات. وأشاروا إلى نجاح مكتب الأمم

المتحدة لخدمات المشاريع في توفير ثلاثة ملايين يوم عمل للسكان المحليين ووضع برامج للتدريب وإصدار شهادات محليًا. وأبدوا تأييدهم لتعميم بناء القدرات ونموذج التمويل الذاتي، وأشادوا بالصحة المالية الجيدة والاحتياطي التشغيلي المتزايد. ورحبت الوفود باستعداد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لقيادة عمليات التصميم التقني، وأعربوا عن تأييدهم لمرفق رؤوس الأموال الأولية، ومركز الابتكار والتكنولوجيا، وتجريب التمويل الجماعي من أجل الاستثمار في الأثر الاجتماعي.

١١٢ - وشجع أعضاء المجلس المكتب على التركيز على تحسين التوازن بين الجنسين، سواء فيما بين الموظفين وشركاء التنفيذ المحليين، في الخطة الاستراتيجية الجديدة. لقد أعربت الوفود عن سرورها لأن التقرير الأول عن الاستدامة الذي أعده مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يتفق مع نموذج المبادرة العالمية للإبلاغ، ورحبت بتحديده للمؤشرات الأساسية في ضوء المعايير الدولية. ورأوا أن هناك مجالًا لتحسين التقرير السنوي للحصول على نتائج وآثار أوسع نطاقًا. وشجعت المكتب على عكس التحديات والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وعلى تعميم ممارساته الابتكارية على نطاق واسع.

١١٣ - ويشكل عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عنصرا حيويا في أداء الخدمات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بإنجازه. واعترافًا بالولاية التشغيلية الفريدة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ودوره في المشتريات المشتركة، شجعت الوفود مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على العمل بصورة وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل تنفيذ البرنامج بكفاءة وكفاءة التكلفة. كانت هناك دعوة لمشاركة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على نطاق أوسع في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل حيث يمكن أن تعزز خبرتها القدرات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتسم عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المشتريات واستدامة البنية التحتية بأهمية حاسمة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المعرضة للصدمات.

١١٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعملية التشاورية في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعربوا عن تطلعهم إلى إجراء مناقشات في الفترة التي سبقت اعتماده. وينبغي تركيز الخطة الجديدة ومواءمتها مع جدول أعمال عام ٢٠٣٠، وجدول أعمال الأمين العام للإصلاح والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، وضمان أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هو منظمة تستند إلى النتائج والابتكار والتعلم وتعمل بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة وفقًا للطلبات القطرية وأولوياتها. وينبغي أن تركز الخطة الجديدة على الشباب والاعتراف بحقوق المرأة ودورها كعناصر تغيير، وأن تسد الفجوة بين التنمية الإنسانية والسلام وتحقيق الإنجاز وإعطاء الأولوية لبناء الشراكات والابتكار.

١١٥ - وردًا على ذلك، أكدت المديرة التنفيذية أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد حسن خدماته، بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، وأطلق مبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي. وقد عزز عملياته في مجالي الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، ومواءمته مع مبادرة الإبلاغ العالمية. وقد أتاح اعتماد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإدارة المخاطر في المؤسسة والاستعراض الربع السنوي للمديرين رصد المخاطر ومعالجتها بانتظام. وقد حقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الكثير من النجاحات بفضل حضوره المحلي الذي ينصب تركيزه على توظيف الموظفين المحليين المهرة وإشراكهم في الأعمال

المحلية. وافتتح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مراكز ابتكار حيث ربط الاحتياجات المحلية وأصحاب المشاريع بشركات التكنولوجيا الكبرى والمؤسسات التعليمية. وإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطوات لتحقيق التوازن بين الجنسين بين الموظفين والعاملين في المشروع والنتائج.

١١٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/١٦ بشأن التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي.

الجزء المشترك

خامس عشر - مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية

١١٧ - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريرًا عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2017/26 ومرفقاته)، وقدم مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقريرًا عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي قام بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠١٦ (DP/FPA/2017/6، Add.1، و Add.2 ومرفقاتهم) وقدم المدير التنفيذي بالنيابة للصندوق رد الإدارة (DP/FPA/2017/6/CRP.4). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريرًا عن أنشطة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/OPS/2017/3) لعام ٢٠١٦، وقدم نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

١١٨ - وسلطت الوفود، في تعليقاتها المشتركة، الضوء على أن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ساعدتهم على فهم السبل التي سلكتها المؤسستان لتصحبا أكثر استدامة وفعالية وكفاءة. وأعربوا عن ارتياحهم للتقارير التي أكدت استقلالية المؤسستين كلتيهما وهو ما دعّمته الاستعراضات الخارجية. ورحبوا بالرأي العام بشأن ملاءمة وفعالية أطرهم الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة عليها. ورحبوا بالمعلومات المقدمة بشأن التحقيقات، لكنهم كانوا يرغبون في معرفة كيفية تفسير مستوى الحالات ونشرها ومزجها، وفعالية نظم منع الاحتيال والكشف عنه. وطلبوا معلومات عن الجهود المبذولة لاسترداد الخسائر، مع التشجيع على استرداد الخسائر في الوقت المناسب. واتفقوا على أنه ينبغي للمؤسستين أن تعززا وتحددا أولويات منع الاحتيال وكشفه والمعاقبة عليه من خلال اتباع نهج أقوى وأشمل في منظومة الأمم المتحدة. وحثوهم على الاستجابة لتوصيات المراجعة المتكررة وتقديم تفاصيل عن الردود، بجانب تحديد معالم التنفيذ الرئيسية والأهداف.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٩ - لقد أعربت الوفود عن ارتياحها لانخفاض عدد توصيات مراجعة الحسابات، التي تظل مفتوحة لأكثر من ١٨ شهرا، وتحسين معدل التنفيذ. وشجعوا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على معالجة أوجه القصور في إدارة شؤون البائعين والمشتريات، ولا سيما الشركاء المنفذين. وحثوا البرنامج الإنمائي على إدارة المخاطر العالية المحتملة للفساد في مجال المشتريات. وبالنظر إلى التصنيف ”المرضي جزئيا“، أشاروا إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات على الحوكمة وإدارة المخاطر والسيطرة عليها، مع الإقرار بإدخال هذه

التحسينات وتفعيلها على وجه العموم. وشجعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تقديم تحليل للمخاطر التنظيمية وإبراز آرائه العامة. وأعربوا عن قلقهم من أن نقاط الضعف في المشتريات، وإدارة البرامج والإدارة المالية، قد تشكل مخاطر ائتمانية ومخاطر تسليم، وتقوض من قدرتها على تقديم القيمة مقابل المال. ووجهت دعوة للحصول على تفاصيل عن التقدم المحرز في تقييمين ''غير مرضٍ'' لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعملية الشراء. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر، طلبوا أن يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة معلومات بشكل أفضل على أساس سنوي.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٢٠ - رحبت الوفود بالتحليل الذي يفسر الرأي بشأن ملاءمة وفعالية إطار صندوق الأمم المتحدة للسكان للحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة وإدراج الممارسات الجيدة. وأشاروا إلى قلق مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن عدم كفاية الموارد لتوسيع نطاق تغطية المراجعة الداخلية للحسابات أو إدارة قضايا التحقيق المتزايدة والمعقدة. وطلبوا من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تفاصيل عن المزيد من الدعم المتوقع تقديمه للمكتب. ولاحظوا ازدياد عدد توصيات مراجعة الحسابات المنفذة، ورحبوا بتراجع التصنيفات ''غير مرضٍ'' في عام ٢٠١٦ في مجال إدارة المكاتب وإدارة البرامج وإدارة العمليات. وبملاحظتهم لزيادة عدد توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة في عام ٢٠١٦، طلبوا تفاصيل بشأن العوامل الرئيسية. وتنويهًا إلى المسائل المتعلقة بسلاسل الإمداد وتوافر السلع الأساسية للصحة الإنجابية، شجعوا الصندوق على إيلاء مزيد من الاهتمام للتسليم في المرحلة الأخيرة لضمان وصول السلع إلى المستفيدين. وحث أحد الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على إعطاء الأولوية لتوصيات مراجعي الحسابات بشأن الاحتيال والإدارة المالية، وأثنى على التزامه بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات والسعي إلى عدم التهاون مع الاحتيال وسوء الإدارة والانتقام على الإطلاق.

١٢١ - ولم تبد الوفود أي تعليقات على تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٢٢ - وردا على ذلك، أكد مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيُجري متابعة لعمليات مراجعة الحسابات التي حصلت على تصنيفات ''غير مرضٍ''، بما في ذلك إدارة شؤون البائعين. وفيما يتعلق بتصنيف المراجعة ''غير مرضٍ'' لمكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، أفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أنهى جميع التوصيات الـ ١٦، مع عدم وجود مسائل لا تزال معلقة.

١٢٣ - وأكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسره انخفاض أعداد حالات التحقيق والحالات المدعمة بالأدلة والخسائر المالية. وشكلت إحدى الحالات المتعلقة بالاحتيال غالبية الخسارة. وقد طبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سياسة عدم التهاون مطلقًا مع استخدام جميع الوسائل الممكنة، بما في ذلك الاستسلام الطوعي للمعاش التقاعدي للموظف المعني للمساهمة في استرداد الخسائر، الأمر الذي يتطلب تعاونًا مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية بشأن الملاحقة القضائية. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمجلس معلومات عن الخسائر واستردادها على أساس سنوي. ويتناول البرنامج الإنمائي ٤٠ في المائة من توصيات إدارة البائعين، ويشمل جزء منها إنشاء نظام لتصفية الازدواجية وحفظ ملفات البائعين غير النشطين. وقد عيّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخصائيين إضافيين في مجال المشتريات للمراكز الإقليمية لدعم

المكاتب القطرية، وللشراء المركزي عالي المخاطر لضمان حصوله على أولوية قصوى. وقد جمع البرنامج الإنمائي الوظيفة المالية في منطقتين لتحسين الرقابة والمراقبة المالية.

١٢٤ - وأشار مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن ارتفاع أعداد القضايا كان باعثًا للأمل، لأنه يعني زيادة ثقة الموظفين في المكتب ووجود علاقة عمل فعالة بين مراجعة الحسابات والتحقيق وكان أيضا محبطًا لأنه قد تزداد الحالات الواردة بأعداد كبيرة، مما يعني أنه سيكون من الضروري ترتيبها حسب الأولوية. وكانت نصف الحالات مرتبطة بالاحتيالات وكانت خارجية، وكانت بقيتها داخلية؛ وكان حجم الخسائر المحتملة مختلفا، حيث كانت الحالات الخارجية عادة ذات قيمة أعلى. وأثناء تقييم الخسائر، ركز المكتب على (وقدم) ما يمكن إثباته؛ في قضايا الفساد، ولم تكن هناك آليات لقياس الخسارة الإجمالية على المحك إذا لم يحدث الفساد. وفيما يتعلق باسترداد الخسائر، تعاون المكتب مع المكتب القانوني لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وفيما يتعلق بتغطية مراجعة الحسابات، أثر عدد من العوامل - حجم الحالات والموارد العامة، وتدابير التقشف، التي أعيدت في منتصف العام - على قدرة المكتب على معالجة حجم عمله. وبالاستعانة بموارد إضافية في عام ٢٠١٧، كان المكتب يسعى جاهدا للوصول إلى منع تنقلات الموظفين - وهو ما يتوقع تغطيته من مراجعة الحسابات، وهو السبب الذي جعل الدعم الإداري أمرًا ضروريًا. وتنويهًا إلى الانخفاض في التصنيفات ''غير مرضٍ'' في عام ٢٠١٦، شددت على أن أعمال المراجعة تستند إلى المخاطر و أن النتائج تتذبذب سنويا. وشددت على العمل المتواصل مع الإدارة بشأن مكافحة الاحتيال، وشجعت الإدارة على الاستجابة للتوصيات المعلقة بشكل كلي.

١٢٥ - وسلط نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على العلاقة الجماعية القوية بين مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، التي تقوم على ثقافة المساءلة، مما شجع الموظفين على الكلام وعرض القضايا. وفي المرحلة الأخيرة، كان الصندوق يبرم شراكة مع شركة استشارية لإجراء تقييمات سريعة وتحديد معايير إدارة مثلى لسلسلة الإمداد في المجتمع المحلي تركز على المستفيدين.

١٢٦ - وذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية، التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن تدابير التقشف الأخيرة لم تطبق على مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ولم تقترح الإدارة - المعنية بضمان استقلالية المكتب - تخفيضات في الميزانية. وتُستمد ميزانية المكتب من الميزانية المؤسسية، مع توقع زيادة في السنة التالية؛ غير أن ذلك يعني تخفيضات في مجالات أخرى. وفيما يتعلق بإدارة المخزون، اتبع الصندوق نهجًا شاملاً في سياسته المتعلقة بسلسلة الإمداد. وأكد من جديد العلاقة الوثيقة مع مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، والمكتب القانوني والإدارة، وسياسة الصندوق في عدم التسامح إزاء حالات الغش والسعي إلى استرداد الخسائر.

١٢٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم ١٧/٢٠١٧ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ورد الإدارة.

سادس عشر – تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مكاتب الأخلاقيات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٢٨ – عرض مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٦ (DP/2017/27)، وقدم مدير مكتب خدمات الإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مستشار الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مكتب الأخلاقيات لعام ٢٠١٦ (DP/FPA/2017/7)، وقدم نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (بالإدارة) رد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.5). وعرض المستشار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنشطة مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠١٦ (DP/OPS/2017/4) ورد الإدارة عليها.

١٢٩ – وأقرت مجموعة من الوفود بدور مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة. ورحبوا بالتنفيذ الناجح لتوصيات مكتب الأخلاقيات المعلقة في عام ٢٠١٦، وأعربوا عن تطلعهم إلى تنفيذ مدونة أخلاقيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأثنوا على مكتب الأخلاقيات لكونه قابلاً للتكيف ويباشر أعباء عمله بطريقة مبتكرة واستراتيجية. وشددوا على أن توفير التمويل الكافي أمر أساسي لأداء المكتب بفعالية، وشجعوا الإدارة على استكشاف حلول دائمة لسد فجوات التوظيف. وأشادوا بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركة مكتب الأخلاقيات في اجتماعات فريق الأداء التنظيمي وشجعوا المكتب على مواصلة تقديم مدخلات في مجال السياسات إليه وإلى مجموعات أخرى. وأعربوا عن تقديرهم للتدريب الذي يضطلع به المكتب في مجال الأخلاقيات، والتوعية الابتكارية والتوسع في الدورات التدريبية للموظفين على شبكة الإنترنت. وقالوا إن ارتفاع أعداد الموظفين الذين يسعون إلى الحصول على استشارة مكتب الأخلاقيات يمثل علامة إيجابية، وإن كانت الصعوبة في حل قضية مدعمة بالأدلة، بسبب ضعف التعاون فيما بين الوكالات، أمر يثير القلق. وحثوا إدارة البرنامج الإنمائي على التعاون مع مكتب الأخلاقيات لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات بشأن المسائل المتعلقة بالأخلاقيات. ودعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إيلاء الأولوية لموارد مكتب الأخلاقيات.

١٣٠ – ولم يوجه المجلس أي تعليقات إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٣١ – وردا على ذلك، أوضح مدير مكتب الأخلاقيات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن صاحب الشكوى لم يعد معرضا لخطر الانتقام في الحالة الواحدة المدعمة بالأدلة، لأن الشخص المنتقِم أُجبر على مغادرة البلد المعني. وقد مدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد صاحب الشكوى لسنة إضافية، وسمح له بحضور دورات تدريبية خارج البلد رُفضت من قبل. وتتماشى هذه النتائج مع الإجراءات التصحيحية التي يتخذها مكتب الأخلاقيات. وكانت المسألة التي لم تحل بعد هي عدم قدرته على إعادة توجيه صاحب الشكوى إلى منصبه السابق، بسبب السياسات الإدارية التي تتبعها الوكالة المعنية، على الرغم من أن صاحب الشكوى ذكر أنه راض عن دوره الحالي. وشارك مكتب الأخلاقيات مع فريق

الأمم المتحدة للأخلاقيات في استكشاف سبل التصدي على نحو أكثر فعالية للحالات المماثلة ومواءمة الممارسات.

١٣٢ - وأكد مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزام إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز ثقافة الأخلاقيات ودعم مكتب الأخلاقيات. وأكدت أنه على الرغم من القيود المالية المفروضة، فإن إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعطت الأولوية لتخصيص الموارد لمكتب الأخلاقيات.

١٣٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ١٨/٢٠١٧ بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

مرفق

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

ألف – تفعيل القرارات المنبثقة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مع مراعاة تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود على وجه التحديد

١ – افتتح رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الاجتماع المشترك مرحباً بالمشاركين في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي. ورحب أيضاً بنائبة الأمين العام للأمم المتحدة. وشدد على أنه منذ الاجتماع المشترك الأول للمجالس في عام ١٩٩٨، أصبحت منظومة الأمم المتحدة كتلة متآزرة حققت نتائج مثيرة للإعجاب. وكان الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والذي أجري عام ٢٠١٦ فرصة حاسمة للتغيير والإصلاح، وهيَّأ، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أساساً متيناً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يعكس الميزة النسبية لكل منظمة. وكان موضوعا تغير المناخ والشباب/المراهقين مثالين محددين على الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون بين الوكالات. وأشار إلى أن تلبية احتياجات الشباب والمراهقين من أهم الأهداف الملحة وأن على منظومة الأمم المتحدة أن تتضافر للاستثمار في مستقبلهم.

٢ – وأبرزت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في ملاحظاتها الافتتاحية، أهمية العمل مع الشباب وحماية البيئة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ والظرف السياسي والإنمائي العالمي. ويمثل الشباب استثماراً متعدد الأركان، ويسهم الشباب في السلام والازدهار والحوار السياسي ويعملون كعناصر للتغيير. ومن شأن ضمان صحتهم ورفاههم وحمايتهم وتعليمهم ومهاراتهم، ولا سيما الفتيات وأشد الفئات ضعفاً، أن يوفر الأسس لتحقيق الأهداف. وقد هيأت خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الشامل للسياسات الذي أجري في عام ٢٠١٦ لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية خارطة الطريق بحيث تفي بالغرض المنشود منها. وتضطلع المجالس التنفيذية بدور حاسم في ضمان التآزر وتوفير التوجيه الاستراتيجي على الصعيد القطري. وينبغي أن يرتكز الاهتمام في تحقيق اتساق أكبر على نطاق المنظومة على تعزيز القيادة المتمحورة حول النتائج، إلى جانب وجود صلة رابطة بين مكتب الأمين العام وهيئات الإدارة، بما في ذلك إنشاء هيكل إدارة أكثر تكاملا.

٣ – وأبرز نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج في اليونيسيف أن تغير المناخ هو محور جميع أهداف التنمية المستدامة ومسألة تهم أشد الناس احتياجاً. ويتعين على العمل الإنمائي أن يدمج النظم القادرة

على توقع الصدمات المتصلة بالمناخ للحد من أثرها، الأمر الذي يتطلب العمل على نطاق المنظومة في مجال التحليل وجمع البيانات؛ والتخطيط المشترك، والنهج والإجراءات؛ والبرامج المحددة الأهداف التي تزيد من المزايا النسبية للوكالة. وأكد المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات لمشاريع أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والذي أجري في عام ٢٠١٦ يدعو منظومة الأمم المتحدة إلى العمل معاً على نحو أكثر فعالية وكفاءة لتحسين إنجاز النتائج. ويكمن مفتاح نجاح جميع التدخلات الإنمائية في وجود بنية تحتية قادرة على الصمود، ومشتريات فعالة، وإجراءات تعاونية في تخطيط وتصميم وتنفيذ البرامج، مما يتطلب أن تعمل الكفاءات المتعددة لمنظومة الأمم المتحدة معاً بواسطة منسِّق مقيم محايد.

٤ - وناقش نائب الأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الدور الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبناء القدرة على الصمود على الصعيد القطري في ظل خلفية الجفاف الذي وقع في عام ٢٠١٥ والمجاعة الوشيكة في منطقة الجنوب الأفريقي. وقد أُنشئت وحدة تنسيق من أجل إشراك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بولاية إنسانية وإنعاشية وتعبئة الموارد وزيادة الوعي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وقد أتى النجاح أيضاً بفضل الدعم الرفيع المستوى الذي تقدمه الأمم المتحدة. وقد جمعت الفرق الإنسانية والإنمائية بين التخطيط والميزانيات وعملت معاً بشكل وثيق - وهو عامل رئيسي في ضمان أن يبدأ بناء القدرة على الصمود في خضم الأزمة. وكان نهج البناء هذا ناجحاً لأنه كان على نطاق المنظومة، وتناول القضايا والظروف الكامنة التي أدت إلى وقوع الأزمة في المقام الأول.

٥ - وقدم منسِّق الأمم المتحدة المقيم في ملديف تقريراً عن العمل التعاوني لفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديد وتنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة في إطار تجربة ملديف. وقد انتقل البلد في السنوات العشرين الماضية من فئة أقل البلدان نمواً إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. غير أن تغير المناخ ظل يمثل تحدياً هائلا، حيث استطاع القضاء على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. والأمم المتحدة هي أهم شريك إنمائي في البلد، ولكنها تعتمد على العديد من الوكالات غير المقيمة. والتنسيق هو مفتاح النجاح، بما في ذلك من خلال إطار عمل أضيق وأكثر تركيزاً، دعامته مراعاة حقوق الإنسان ويستند إلى نهج ”توحيد الأداء“ وإجراءات التشغيل الموحدة. وأشار المنسق المقيم أيضاً إلى الصعوبات التي تعترض مواءمة أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الخطط الخاصة بكل وكالة، والتقارير المزدوجة التي تقدمها، والكيفية التي أخذت بها من الوقت الذي يمكن تكريسه للتنفيذ. ويكفل الدعم الوطني القوي والحوافز وجود فريق قطري قوي وموحَّد. وستستفيد الأفرقة القطرية من عمليات تخطيط أقل إرهاقاً وأنظمة متوائمة لتشغيل الوكالات.

٦ - وشارك رؤساء ونواب رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء ونواب رؤساء مؤسسات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية مشاركة نشطة طوال الدورة وقدموا عدداً من التعليقات بشأن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التصدي لتغير المناخ والقدرة على الصمود ومشاركة الشباب، مشيرين إلى ما يلي:

(أ) أن تغير المناخ ومشاركة الشباب مجالان مثاليان للنهج المتبعة على نطاق المنظومة لأن الإجابات على كيفية تناولهما هي ذات طابع منهجي وتتطلب نهجاً شاملا للمجتمع برمته؛

(ب) أن القدرة على الصمود مفهومٌ أساسي متعدد الأبعاد بطبيعته ويسمح بخيارات إنمائية أوسع نطاقاً؛

(ج) أن محور العلاقة بين الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام هو الآلية المثالية لمنظومة الأمم المتحدة للعمل معاً من أجل بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ؛

(د) أن للمنظومة دور رئيسي عليها أن تؤديه من خلال قدرتها على الحشد والتوعية في التصدي لتغير المناخ والشباب؛

(هـ) أن على المنظومة أن تستخدم مواطن قوتها النسبية لضمان مزاياها التعاونية؛

(و) أن جمع البيانات وتصنيفها والقدرة على التخطيط النتائج وقياسها أمور أساسية للوصول إلى المجتمعات الضعيفة وبناء القدرة على الصمود؛

(ز) أن الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية بحاجة إلى مزيد من التعزيز، بما في ذلك إنشاء هيكل أكثر تكاملا لإدارة المجالس التنفيذية؛

(ح) ينبغي للفصول المشتركة للخطط الاستراتيجية للمنظمات أن تبيِّن كيف يمكن أن يساعد التنسيق على نطاق المنظومة على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وتعزيز الشراكات، وبناء القدرة على الصمود، وضمان وجود منسِّق مقيم محايد للأمم المتحدة، وبناء القدرات الوطنية، وذلك بالاستعانة بنتائج ومؤشرات مشتركة واستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد.

٧ - وفي الختام، شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات والذي أجري في عام ٢٠١٦ يدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى العمل بطريقة جديدة. ويتمثل التحدي في التغلب على كون المنظمات لا تزال تعمل كما كانت من قبل، مع وجود قدر قليل من المواءمة المؤسسية لتحفيز الموظفين على العمل معاً. وقال إن الخطة المشتركة والموحدة لعام ٢٠٣٠ واضحة ومقنعة. فعلى المنظومة أن تتعمق للتصدي لتحدي المواءمة المؤسسية من أجل النجاح وتحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي لها أيضاً أن تبحث عن التمويل الذي يسعى إلى بناء القدرات الواسعة للمجتمعات الوطنية والمحلية من أجل تحسين استخدام الموارد وتوليدها، لا إلى التمويل الموجَّه نحو البرامج. وبالمثل، يتعين على الدول الأعضاء والجهات المانحة تهيئة الظروف التي تشجع منظومة الأمم المتحدة على العمل معاً.

٨ - وعرض الأمين العام المساعد ورئيس مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستراتيجيات على نطاق المنظومة التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والدور الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم التنمية القادرة على الصمود، بما في ذلك في ما يتعلق بتغير المناخ. وعلى مستوى السياسات العامة، قدمت اللجنة الرفيعة المستوى نموذجاً لكيان مشترك بين الوكالات يعمل ككيان واحد من خلال نهج منسق مثالي لمعالجة مسائل مثل تغير المناخ بصورة شاملة ونموذج للأفرقة القطرية على الصعيد القطري، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكان النهج الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ الذي اعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق مثالا ممتازاً ينص على اتخاذ إجراءات تعاونية متكاملة لتحقيق المنافع المشتركة عبر خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس برمتهما.

والهدف منه هو تشجيع العمل التعاوني في ثمانية مجالات مؤثِّرة يلزم فيها تبادل الخبرات وضمان اتباع نهج مشتركة إزاء تغير المناخ. وسيتم تشغيل الأفرقة الإقليمية والقطرية في عام ٢٠١٧. وكانت اللجنة الرفيعة المستوى نشطة في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالمناخ على نطاق المنظومة في المنتديات الرفيعة المستوى السابقة أيضاً.

٩ - وفي الختام، شكر رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها في الجزء الصباحي من الاجتماع المشترك.

باء - العمل مع المراهقين والشباب في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٠ - رحب نائب رئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأعضاء المجالس التنفيذية الأربعة، وممثلي منظمات الأمم المتحدة الست، والمتحدثين الضيوف الذين يمثلون الشباب في المناقشة المتعلقة بالعمل مع المراهقين والشباب في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية للشؤون الإدارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في العقود الأخيرة لصالح الشباب والنساء والفتيات، فإن عدم المساواة المتزايد يحرم الكثيرين من الاستفادة من المنافع. فالفتيات الشابات والمراهقات ضعيفات بصفة خاصة لأن العديد من الصعوبات، مثل زواج المراهقات والإنجاب، لا تزال قائمة. وقد أدت هذه الظروف إلى تفاقم دائرة الفقر وضعف الصحة لدى النساء والفتيات. ولهذا السبب فإن تمكين الشباب، ولا سيما النساء والفتيات، عامل أساسي في الحد من الفقر بين الأجيال والاستفادة من العائد الديمغرافي. وعلى الخطط الإنمائية أن تركز على الشباب، وأن تحافظ على حقوق الإنسان الخاصة بهم، وأن تزيل الحواجز التي تحول دون المشاركة والاستثمار في قدراتهم. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون الشباب جزءاً لا يتجزأ من الحل، معترف بهم ومشاركون في تصميم البرامج وتنفيذها.

١٢ - وقدَّم ممثل مجموعة الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بالأطفال والشباب، وهو أحد المتكلمين الشباب، عرضاً عن الشباب الذين يرسمون أهداف التنمية المستدامة وينفذونها. وقد أدت مجموعات الشباب دوراً رئيسياً في التأثير على خطة عام ٢٠٣٠، وشاركت في اتخاذ إجراءات مباشرة على أرض الواقع، أو إيجاد فضاءات رسمية لمساءلة الحكومات، أو صياغة تقارير موازية عن السياسات الحكومية. وشاركوا في مجالات مثل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتصدي للأزمات الإنسانية، ورسم خرائط لآثار الكوارث، وتنظيف البيئة، وتطبيق المعارف والممارسات المحلية التي تؤدي فيها النهج الحديثة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. واعتمدت المجموعة الرئيسية نهجاً جماعياً للعضوية لإلهام تبادل المعارف في ما يتعلق بالأهداف ولمساعدة الشباب على فهم خطة عام ٢٠٣٠. وناشد الممثل الدول الأعضاء والمجالس التنفيذية مواصلة العمل مع الشباب في تنفيذ الأهداف وترقية المجموعة الرئيسية إلى مركز المراقب الدائم في الجمعية العامة.

١٣ - وقدم نصير الشباب وزميل الشباب المبدعين التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الضيف المتحدث الشاب الآخر، عرضاً بعنوان ”قيادة الشباب ومشاركتهم في الأمم المتحدة - الفرص والتحديات والطريق إلى الأمام“. والجيل الحالي، على الرغم من تنوعه، فإنه يتقاسم خصائص مشتركة تتخطى الحدود. فهم مواطنون رقميون يسكنون مساحة أكثر ديمقراطية. وهم الجيل الأول في محط تركيز

التنمية الدولية. ومن بين الصعوبات التي يواجهونها الضعف وعدم المساواة والتضليل والاستغلال على أيدي جماعات السلطة والعنف (وخاصة في حالات النزاع)، والبطالة أو العمل في ظروف محفوفة بالمخاطر. غير أن الحل الواحد الذي يناسب الجميع ليس هو الحل. فقد أظهرت البيانات أن مشاركة الشباب وقيادتهم في السياسات واتخاذ القرارات الرسمية كانت منخفضة في جميع أنحاء العالم. وكان للشباب مصالح مختلفة بشكل صارخ في مواضع مختلفة وكان لديهم عجز في الثقة في هياكل الحكم القائمة، بما فيها الأمم المتحدة. وينبغي للمضي قدماً التركيز على ما يلي: (أ) بناء الثقة بإبراز قيم الأمم المتحدة في مقابل قيم مجموعات السلطة الأخرى التي تسعى إلى تجنيد الشباب؛ (ب) وتهيئة الفضاءات المناسبة للشباب، مع التركيز على التطلعات السياسية لشباب العصر الحديث والاهتمامات التي تركز على القضايا؛ (ج) وتعزيز الهياكل الديمقراطية الأفقية بدلا من الهياكل الهرمية. وأفضل دعم يمكن تقديمه للشباب هو بناء مهاراتهم ومواردهم حتى يتمكنوا من إحداث تغيير.

١٤ - وشددت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بدورها، على أن التركيز على الشباب والنساء والفتيات هو أفضل طريقة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. فالشباب والنساء هم في طليعة العديد من التحديات الحديثة، ولكنهم أيضاً ذوو منعة وعناصر محرِّكة للتغيير. وقد التزم الأمين العام التزاماً راسخاً بتحقيق المنجزات من أجل الشباب ومعهم، ولا سيما الشابات، من خلال منظومة أمم متحدة إنمائية سمتها التماسك والتنسيق. وللاستثمارات في الشباب والنساء معدل عائد مضمون عال، وينبغي أن تشمل التمكين وإيجاد فرص العمل وبناء المهارات، ولا سيما في أكثر المجتمعات حرماناً، وأن يتم ذلك بواسطة الشراكات وعلى نطاق واسع. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الوظائف في المستقبل ستستلزم الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وهي مهارة يتمتع بها الشباب بالفعل. وقالت إن العمل المشترك بين الوكالات هو أفضل نهج لدعم الشباب وقد ساعد بالفعل على وضع استراتيجيات ناجحة موجهة نحو الشباب.

١٥ - وشارك رؤساء ونواب رؤساء المجالس التنفيذية الأربعة ورؤساء ونواب رؤساء منظمات الأمم المتحدة الست وأعضاء المجالس التنفيذية مرة أخرى مشاركة نشطة طوال الدورة وقدموا عدداً من التعليقات بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعمل مع المراهقين والشباب في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرين إلى ما يلي:

(أ) الشباب بوصفهم عناصر للتغيير يكتسون أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة - فهم ليسوا مجرد مستفيدين، لأن دورهم يمتد من الدعوة إلى المشاركة الموضوعية في التخطيط والتنفيذ؛

(ب) مشاركة الشباب على نحو شامل وهادف على جميع المستويات أمرٌ بالغ الأهمية لتلبية احتياجاتهم وكفالة قيامهم بدور عوامل تعجيل نحو تحقيق الأهداف للجميع في المجتمعات؛

(ج) ينبغي أن تراعي استراتيجيات وبرامج الشباب تنوع الشباب وتعقيد احتياجاتهم الخاصة؛

(د) ينبغي للشركاء والأفرقة القطرية إشراك الشباب في اتخاذ القرارات الرسمية وغير الرسمية على الصعيدين الوطني والمحلي وإدماج أولوياتهم في عمليات السياسة العامة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخرائط الطرق لتحقيق الأهداف ومن خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(هـ) ينبغي أن يركز الشركاء على إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب ودعمهم في جميع مراحل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك إيجاد فضاء للمواطنين الشباب، ودعم أدوارهم في عملية إضفاء الطابع المحلي على الأهداف، وجمع البيانات والإبلاغ، وتعزيز بيئات تمكينية لإشراكهم في التنفيذ والرصد والمساءلة؛

(و) ينبغي للشركاء أن يبنوا الثقة في الأمم المتحدة وقيمها، وذلك في المقام الأول بتعزيز قدرات الشباب ومشاركتهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإشراك الشباب في الأماكن التي تجمعوا فيها (مثل وسائط التواصل الاجتماعي والموسيقى والألعاب)؛

(ز) ينبغي أن تكون المؤشرات العالمية والإقليمية والوطنية، وجمع البيانات وتحليلها، مركِّزة على الشباب وأن تكون ذات أهمية للشباب؛

(ح) ينبغي أن تزود المجتمعات الشباب بالعمل اللائق والمهارات الحياتية، وأن تستثمر في التعليم العام، وأن تدعم الشباب كجهات فاعلة اجتماعية ومدنية، وأن تدعم منظمات الشباب، وأن تركز على إشراك الشباب الضعفاء، بمن فيهم الشابات والشباب في أوضاع الأزمات؛

(ط) التعاون مع المنظمات الشعبية للوصول إلى أكثر الشباب تهميشاً وتعزيز العمل التطوعي من السبل الرئيسية لإشراك الشباب في تحقيق الأهداف وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

(ي) تتطلب البرامج التي تركز على الشباب تمويلا كافياً لتحقيق أثر مستدام. والغاية من رؤية استراتيجية الأمم المتحدة للشباب هو ضمان حماية حقوق الشباب وتعزيزها بحلول عام ٢٠٣٠، وتلبية احتياجاتهم الخاصة، والإقرار بدورهم كعناصر للتغيير في منع نشوب النزاعات وتحقيق والتنمية والسلام، وتقييم ذلك الدور وتعزيزه.

١٦ - وفي معرض تلخيص المناقشة، شدد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على أهمية التآزر داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالنسبة للشباب وفرص الشباب، ولا سيما على الصعيد القطري. ولئن كان إيجاد فضاءات رسمية وغير رسمية لإشراك الشباب أمرٌ بالغ الأهمية، فإن التمويل لا يزال يشكل إحدى الصعوبات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستوعب مسؤولياته تجاه الشباب عند إشراكهم كعناصر تغيير من أجل خطة عام ٢٠٣٠.

١٧ - ورحب نائب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في ملاحظاته الختامية بتحمس واستعداد المتحدثين الضيوف باسم الشباب للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على منحهم دعمهم الكامل. وأثنى أيضاً على أعضاء المجلس ومنظمات الأمم المتحدة على التزامهم بالعمل معاً لدعم الشباب وإشراكهم في خطة عام ٢٠٣٠، وهو نموذج ينبغي اتباعه.

١٨ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الاجتماع بتوجيه الشكر للوفود ومنظمات الأمم المتحدة الست على مشاركتها النشطة ومناقشتها المُثرية.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك

في الفترة من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/28). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2017/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨. وستعرَض هاتان الوثيقتان على المجلس من أجل اعتمادهما في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨. وأقر المجلس أيضا خطة العمل المؤقتة للدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

٣ – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٠١٧/٢٩ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٨:

الدورة العادية الأولى:	٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨
الدورة السنوية:	٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨
الدورة العادية الثانية:	٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا ورابعا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

بيان مدير البرنامج

٥ – لفت السيد أكيم شتاينر الانتباه، في خطابه الأول أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) بوصفه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى التحديات والفرص التي ما فتئت تتطور باستمرار بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بخطة التنمية العالمية. واعتبر أن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة سيكون معقدا ويتطلب ”نهجا متكاملا بالفعل“ لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، كما سيتطلب مجموعة جديدة من المهارات لتحديد المخاطر المرتبطة بها وإدارتها. وأشار إلى الاتجاهات الكبرى التي يمكن أن تعرقل الجهود المبذولة، مثل استمرار الفقر، وتزايد أوجه اللامساواة، والنمو السكاني السريع، والهجرة، والتحضر، والتدهور البيئي وتغير المناخ – بالإضافة إلى الاتجاهات المتحولة في مجال التعاون الإنمائي وتمويل التنمية.

٦ – وتابع قائلا إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيستجيب لهذه التحديات بسياسات وبرامج عالية الجودة ومتكاملة تتناسب مع الحقائق القطرية وتفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع

العمل عن كثب مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لجعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على الوفاء بمسؤولياتها. وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك الأمين العام في رؤيته للإصلاح لجعل الأمم المتحدة أفضل في العمل معا لتحقيق النتائج لصالح الناس. وأكد على أن للمجلس التنفيذي دورا لا غنى عنه في مساعدة البرنامج الإنمائي على تحقيق كامل إمكاناته، ولهذا فإن المنظمة ستكفل حصول المجلس على المعلومات والأدلة التي يحتاج إليها لتقديم التوجيه الاستراتيجي. وقال مدير البرنامج إنه يتطلع إلى إقامة شراكة قوية مع المجلس على أساس حوار صادق ومفتوح ومستمر مع الاحترام والدعم المتبادلين.

٧ - وانتقل مدير البرنامج إلى الحديث عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فأشار إلى أن عملية وضع هذه الخطة تسير بسرعة بفضل المشاركة القوية والتعليقات المستمرة من جانب المجلس. وأضاف قائلا إن إعداد الخطة الجديدة يسترشد بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والذي أجري في عام ٢٠١٦، لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣)، كما يستفيد من التقييم المشترك المستقل للخطة الاستراتيجية والبرامج العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، والتقييم المشترك للفعالية المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2017/21). وأكد على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتماد توصيات التقييم، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأوضح أن الخطة الجديدة تسعى إلى تحسين قدرة البرنامج الإنمائي على مساعدة البلدان على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، والاستجابة بفعالية للاحتياجات الناشئة في عالم يزداد اضطرابا - مع التركيز على الوصول إلى أشد الفئات فقرا وتهميشا. وقال إنه من خلال قيام البرنامج الإنمائي بتعظيم مزاياه النسبية والقدرة الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة، فإنه سيعمل على تكييف استجابته لتناسب مختلف المطالب القطرية، سواء كانت من أقل البلدان نموا أو البلدان المتوسطة الدخل أو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - وتابع قائلا إن البرنامج الإنمائي سيستفيد من عروضه الرئيسية: الحضور القطري الواسع النطاق؛ ووجود علاقات طويلة الأمد وقائمة على الثقة مع الحكومات والشركاء؛ والقدرة الفريدة على إيجاد حلول إنمائية متعددة القطاعات ومتكاملة ومساعدة البلدان على تنفيذها. وأوضح أنه من خلال العمل من خلال نقطتي دخول رئيسيتين - منصات دعم أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري والخدمات الاستشارية والتنفيذية في مجال التنمية على الصعيد العالمي - سيقدم البرنامج الإنمائي حلولا إنمائية لمختلف السياقات، ويساعد البلدان على اتباع المسارات الإنمائية التي تختارها، سعياً للوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف قائلا إن تلك الحلول تتضمن *حلولا إنمائية مخصوصة*، تهدف إلى إظهار التقدم الملموس نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وأردف قائلا إن كل حل سيهدف إلى إحداث تحولات إيجابية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها على طريق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٩ - وشدد مدير البرنامج على أن تنفيذ الخطة الجديدة يتطلب نموذج أعمال مجديا من الناحية المالية وقدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بمسؤولياته. واستدرك قائلا إن الموارد العادية (الأساسية) تستمر في الانخفاض من حيث القيم النسبية والمطلقة، في حين أن استرداد التكاليف لا يغطي التكاليف الحقيقية بالكامل. وبدأ مدير البرنامج استعراضا منهجيا لنموذج أعمال البرنامج الإنمائي للتعجيل بتحقيق نتائج برنامجية جيدة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع سيناريوهات تجعل البرنامج الإنمائي مستداما

من الناحية المالية. وكان الاستعراض شاملا، وركز على الشراكات والتعاون بين الوكالات، ويتوقع أن يكتمل في غضون ستة إلى اثني عشر شهرا. وأعرب عن أمله في أن تعطي الخطة الاستراتيجية الجديدة للدول الأعضاء الثقة لرفع مستوى الموارد الأساسية وإمكانية التنبؤ بها – وهو موضوع نوقش بالتفصيل في إطار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم (البند الثالث).

١٠ – وفي الختام، أكد مدير البرنامج على التزام البرنامج الإنمائي بخطط التنمية العالمية، مع التركيز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بوصفها الأساس الوطيد لعمله. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات. وعلاوة على ذلك، سيدعم البرنامج الإنمائي البلدان التي تعاني من أزمات ونزاعات، ويعمل على سد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل التنموي وبناء القدرة على الصمود.

١١ – وهنأ المجلس التنفيذي المدير الجديد على تعيينه وأثنى عليه لتوجيهه البرنامج الإنمائي في وضع الصيغة النهائية لخطته الاستراتيجية الجديدة وميزانيته للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك من خلال حوار وثيق مع الدول الأعضاء. ورحبت مختلف الوفود في المجلس بالتقدم المحرز في وضع الخطة الجديدة، وأعربت عن ارتياحها لرؤية أن الخطة: تعكس توجيهاتها، وترتكز بقوة على خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة والاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦، وتشارك الأمين العام رؤيته الإصلاحية لإعادة توجيه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وعبرت تلك الوفود عن تطلعها إلى اعتماد الخطة الجديدة في الدورة الاستثنائية للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٢ – ورحبت الوفود بالمخطط التمهيدي للخطة الجديدة، الذي أكد على ولاية المنظمة وميزتها النسبية في مجالات التنمية المستدامة، والحكم الديمقراطي، وبناء السلام، والمناخ والقدرة على مواجهة الكوارث، وذلك دعما لأهدافها النهائية في القضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة. ورحبت الوفود أيضا بالتركيز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين، والحد من مخاطر الكوارث، والإنعاش المبكر. وأعربوا عن ارتياحهم لتركيز الخطة الجديدة على بناء وتعميق الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وخارجها، واعتمادها منظورا شاملا لنطاق المنظومة، تكمن الوقاية في صميمه. ورحبوا بإدراج الحلول الإنمائية المتميزة في الخطة، وأعربوا عن ارتياحهم للفصل الذي تتضمنه الخطة المشترك بين الصناديق والبرامج الأربعة.

١٣ – وسلطت وفود عديدة الضوء على أولوية القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة باعتبارها جوهر ولاية البرنامج الإنمائي، وركزت على الأسباب الجذرية، والحاجة إلى التركيز على من هم في مؤخرة الركب والمهمشين. وشدد عدد من الوفود على أن الخطة الجديدة ينبغي أن تنظر إلى البرنامج الإنمائي كجهة رائدة في إصلاح القطاع العام وبناء المؤسسات، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع، وكشريك رئيسي في العمل المتعلق بالمناخ والبيئة لدعم القدرة على الصمود. وسُلط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، ورأى عدد من الوفود أن البرنامج الإنمائي يضطلع بدور متزايد الأهمية في بناء جسور بين العمل الإنساني والعمل التنموي.

١٤ – وأبدى أعضاء المجلس دعما قويا لنظام المنسقين المقيمين، وشجعوا على إعادة تنظيم الموارد لضمان قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته، مع مواصلة تقاسم التكاليف مع مجموعة الأمم المتحدة

الإنمائية. واعتبر الأعضاء أن المنسقين المقيمين ونظام المنسقين المقيمين هما حجر الزاوية لتحقيق النتائج على الصعيد القطري. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية القوية أن تكون واجهة تبرز القيادة، والكفاءة، والقيمة مقابل المال، والمساءلة، والشفافية، والأداء. وأشارت وفود أخرى، فيما يتعلق بخطة الأمين العام للإصلاح، إلى أن إصلاح نظام المنسقين المقيمين ينبغي أن يتفادى تعطيل كفاءة النظام وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

١٥ - وشددت مجموعة من الوفود على أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان متوسطة الدخل بطريقة شاملة ومتكاملة تركز على التحديات المتعددة الأبعاد. وأكدوا على ضرورة وضع معايير تتجاوز نصيب الفرد من الدخل لتجسد الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات الحالية والمستقبلية. ودعت المجموعة إلى إجراء حوار مفتوح بشأن ”التنمية التي تمر بمرحلة انتقالية“، بما في ذلك اتباع نهج جديد لسياسات خروج أقل البلدان نموا من هذه الفئة والحلول المصممة خصيصا للبلدان استنادا إلى مواطن الضعف الفردية فيها. وبغية الحفاظ على المكاسب التي حققتها البلدان المتوسطة الدخل، فهي بحاجة إلى تبادل أفضل للخبرات وتحسين التنسيق وزيادة تركيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وحثت المجموعة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع استراتيجية طويلة الأجل شاملة على نطاق المنظومة بأسرها لتيسير التعاون الإنمائي المستدام وتنسيق الدعم المقدم إلى البلدان متوسطة الدخل، وفقا للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

١٦ - ودعا عدد من الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة التركيز على الظروف الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال معالجة الانخفاض في تمويله الأساسي واستهداف شراكات جديدة ووضع استراتيجية جديدة لتعبئة الموارد. وناشدوا البرنامج الإنمائي زيادة التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ليس طلبا لنقل أو تعديل أو تخفيض التمويل المقدم إلى مناطق أو مجموعات أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، وإنما لزيادة المشاركة وتقديم الخدمات والبرامج. وشدد ممثلو الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب ممثلي البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نموا، على أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني وفوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأثنت وفود أخرى على البرنامج الإنمائي لتعاونه الوثيق مع الدول الأعضاء في إعداد وثائق برامج قوية على الصعيد دون الإقليمي.

١٧ - وفي معرض الإشارة إلى الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/30)، واصلت الوفود الإعراب عن قلقها العميق إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية، وحثت بقوة الدول الأعضاء، في حال قدرتها، على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالتمويل، وزيادة التمويل الأساسي، وتقديم مساهمات يمكن التنبؤ بها وتكون متعددة السنوات وغير مخصصة - وهي الطريقة الوحيدة لضمان استمرار الوجود العالمي للبرنامج الإنمائي وحياده. وطلبت بعض الوفود أن يضع البرنامج الإنمائي خطة عمل لمعالجة وضع الموارد الأساسية، في حين التمست وفود أخرى صورة أوضح للكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي من خلالها الابتعاد عن هيكل التمويل القائم على المشاريع واتباع نهج يتسم بقدر أكبر من المرونة والتحويل. ورحبوا بحوارات التمويل المنظم باعتبارها أداة لتحسين الترابط بين الموارد والنتائج. وتحدث أعضاء المجلس عن أهمية تمويل أقل البلدان نموا، لافتين الانتباه إلى الالتزامات المتعهد بها في خطة عمل أديس أبابا. وشجعت الوفود مرة أخرى البرنامج الإنمائي على استكشاف الحوافز والآليات لتوسيع قاعدته من الجهات المانحة.

١٨ - وفي معرض رد مدير البرنامج الإنمائي، أكد على ضرورة التفكير في السياق الإنمائي الآخذ في التطور عند مناقشة الخطة الاستراتيجية. وقال إن الدروس المستفادة من التنمية، على الصعيدين العالمي والوطني، تشير إلى الحاجة إلى المرونة في الانتقال إلى نهج جديد. واعتبر أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في السعي إلى الوضوح في التخطيط مع التكيف مع الظروف الإنمائية المتغيرة. وفي معرض تأكيده على أهمية المساءلة من خلال التخطيط والرصد والتقييم، لفت الانتباه إلى التحدي المتمثل في قياس الأداء والكفاءة والفعالية استنادا إلى المقاييس المناسبة.

١٩ - وأكد مدير البرنامج لأعضاء المجلس التزام البرنامج الإنمائي بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك من خلال التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأضاف قائلا إن البرنامج الإنمائي يشترك مع العديد من الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، سواء عن طريق النواحي البرنامجية أو الخدمات، مستفيدا من المزايا النسبية والتكامل. واعتبر أن مقترح البرنامج الإنمائي بإقامة منصة عالمية لتقديم الخدمات الاستشارية والتنفيذية في مجال التنمية يستند إلى افتراض أن البرنامج الإنمائي ليس مرتبطا فقط بشبكة عالمية من الخبرات وإنما هو جهة فاعلة فريدة في الوفاء بوعد الأمم المتحدة في تحقيق التنمية.

٢٠ - وشدد مدير البرنامج على أهمية استمرار البرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وأكد على دور البرنامج الإنمائي في دفع الابتكار من أجل تحقيق التنمية. وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالتمويل، سيسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق ”المقترحات ذات القيمة“ التي تبرز قيمتها استنادا إلى عروضها ومنصاتها وخدماتها الإنمائية، كوسيلة لاجتذاب التمويل من الجهات المانحة. وإذ أكد من جديد التزام البرنامج الإنمائي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، شدد على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي من المقرر أن يعتمدها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ستكفل المرونة الكافية للاستجابة للقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٢١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومشروع الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ثالثا - الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٢ - تولى مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة، ومديرة مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض الاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2017/30)، والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2017/30/Add.1)، وحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٧ وما بعده (DP/2017/31)، تلاه عرض مشترك لهما.

٢٣ - ورحب أعضاء المجلس بالحوارات المتعلقة بالتمويل وطموح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الحكومات في إيجاد طرائق جديدة لتعزيز الشراكات، مع جهات من بينها القطاع الخاص، لدعم تمويل أهداف التنمية المستدامة. وشددوا على أهمية إصلاح الأمم المتحدة وأن تتسم منظومتها الإنمائية بالتوجه نحو تحقيق النتائج وبالطابع الاستراتيجي والمنسق، ويكون التمويل فيها عاملا موجها للإصلاح. وحفز التمويل المنظمات على التركيز على الولايات، وساعدت الحوارات المتعلقة بالتمويل الدول الأعضاء على

اتخاذ قرارات استراتيجية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يساعد أعضاء المجلس على فهم أنواع التمويل اللازمة للمهام المختلفة ودراسة كيفية تمويل النتائج على مستوى المنظومة، على أن يقترن ذلك بتقديم حوافز للمؤسسات التابعة للأمم المتحدة لتشجيعها على التعاون. وطُلبت تفاصيل عن الجهود المبذولة بين البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تحسين الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، ومعلومات عن الطريقة التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لربط الموارد بالنتائج في الميزانية المتكاملة.

٢٤ - وطلبت الوفود إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم الحوارات المتعلقة بالتمويل مع فرادى الدول الأعضاء والجهات المانحة من غير الدول من أجل بناء الثقة وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنشيط الحوارات بوصفها عمليات حكومية دولية تيسرها الوكالات وتتحمل الدول الأعضاء من خلالها المسؤولية عن كيفية تمويل النتائج الإنمائية في الخطة الاستراتيجية. واقترحت الوفود وضع أدوات على شبكة الإنترنت تتسم بالشفافية وتتيح للدول الأعضاء استعراض حالة التمويل. ووجهت الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من تجربته في مجال الصناديق الرأسية، والاستفادة من خبرات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وتطوير تعاونه مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.

٢٥ - وإذ أقرت الوفود بالنجاحات التي حققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتذاب الأموال المخصصة لتنفيذ المشاريع، أعربت عن قلقها إزاء الانخفاض المستمر في الموارد الأساسية واعتماد المنظمة على عدد محدود من الجهات المانحة. وشددت الوفود على أهمية توفير الهياكل والطرائق المناسبة للتمويل من أجل دعم الخطة الاستراتيجية الجديدة، والحاجة إلى توفير ما يكفي من التمويل المناسب الذي يتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به من أجل الانتقال إلى نهج ذي طابع برنامجي أكبر ولكي يؤدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوره المعياري ومهمته في مجال السياسات. ورحبت الوفود بجهود البرنامج المبذولة لإدارة تبعات تراجع الموارد الأساسية، بما في ذلك حماية بنود الميزانية البرنامجية، وخفض التكاليف الإدارية، وتقليل النسبة المخصصة من الموارد الأساسية إلى المصروفات المؤسسية. ورحبت بالجهود المبذولة لكفالة استرداد التكلفة الكاملة وزيادة عدد البلدان المساهمة في الموارد الأساسية.

٢٦ - والتمست الوفود تفاصيل عن كيفية تحرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صوب حافظة البرامج، واقتراحات بشأن السبل التي يمكن اتباعها لكي يصبح التمويل أكثر التزاما بالمواعيد المقررة وأكثر كفاءة ويمكن التنبؤ به ومواءمته على نحو أفضل. ورحبت بالأفكار المطروحة حول كيفية تقليل تكاليف المعاملات من خلال توحيد البرامج ومواءمة متطلبات الجهات المانحة. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع نموذج لتقاسم التكاليف يعكس على نحو أفضل تكلفة التدخلات المختلفة وقدرة البلدان الشريكة على المساهمة. والتمس أحد الوفود توضيحا بشأن ''الاستثمارات الاستراتيجية'' المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهوده الرامية لتعبئة موارد القطاع الخاص. وسأل وفد آخر عن كيفية تداخل نُهج التمويل المقترحة مع الحلول المخصوصة المقترحة. ولاحظت الوفود بقلق أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منح ١٢ إعفاءً لمعدلات استرداد التكاليف في عام ٢٠١٦ وحثته على تقليل ذلك العدد في المستقبل.

٢٧ - وردَّ مدير مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فذكر أن الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هي الأدوات الرئيسية التي يعالج من خلال البرنامج جوانب الخلل بين الموارد الأساسية/غير الأساسية. وسعى البرنامج إلى الاستعانة بالخطة الجديدة

لتعبئة التمويل اللازم لتحقيق النتائج مع الدول الأعضاء والشركاء. وكان أساس الجهود إقناع الدول الأعضاء بتمويل الموارد الأساسية على أعلى مستوياتها من السنوات الخمس عشرة السابقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الموارد الأساسية زيادة كبيرة. وسعى البرنامج الإنمائي إلى توسيع قاعدة المانحين لديه لتشمل مزيدا من التنوع، بما في ذلك من البلدان المستفيدة من البرامج، والقطاع الخاص. وركزت الجهود المشتركة بين الوكالات على كيفية ضمان قدر أكبر من الاتساق في الحوارات التي تجريها المؤسسات بشأن التمويل المنظم، مع إبراز النتائج والأعمال المشتركة. ويشكل اتفاق التمويل المقترح الذي تقدم به الأمين العام جزءا من تلك الجهود. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع آليات تمويل مبتكرة مع مجموعة متنامية من الشركاء من القطاع الخاص المهتمين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك نهج أخرى مطروحة للمناقشة مثل الجمع بين الموارد الأساسية ومساهمات الحكومات في تغطية تكاليف المكاتب المحلية، وتكثيف جولات الحصول على التعهدات الحكومية الدولية، وتبسيط المشاريع الدولية، وتعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات من أجل تعبئة الموارد لصناديق التمويل الجماعي التابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - وأكدت مديرة مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تعبئة الموارد على مستوى المنظومة وجهود التمويل لا تزال تشكل تحديا. وأظهرت المرحلة التجريبية من توحيد الأداء أن الصناديق الموحدة تمثل محركات قوية للإصلاح. ويتمثل التحدي التنفيذي في أن مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية تمولها الدول الأعضاء على أساس فردي. وهناك خياران لمواجهة هذا التحدي: يمكن للدول الأعضاء أن توفر تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج المشتركة بين الوكالات على أن يأخذ البرنامج بزمام القيادة، أو أن تودع التمويل في الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء التي يديرها البرنامج والمتاحة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي تنظيم هذين الخيارين والتمويل المقدم من خلالهما بشكل يتسم بالوضوح على أن تقدم حوافز للعمل المشترك، وتُبعث الرسالة نفسها في كل مجلس تنفيذي. وأكدت على ضرورة تقيد الدول الأعضاء باتفاقات استرداد التكاليف على الصعيد القطري لتمكين البرنامج الإنمائي من التقليل من الإعفاءات التي يقدمها لمعدلات استرداد التكاليف؛ وطرحت فكرة تطبيق معدلات متباينة لاسترداد التكاليف حسب حجم الإنفاق. وقالت إن تقديم تقارير مشتركة إلى الجهات المانحة يعد طريقة أكفأ بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإبلاغ الدول الأعضاء. وأفادت أن البرنامج ملتزم بالشفافية ومستعد لمناقشة التفاصيل مع أعضاء المجلس. ويعمل بنشاط على تزويد الدول الأعضاء بتقارير في التوقيت المناسب وإصلاح نظامه المركزي لتخطيط الموارد تحقيقا لهذه الغاية. وأشارت إلى أن دعم تمويل الأهداف يمثل تحديا يستعد البرنامج الإنمائي لمواجهته من أجل تعزيز قدر كبير من التمويل الإنمائي. ويشمل هذا مساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على التفكير الاستراتيجي في استثماراتها الإنمائية بحيث تستخدم تمويل الأهداف من خلال النظم الوطنية الخاصة بها. وفي هذه الحالات، يعمل البرنامج الإنمائي على كفالة أن تتماشى المبادرات ذات الصلة بتنمية القطاع الخاص مع مبادئ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩ - وأشار نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البرنامج تمكن من تخفيف أثر أسعار الصرف على الموارد الأساسية، بفضل الدفعات المالية المنتظمة التي تقدمها الجهات المانحة والمعلومات الجيدة. وترتبط أكبر التحديات بالموارد غير الأساسية. وتحسين القدرة على التنبؤ من شأنه أن ييسر على البرنامج الإنمائي التحوط للمساهمات. وناشد أعضاء المجلس زيادة القدرة على التنبؤ

بالمساهمات غير الأساسية. ولم يكتمل بعد العمل الجاري في مشروع الميزانية المتكاملة بشأن الاستثمارات الاستراتيجية المقترحة، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيشارك عن كثب في هذه المسألة. وعلى صعيد المساهمات المشتركة بين الوكالات، يشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من البرامج المشتركة مع مؤسسات الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وأشار إلى أن مفهوم التمويل المختلط يرتبط بجميع الحلول التي وضعناها خصيصا، بما في ذلك التمويل التقليدي المقدم من خلال المنح. ومن المهم أن يحدِّث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدواته التمويلية التي ينبغي أن تشمل المنح القائمة على الأداء، والصناديق والقروض. ويسعى البرنامج إلى الاستفادة من شراكته مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من أجل تحقيق تلك الغاية.

٣٠ - واتخذ المجلس القرار ٢٠١٧/٢٠ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا - التقييم

٣١ - عرض مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرامجه العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردود الإدارة (DP/2017/33).

٣٢ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس بالتقييم وبالتزام الإدارة بالتصرف بناء على التوصيات الواردة في التقييم. وطلبت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستفيد من النتائج عند وضع الصيغة النهائية من الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وشجعت البرنامج على الاستعانة بمكتب التقييم المستقل كأداة لتحسين الفعالية التنظيمية ونتائج البرامج، وكررت التأكيد على أهمية توفير التمويل الكافي لمكاتب التقييمات المستقلة ومراجعات الحسابات والتحقيقات. وأشارت المجموعة إلى مواطن القوة والضعف لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقالت إن التقرير كان من الممكن أن يقدم مزيدا من الإرشادات بشأن المزايا النسبية. وأعربت المجموعة عن قلقها إزاء انخفاض نسبة التمويل الأساسي والتباين في تعبئة الموارد بين مجالات النتائج. وشجعت البرنامج الإنمائي على وضع استراتيجية لتحسين الخلل بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، بطرق من بينها الحوار مع الجهات المانحة الحالية والمحتملة

٣٣ - وشجعت المجموعة البرنامج الإنمائي على تصميم نماذج للبرامج والتمويل للاستجابة للسياقات القطرية المختلفة، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، وذلك في نموذج الأعمال الجديد الخاص بالبرنامج. ونوهت إلى أن التقييم أشار إلى خطر إيجاد نظام مواز من الموظفين الحكوميين، وأوصت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يقيِّم مخاطر تقويض الخدمات المدنية من خلال تقديم الدعم الاستشاري من خارج الميزانية على المدى الطويل. وأعربت المجموعة عن أملها في أن تقدم الخطة الاستراتيجية ونموذج الأعمال الجديدان تفاصيل عن دور المكاتب الإقليمية وتمويلها. وبالمثل، أقرت المجموعة بدعم التقييم لتعزيز القيادة الفكرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فاقترحت أن يحدد البرنامج دوره التكاملي بالتعاون مع البنك الدولي الذي ينفذ استثمارات كبيرة في مجالات البحوث وتحليل السياسات العامة.

٣٤ - وفيما يتعلق باستدامة التدخلات، طلبت المجموعة إجراء تحليل أفضل للعوامل الخارجية والداخلية، ولا سيما من أجل وضع الميزانية القائمة على النتائج. وشجعت البرنامج الإنمائي على أن يكون في طليعة الجهود العالمية للإبلاغ عن النتائج وبذل المزيد من الجهود في تحقيق قيمة للبرامج مقابل الأموال. وبالمثل، شجعت البرنامج الإنمائي على تكثيف جهوده المبذولة لمواءمة النظم تحقيقا لقدر أكبر من المشاركة في البرمجة والتنفيذ. واقترحت إزالة العقبات البيروقراطية لتيسير أداء منابر دعم أهداف التنمية المستدامة.

٣٥ - وعلى صعيد الحكم الديمقراطي، شجعت المجموعة البرنامج على الدخول في حوار مع الحكومات من أجل تعزيز المسؤولية والأولويات الوطنية وكذلك مبادئ حقوق الإنسان وكرامته. وتوقعت المجموعة أن تعمل الخطة الاستراتيجية الجديدة على تطوير هذا المجال أكثر. وبالمثل، كررت المجموعة التأكيد على أن البرنامج ينبغي له أن يكثف عمله في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحثته على أن يكفل تعميم المساواة بين الجنسين في جميع مجالات البرمجة وإدماج الرجال والفتيان، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٣٦ - وطلب أحد الوفود إيضاحات حول ما إذا كان التقييم يشمل جميع جوانب البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأسباب التي تجعله على ما يبدو يعطي الأولوية للهدف ١٦ في توصياته. وشدد الوفد على أن المجلس ينبغي له أن يشارك في الإشراف على جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وحقوق الإنسان والتي أشار إلى أنها لا تندرج ضمن ولاية البرنامج. وشدد الوفد على أن المجلس لم يعدل ترتيبات البرمجة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات الأربع الماضية، وطلب تفاصيل عن الطريقة التي يعتزم بها البرنامج تغطية الزيادة المقترحة في الإنفاق في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٧ - ورد مدير مكتب التقييم المستقل ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فشرح الصعوبات الكامنة في تقييم الميزة النسبية، الأمر الذي يستلزم تحليل البيانات الواردة من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وركز التقييم على مجالات خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واشتمل التقييم على جميع أعمال البرنامج، لكنه أفاد فقط عن المجالات التي تكون فيها النتائج والأدلة واضحة، وهي ممارسة تقييمية معتادة. وقال إن فريقا دوليا اعتمد التقييم وشدد على أنه غير متحيز بأي حال من الأحوال. وقدم التقرير إفادة عن الهدف ١٦ لأنه من مجالات تركيز البرنامج، وإن لم يكن على سبيل الأولوية. وذكر أن التوصيات الواردة في التقييم لم تُفْرِط في طابعها الإلزامي، وهي مهمة تقع ضمن ولاية المجلس.

٣٨ - وأشار مدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مجالات الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي موثقة توثيقا جيدا. واستنادا إلى النتائج في تلك المجالات، يدرك البرنامج المجالات التي يحتاج فيها إلى مضاعفة الجهود، ومنها المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالتمويل، ينبغي أن ينصب التركيز على استقرار الموارد الأساسية، التي يرى البرنامج أنها أمر قابل للتحقيق في ضوء التقلبات السابقة. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد على معالجة الاختلالات في مجالات التمويل الأخرى. وفيما يتعلق بالمسائل التعاقدية، يسعى البرنامج إلى التوصل إلى حل وسط بين عقود الموظفين المتفرغين وعقود الخدمات الاستشارية للتعويض عن حالة الميزانية الصارمة. وتعاون البرنامج مع العديد من مصارف التنمية الإقليمية والعالمية، بما في ذلك البنك الدولي، في معالجة المسائل المتعلقة بأسباب النزاع، والتنمية الحضرية، ونهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التعميم والتسريع ودعم السياسات من أجل تنفيذ الأهداف.

وأكد أن البرنامج لا يرى أن التقييم أفرط في التركيز على الهدف ١٦. ولم يعمل البرنامج في مجال الحكم إلا بموجب اتفاق تام مع الحكومات الوطنية وفي ظل احترام كامل للمسؤولية الوطنية إدراكا منه لحساسية المسألة.

٣٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٢١ بشأن تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه العالمية والإقليمية ورد الإدارة عليه.

سادسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٠ - تولت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض هذا البند وقدمت لمحة عامة عن البرامج القطرية الخمسة عشر المعروضة على المجلس لإقرارها، وكذلك عن تمديد سبعة برامج قطرية. وتولى المديرون الإقليميون لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرض وبيان البرامج القطرية لكل من: أوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا، والسودان، وغينيا، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، ونيبال، ونيجيريا، والهند، ووثيقة البرامج دون الإقليمية للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، فضلا عن التمديد الأول لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، والتمديد الأول لفترة ١٥ شهرا للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والتمديد الاستثنائي الرابع لفترة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبيا والتمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لليمن.

٤١ - وأدلى أعضاء المجلس الذين كانت البرامج القطرية لبلدانهم معروضة على المجلس لاستعراضها وإقرارها بتعليقات على تلك البرامج من المنظور الوطني. وسلطوا الضوء على العملية التشاركية المتبعة في تصميم البرامج القطرية، مع التشديد على أهمية المسؤولية الوطنية والاحتياجات الوطنية، والإنجازات التي حققتها شراكاتهم مع البرنامج الإنمائي على المستوى القطري. وحذر أحد الوفود الدول من استغلال اجتماعات المجلس للتعبير عن مواقف ذات طابع سياسي.

٤٢ - واستعرض المجلس وأقر، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، وثائق البرامج القطرية لكل من: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (DP/DCP/BOL/3)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/4)، وكوستاريكا (DP/DCP/CRI/3)، والجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/3)، وغينيا (DP/DCP/GIN/3)، والهند (DP/DCP/IND/3)، وقيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/3)، ونيبال (DP/DCP/NPL/3)، ونيجيريا (DP/DCP/NGA/3)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/2)، وجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/3)، وسري لانكا (DP/DCP/LKA/3)، والسودان (DP/DCP/SDN/3)، وأوكرانيا (DP/DCP/UKR/3)، ووثيقة البرامج دون الإقليمية للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ (DP/DSP/PIC/2).

٤٣ - ووافق المجلس على التمديد الاستثنائي الرابع للبرنامج القطري لليبيا لمدة سنة واحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لليمن لمدة سنتين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛

٤٤ - وأحاط المجلس علما بالتمديد الأول للبرامج القطرية للجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وغينيا الاستوائية لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الأول للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا لفترة ١٥ شهرا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩.

خامس عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٤٥ - قدّمت الأمينة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لمحةً عن استعراض الاحتياطي التشغيلي للصندوق (DP/2017/36)، تلاها عرضٌ مفصّل عن الاستعراض قدّمه مدير مكتب المالية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٦ - ورحب أحد الوفود بالخطوة التي اتخذها الصندوق لتحسين المنهجية التي يتبعها في إعادة حساب الاحتياطي التشغيلي الخاص به؛ وأعرب عن تقديره لكون العملية قائمة على الأدلة، ورأى أنّ التغييرات المقترحة ستكون مفيدة في إطار تحديث أساليب عمل الصندوق. ورحّب الوفد بالنهج المعتمَد من قِبل الصندوق في وضع إطاره الاستراتيجي المقبل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وشجع الصندوق على الإبقاء على وجوده في جميع بلدان جزر المحيط الهادئ، بصرف النظر عن مركزها كبلدان متوسطة الدخل أو بلدان تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. ورحّب الوفد بالالتزام الوارد في الإطار الاستراتيجي بإجراء المزيد من تقييمات الأثر ودراسات الحالة التي تتناول، من منظار أوسع، تدّخلات الصندوق وكيفية اجتذابها للتمويل الموجَّه للمتابعة. وشجّع الصندوقَ على ضمان أن يكون الإطار أكثر وضوحاً بشأن التزامه ببناء قاعدة أقوى للأدلة المتعلّقة بأثر البرامج التي ينفذها في مجال الإدماج المالي على نوعية حياة النساء وعلى النمو الاقتصادي لمجتمعاتهنّ المحلية في الأجل الطويل. وحثّ الصندوقَ على الاستفادة من خبرات منظمات الأمم المتحدة، وكذلك الشراكات المبرَمة خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز الأثر التحويلي لعمله. وأعلن الوفد التزاماً متعدد السنوات بالمساهمة في الميزانية الأساسية لمدة ثلاث سنوات؛ وناشد الدول الأعضاء الأخرى زيادة مساهماتها الأساسية في الصندوق، والنظر في الدور الرئيسي الذي يؤديه لصالح أقل البلدان نمواً، وذلك في إطار المناقشات الأوسع نطاقاً بشأن ميزانية البرنامج الإنمائي.

٤٧ - وأقرّ وفد آخر بالدور الفريد للصندوق في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والإطار الاستراتيجي الجديد يتيح للصندوق دعم أقل البلدان نمواً للارتقاء إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وأعرب الوفد عن تقديره للنهج الذي يتبعه الصندوق في تمويل تنفيذ هذه الأهداف، والذي يشمل إشراك المجتمعات المحلية في دفع عجلة الاستدامة إلى الأمام من خلال تنفيذ المشاريع الابتكارية، كما رحّب بعمل الصندوق في حشد التمويل من القطاع الخاص. ورحب الوفد بالمنهجية المنقَّحة المعتمدة لإعادة حساب الاحتياطي التشغيلي، وكذلك بالتنقيحات المقترَح إدخالها على المنهجيات المتعلقة بالموارد الأساسية وغير الأساسية.

٤٨ - وأشارت الأمينة التنفيذية للصندوق إلى أن الصندوق ربما يبدأ في تنفيذ المنهجية الجديدة المتعلقة بالموارد الأساسية وغير الأساسية على وجه السرعة، وأنّه سيواصل تقديم التقارير إلى المجلس ومناقشة حالة الاحتياطي من الآن فصاعداً.

٤٩ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٢٢ حول استعراض الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعاً وثامناً - بيان المديرة التنفيذية، والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥٠ - في بيانها أمام المجلس التنفيذي (متاح على بوابة الخدمات الموفّرة للورق)، أشارت المديرة التنفيذية بالنيابة إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9) - وهي الأولى من بين ثلاث خطط استراتيجية تصبّ في خانة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - استفادت من العملية التشاورية الشفافة التي أجريت مع أعضاء المجلس والجهات صاحبة المصلحة. وتعكس هذه الخطة خطةَ التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وترتكز على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعلى خطة الإصلاح المتصلة بالاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦. وهذه الرؤية المتمثلة في زيادة فعالية التعاون والتفكير الابتكاري في منظومة الأمم المتحدة - كما هو مبيّن في الفصل الوارد في الخطة والمشترَك بين الخطط المعدّة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) - والمتمثلة أيضاً في تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتكامل والشراكات الشاملة، ترمي، بعناصرها مجتمعةً، إلى ضمان ''عدم تخلّف أحد عن ركب التنمية''. وإنّ الصندوق ملتزم بهذا التحدي، وهو يعمل على تعبئة الموارد وحشد الدعم السياسي وتوسيع نطاق الشراكات، على نحو يتسم بسرعة الأداء والمرونة.

٥١ - وأشارت إلى أن الخطة الجديدة تهدف إلى البناء على المزايا النسبية للصندوق، وتتضمن إدخال تغييرات من شأنها تعزيز جهوده وتعزيز الاتساق والفعالية والكفاءة. وترمي الخطة كذلك إلى توسيع نطاق عمل الصندوق، بالتركيز على تحقيق ثلاث نتائج تفضي إلى تحوّلات وتتمحور حول الناس، هي: (أ) عدم ترك أي حاجة من احتياجات تنظيم الأسرة غير ملبّاة؛ و (ب) عدم حدوث أي حالة من حالات الوفيات النفاسية التي يمكن اتقاؤها؛ و (ج) انعدام الممارسات الضارة والعنف الجنساني. وستكون تلك النتائج أو ''المحركات الرئيسية'' المحور الأساسي الذي ستركز عليه جهود الصندوق في مجالات الدعوة والاتصال والشراكات وتعبئة الموارد، وذلك في إطار تحقيق ''أهداف محدّدة بعينها'' واستناداً إلى النهج القائم على الحقوق. وبناء عليه، سيعمل الصندوق على ما يلي: (أ) تعزيز نظم الرعاية الصحية الوطنية من خلال توفير الرعاية الجيدة، وتحقيق الإنصاف في الحصول عليها، وتوفير الحماية الاجتماعية؛ و (ب) تعزيز قدرة المكاتب القُطرية على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها لتحديد أوجه عدم المساواة وتتبعها؛ وضمان توفير استثمارات محددة الأهداف؛ وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية؛ و (ج) بناء نظم للحلول، والابتكار، والتأثير - تعمل جميعها لتؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الفقر وعدم المساواة.

٥٢ - ومضت قائلة إن الخطة الاستراتيجية ترمي إلى تحسين مواءمة الجهود التي يبذلها الصندوق مع جهود المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، من أجل حماية وتمكين النساء والشباب، ولا سيما المراهقات. ويعد جعل الصندوق ''ملائماً لتحقيق الهدف المنشود'' أكثر من أي وقت مضى عنصرا

أساسيا من عناصر الخطة الجديدة وبالغ الأهمية في تحقيق أهدافها. ولذلك، يشكل الابتكار أولوية على نطاق المنظمة، وتعزيز الابتكار هو مسعى يسانده صندوق الابتكار، بدعم من الدانمرك وفنلندا وكذلك مبادرة الابتكار، مما سيتيح للصندوق الحصول على تعليقاتٍ على عمله في هذا المجال في الوقت الحقيقي وتعليم المديرين. وفي إطار تلك المبادرة، أصدر الصندوق تكليفا بإجراء دراسة تحليلية مقارنة للابتكار على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بجمع ومقارنة البيانات الواردة من ١١ من منظمات الأمم المتحدة ومكاتبها.

٥٣ - وأضافت أن تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية يقتضي تعزيز قدرات الإدارة والموظفين لمواجهة التحديات. وسيقوم الصندوق بتنفيذ عملية إدارة التغيير بطريقة شاملة، لضمان توفّر الكفاءة والفعالية المؤسسيتَين اللازمتين لتحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك على النحو المبيّن في خطة الأمين العام للإصلاح، والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦، والتوصيات الصادرة عن التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وسيبقي المجلس على علم بالتقدّم المحرَز.

٥٤ - وفي معرض بيانها، عرضت المديرة التنفيذية بالنيابة الميزانيةَ المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/10 و DP/FPA/2017/10/Corr.1)، وهي الأساس المالي للخطة الاستراتيجية الجديدة، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/14). ووجّهت الانتباه إلى الانخفاض المستمر في الموارد (الأساسية) العادية، وأكّدت أن الصندوق يستكشف الفرص والشراكات والمنصات الإلكترونية التي تسهل الابتكار البرنامجي والتمويلي، بما في ذلك خيارات التمويل المختلط والاستفادة من مختلف مصادر التمويل الدولية/المحلية. وقامت بتوضيح العوامل المحركة للميزانية المؤسسية المقترحة، وقدمت اقتراحاً بتخفيض الميزانية المؤسسية.

٥٥ - ورحب أعضاء المجلس بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعربوا عن استمرار دعمهم القوي لولاية الصندوق، تماشياً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦. وشددوا على أهمية ولاية الصندوق في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعربت الوفود عن تقديرها الكبير للشفافية التي اتسمت بها عملية التشاور والتي حقّقها الصندوق عن طريق إشراك الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في وضع الخطة الجديدة. وأعربت عن تأييدها الكامل واستعدادها لإقرار الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في دورة المجلس. واعترفت الوفود بعمل موظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم في توفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في الوصول إلى المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة، بما في ذلك في ظل الأوضاع الإنسانية.

٥٦ - ورحبت الوفود بضرورة مواءمة الخطة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونهج ”تحقيق أهداف محددة بعينها“ والدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما أعادوا التأكيد على ضرورة هذه المواءمة. وأعرب عدد كبير من الوفود عن ترحيبه ودعمه القوي لكون الخطة ترتكز على النهج القائم على حقوق الإنسان - الذي يعكس المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخفض معدل وفيات الأمهات في مرحلة النفاس ومنع العنف الجنساني والعنف المنزلي - ولتركيزها على

النساء والفتيات والمراهقين والشباب في إطار عمل الصندوق في مجالَي الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب، بما في ذلك تنظيم الأسرة، في السياقين الإنمائي والإنساني على السواء.

٥٧ - وأعربت وفود كثيرة عن سرورها لأن الخطة تراعي جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة الإصلاح التي أعدها الأمين العام، وفقاً للاستعراض الرباعي لعام ٢٠١٦ والفصل المشترك الوارد في الخطة الاستراتيجية. ورحبت بالجهود الرامية إلى التعاون الوثيق مع المنظمات في منظومة الأمم المتحدة من أجل كسر حالات التقوقع، ومد الجسور، وذلك لتعزيز التعاون في السياقين الإنمائي والإنساني.

٥٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للنهج المتمايز الذي تعتمده الخطة في ما يتعلق بالبرمجة على مستوى كل بلد على حدة، والذي ينطوي على تقديم مساعدة للبلدان في تلبية احتياجاتها وأولوياتها، على النحو الذي تحدّده البلدان المستفيدة من البرامج وعلى نحو يحترم إمساك الجهات الوطنية بزمام الأمور، وخاصة في ظل الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ. وشجّعت الوفود الصندوق على إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة على نطاق المنطقة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، وهي المعرَّضة بوجه خاص لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وعلى تزويد مكاتبها دون الإقليمية بالدعم المالي والفني اللازم لضمان تواجد الصندوق في الميدان ولمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية.

٥٩ - ورحبت وفود أخرى بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدرات الموظفين والقدرات الوطنية على جمع وتحليل وتصنيف البيانات المتعلقة بالديناميات السكانية، بما في ذلك في المجتمعات الشائخة، مما يساعد البلدان المستفيدة من البرامج على استخدام البيانات من أجل الاسترشاد بها لاتخاذ قرارات بشأن السياسات والتدخلات الإنمائية. ولاحظت هذه الوفود استمرارَ التركيز على زيادة الكفاءة في التنفيذ والمساءلة والشفافية من خلال عملية إدارة التغيير وعملية تعزيز إدارة المخاطر اللتين يجريهما الصندوق، واستمرارَ الحوار مع أعضاء المجلس بشأن سبل تخصيص الأموال للأنشطة البرنامجية. كذلك، رحّبت هذه الوفود بالجهود الرامية إلى تحسين الأداء، عن طريق عمليات تخطيط البرامج المستندة إلى الإدارة القائمة على النتائج والرصد والتقييم، وبسبل منها تحديد أهداف وغايات أقوى.

٦٠ - ولا يزال استمرار انعدام التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية يشكل شاغلاً هاماً لدى الوفود. ودعت هذه الوفود الصندوق إلى توسيع قاعدة مانحيه، وإقامة شراكات وأساليب تمويل أكثر ابتكاراً، بما في ذلك مع القطاع الخاص وعن طريق التعاون في ما بين بلدان الجنوب، من أجل معالجة هذا الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية والذي، كما حذّرت هذه الوفود، يمكن أن يهدّد قدرة الصندوق على الوفاء بولايته ويعرقل قدرته على ضمان تواجده في جميع البلدان المستفيدة من البرامج - وهو أمر مقلق بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص. ورحبت الوفود بالاستعراض المقترح للميزانية المتكاملة لعام ٢٠١٨ والرامي إلى ضمان ميزانية أكثر توازناً تعكس الروابط مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٦١ - وأعرب أحد الوفود، في معرض التأكيد على التزامه بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في فرص الحصول على الرعاية الصحية الإنجابية، وبإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن تأييده التام لمبدأ الاختيار الطوعي في ما يتعلّق بصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. ولكنه أشار إلى أنه لا يقر الإجهاض كوسيلةً لتنظيم الأسرة. وأكد الوفد أنه غير ملزم كدولة عضو بتنفيذ

أحكام الصكوك التي لا يكون طرفاً فيها. وأعرب وفد آخر، رداً على ذلك، عن قلقه إزاء تزايد أهمية المناقشات المعيارية في المجلس. وأكد الوفد أنه ينبغي للمجلس أن يركز على المناقشات التنفيذية ومبادئ التنفيذ المتفق عليها بالفعل في الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٢ - وشددت وفود عديدة على أهمية عمل الصندوق في السياقات الإنسانية، وذلك في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والتصدي للعنف الجنساني، وتلبية احتياجات الفئات الأشد ضعفاً. ورأت هذه الوفود أنّ الصندوق يقوم بدور رئيسي في توطيد الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وفي دعم بناء القدرة على التكيف. ودعا بعض الوفود الصندوق إلى تقديم الخدمات للمهاجرين واللاجئين والأشخاص المتنقّلين، بمن فيهم المراهقات، وإلى دعم المجتمعات المحلية المضيفة. وشجعت وفود أخرى الصندوق على توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة في البلدان التي تسعى إلى زيادة معدلات الولادات وتعزيز القيم الأسرية، مع احترام النُهج الثقافية والدينية الوطنية المتَّبعة فيها. ووُجّهت إلى الصندوق دعوة للمشاركة في تعزيز التغطية الصحية للجميع وتلبية احتياجات المجتمعات الشائخة. ونبّه أحد الوفود الصندوقَ لتفادي الانخراط في الإجهاض القسري في إطار تقديمه لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة.

٦٣ - ورداً على ذلك، شكرت المديرة التنفيذية بالنيابة المجلسَ لمعاودة تقديم تعازيه على وفاة المدير التنفيذي السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان، د. باباتوندي أوسوتيميهين، وأكّدت أن الصندوق عازم على مواصلة السير على هُدَى رؤية السيد أوسوتيميهين والمبيَّنة في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعربت عن تقديرها لعمل المجلس الوثيق مع الصندوق في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، وللدعم القوي المقدّم من المجلس إلى ولايتها. وأشارت إلى الدعوات الموجَّهة لتكييف عمل الصندوق مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد؛ ورحّبت بالنداء الموجَّه لزيادة التمويل المقدّم للموارد الأساسية والتعهدات المتعلقة بالتمويل المتعدد السنوات. وأقرت دعوة الوفود إلى تحقيق قدر أكبر من الاتساق والمساءلة والشفافية وإلى تحسين إدارة المخاطر، كما رحبت بتأكيد الوفود على أنّ شراكات الصندوق محرك لتحقيق النتائج. وأكّدت للمجلس أن الخطة الاستراتيجية صُممت بحيث تعكس الظروف الإنمائية والإنسانية المتغيرة وأنها، في نفس الوقت، ترتكز على نهج قائم على النتائج والحقوق وتسترشد ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وترتكز المساعدة التي يقدمها الصندوق في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية (كتلك التي ألمت بمنطقة البحر الكاريبي في خضم إعصار إيرما) على الخطة الاستراتيجية الجديدة.

٦٤ - ورحّبت المديرة التنفيذية بالنيابة بتأكيد المجلس على أن الموارد الأساسية لا تزال تشكل الأساس الوطيد لوجود الصندوق في جميع البلدان المستفيدة من البرامج، وأنها بالغة الأهمية بالنسبة لخطة عمله الاستراتيجية. وسيسعى الصندوق إلى توفير وتوسيع نطاق التمويل الابتكاري والشراكات الابتكارية، بغية دعم أعماله. وفي ما يتعلق بالديناميات السكانية، حصل الصندوق على دعم المجلس لمساعدة البلدان على معالجة مسألة شيخوخة السكان. وشددت على التزام الصندوق بمعالجة الناسور وبجعله من الحالات النادرة في البلدان النامية. ورحّبت بالأهمية الكبرى التي توليها الوفود لإعادة التوازن للموارد المخصّصة لميزانيات المقر والميزانيات الإقليمية والقُطرية، وللدور الحاسم الذي يؤديه الصندوق في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية وفي السعي إلى اتباع نهج قائم على الحقوق. وأكدت أن الصندوق لا يقبل تنفيذ

أي برنامج للإجهاض القسري ولا يشارك في أي برنامج من هذا القبيل؛ فعمله يسترشد بالكامل ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً.

٦٥ - وأشار مدير شعبة البرامج في الصندوق إلى أنّ الصندوق قدّم مخصصات مالية إضافية إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي في إطار مواجهة إعصار إيرما. وقال إن من شأن هذه المخصّصات، التي أتاحتها مجموعة من المانحين الساعين إلى معالجة انعدام التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، أن تكفل استمرار المكاتب القُطرية في المنطقة في العمل بفعالية خلال فترة الأزمة. وأوضح أنه خُصّصت مساهمات إضافية، قدّمها المانحون لصندوق الطوارئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مما سيتيح التوفير المسبق للإمدادات للمنطقة. وسيوفّر الصندوق نسبة ٦ في المائة من جميع موارد البرامج اللازمة لدعم المنطقة خلال الأزمة. وأكّد مدير شعبة البرامج للوفود التزام الصندوق بأن تكون برامج المساعدات موجَّهة إلى الجهات الوطنية. وأشار إلى أن التحدي الذي يواجهه السكان الشائخون يؤخذ في الاعتبار في البرامج القُطرية المنفَّذة في البلدان التي تسعى إلى معالجة هذه المسألة؛ كذلك، وضعت الخطة الاستراتيجية الجديدة نهجاً محدّداً لتصنيف كل جزيرة من الجزر، ونهجاً للتنفيذ مصمماً حسب الاحتياجات الخاصة بكل جزيرة على حدة.

٦٦ - وشدّد نائب المديرة التنفيذية (الإدارة) على علاقة العمل المتينة والتنسيق الوثيق بين الصندوق والشركاء في منظومة الأمم المتحدة، وعلى التزام الصندوق بتنفيذ مبدأَي الاتساق والإصلاح المبيّنَين في الاستعراض الرباعي السنوات لعام ٢٠١٦ وخطة الأمين العام للإصلاح. وإدراكاً منه للتحديات التي تواجه إدارة التغيير وللتعقيد الذي يسم هذه العملية، ينفّذ الصندوق عمليةً لإدارة التغيير تتسم بحسن التوقيت والتماسك والاتساق وتعظّم الفرص التي تعِد هذه العملية بتوفيرها. وسيقوم الصندوق بإطلاع المجلس على آخر التطورات في ما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية إدارة التغيير، وذلك في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨.

٦٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٣/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٦٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٤/٢٠١٧ بشأن وضع الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

تاسعا - الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٩ - عرضت المديرة التنفيذية بالنيابة تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرهم إلى هذا الصندوق وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٧ وللسنوات المقبلة (DP/FPA/2017/11)، في حين قدم مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية عرضا للحوار المتعلق بالتمويل المنظم.

٧٠ - ورحبت الوفود بفكرة وضع اتفاق تمويل وأعربت عن دعمها الكامل للبحث في هذه الفكرة مع الصندوق. واقترحوا أن يشرف الأمين العام على اتفاق التمويل، وليس فرادى منظمات الأمم المتحدة - وفي هذه الحالة تلزم مزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن يحقق بها الصندوق المواءمة مع الاتفاق. وشددت الوفود على أهمية التمويل الجيد للصندوق، لا سيما من خلال الموارد الأساسية التي

تتيح له تحقيق أهدافه المعيارية والتشغيلية. وأشار البعض إلى ضرورة وجود مورد تمويل آخر أكثر مرونة، ولا سيما آلية تمويل مشتركة بين الوكالات تعطي منظمات الأمم المتحدة حوافز على العمل معا. وشجعت الوفود الصندوق على الانخراط بشكل فردي مع طائفة من الجهات المانحة في الحوار المتعلق بالتمويل.

٧١ - ورحبت الوفود بجدوى البوابة الإلكترونية ولكنها طلبت تفاصيل عن الثغرات، بما في ذلك بشأن الإنفاق، مثل نفقات السفر. ولاحظت أن إصلاح تمويل الصندوق ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى إصلاح الحوكمة. واغتنمت الوفود الفرصة للإعلان عن زيادة التعهدات بتمويل الصندوق. وطلب أحد الوفود أن يحدد الصندوق، في حوارات التمويل المستقبلية، المهام التي ستُمول عن طريق مصادر التمويل الأساسية ومصادر التمويل 'المحايدة' الأخرى، مع تبيان كيفية تمويل الأنشطة التي تتعلق بنطاق المنظومة ككل، وفقا لتقرير الأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة؛ وطلب أن تشير التقارير السنوية المقبلة إلى الطريقة التي يتبعها الصندوق لإعطاء الأولوية في تخصيص الأموال في إطار الخطة الاستراتيجية. وطُلب أيضا تقديم مزيد من التفاصيل عن الحالة المالية للصندوق حتى يتضح فهم الدول الأعضاء للثغرات التي يتعين سدها؛ ويمكن لهذا التفاعل الوثيق مع أعضاء المجلس أن يساعد على بناء القدرة على الصمود في الشراكات.

٧٢ - ورحب رئيس المجلس التنفيذي بالميزانية، مشيرا إلى أنها سمحت بتحديد أهداف ميزانية أكثر طموحا في المستقبل. وشدد على الحاجة إلى أن يتحسن فهم أعضاء المجلس للثغرات في التمويل، لأن ذلك يشكل عنصرا رئيسيا في الجهود التي يبذلها الصندوق لتعبئة الموارد وفي مساعدة أعضاء المجلس على تقرير الحاجة إلى مساهمات إضافية لدعم الخطة الاستراتيجية. وكانت جهود الصندوق الرامية إلى الحد من عدد الصناديق المواضيعية خطوة مفيدة في تحديد ثغرات الميزانية وأولوياتها. ومع التأكيد على مكاسب توسيع قاعدة المانحين لتشمل البلدان المستفيدة من البرامج، شجع الصندوقَ على دعوة جميع أعضاء المجلس عند تعبئة الموارد من أجل الموارد الأساسية وعلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق باتفاق التمويل المقترح.

٧٣ - وفي رد لمدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية، أشار إلى أن ٩٥ في المائة من الموارد الأساسية للصندوق تمولها ١٣ دولة مساهِمة من الدول الأعضاء، أنفق الصندوق جزءا منها على أنشطة جمع الأموال في نهاية المطاف. وناشد أعضاءَ المجلس العمل مع الصندوق من أجل الحد من تكاليف جمع الأموال بفضل اتفاق التمويل المقترح، حتى يتسنى تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة البرنامجية. وشدد على أهمية التزام الجهات المانحة وتقيدها بالتعهدات المتعددة السنوات. وتتمثل الفجوة المتبقية في حشد التمويل للموارد الأساسية من البلدان المستفيدة من البرامج، إذ تشعر هذه البلدان بالقلق إزاء العائد على الاستثمار. وأكد المدير أن مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في الموارد الأساسية تكفل وجود الصندوق، مع ما يترتب على ذلك من فوائد، على الصعيد القطري. ولا تكفي الموارد غير الأساسية وحدها لضمان وجود الصندوق وتحقيق النتائج. وبينما يركز اتفاق التمويل الذي اقترحه الأمين العام على التمويل المواضيعي، فإن مقترح الصندوق يتعلق بكل وكالة على حدة، لكنهما مقترحان لا يستبعد أحدهما الآخر، نظراً إلى أن التمويل المواضيعي للصندوق يشمل جوانب عديدة من مقترح الأمين العام. وأشار إلى أن نسبة كبيرة من موارد الصندوق غير الأساسية تأتي من التمويل المشترك بين الوكالات عن طريق البرمجة المشتركة، وهذا ما سيعززه مقترح الأمين العام. ولفت الانتباه إلى الفجوة التي تصل إلى

٧١ في المائة فيما يتعلق بتحقيق هدف التمويل لأغراض إنسانية، بينما أشار إلى أن هيكل التمويل المقترح من شأنه أن يساعد على معالجة الثغرات بطريقة أكثر استراتيجية من خلال موارد التمويل. وناشد أعضاء المجلس مواصلة تمويل الحوارات المتعلقة بالتمويل خلال دورات المجلس وفيما بينها.

٧٤ - وأفادت المديرة التنفيذية بالنيابة أن الصندوق سيعمل مع المجلس لتحديد تواتر الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم المقبلة ومحتواها. وفي ضوء قطع التمويل من دولة عضو واحدة، خُصصت نسبة كبيرة لصندوق المنظمة الإنساني؛ ويسعى صندوق الأمم المتحدة إلى أن يحل محل هذه الصناديق الإنسانية للاستجابة للأزمات والحالات الإنسانية. وستواصل الجهود التي يبذلها الصندوق في إطار الاستعراض الشامل للموارد تحسين صورة الميزانية لتوفير فهم أفضل للثغرات ولمصادر التمويل. وسيكون تعزيز المكاسب ومواصلة الابتكار من بين المواضيع الرئيسية التي يرتكز عليها عمل الصندوق في إطار الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وسيجعل الصندوق نفسه أكثر 'جدارة بالتمويل' عن طريق عمليات التدقيق المنتظمة، وتعزيز المساءلة والشفافية، وسلسلة من عمليات الرصد والتقييم، والإدارة الرشيدة، وتحسين جمع البيانات وتحليلها.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٢٥ بشأن الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

عاشراً - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧٦ - قدمت المديرة التنفيذية بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمحة عامة عن ٢٠ برنامجا قطريا معروضين على المجلس لإقرارهم، بما في ذلك البرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ، فضلا عن تمديدات تسعة برامج قطرية.

٧٧ - وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون الإدارة) البرامج القطرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لكل من الهند، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وسري لانكا، والبرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وقدم مدراء الصندوق الإقليميون البرامج القطرية للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا - لكل من بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وغابون، وغينيا، وقيرغيزستان، ونيجيريا، والصومال، والسودان، وأوكرانيا ودولة فلسطين، فضلا عن تمديدات البرامج القطرية لكل من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، وليبريا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية.

٧٨ - وأعلن أعضاء المجلس مواصلة دعمهم القوي للمساعدة التي يقدمها الصندوق في المناطق. وأشارت البلدان التي تعرض برامجها القطرية وتمديدات برامجها القطرية ليناقشها المجلس ويقرها إلى أن الصندوق وضع البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع حكومة كل منها، وتؤيد هذه الحكومات تأييدا كاملا الأنشطة التي كُلف بها الصندوق في بلدانها في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة. وأكدت أن جميع البرامج القطرية الـ ٢٠، بما في ذلك البرنامج دون الإقليمي، تتسق اتساقا تاما مع الأولويات الوطنية، على النحو المحدد على الصعيد الوطني، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية القطرية الخاص بكل بلد منها، كما تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وأكدت جميع الوفود

أنها بصدد تنفيذ الأهداف وخطة ٢٠٣٠ بدعم من المكاتب القطرية والإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧٩ - واستعرض المجلس التنفيذي وأقر، وفقا لقراره ٢٠١٤/٧، وثائق البرامج القطرية لكل من: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (DP/FPA/CPD/BOL/6)، وبوركينا فاسو (DP/FPA/CPD/BFA/8)، وكوستاريكا (DP/FPA/CPD/CRI/5)، والجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CPD/DOM/6)، وغابون (DP/FPA/CPD/GAB/7)، وغينيا (DP/FPA/CPD/GIN/8)، والهند (DP/FPA/CPD/IND/9)، وقيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/4)، وجمهورية مولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/3)، وميانمار (DP/FPA/CPD/MMR/4) ونيبال (DP/FPA/CPD/NPL/8) ونيجيريا (DP/FPA/CPD/NGA/8) وباكستان (DP/FPA/CPD/PAK/9)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/CPD/PNG/6)، والصومال (DP/FPA/CPD/SOM/8)، وسري لانكا (DP/FPA/CPD/LKA/9)، والسودان (DP/FPA/CPD/SDN/9)، وأوكرانيا (DP/FPA/CPD/UKR/3)، ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/6)، ووثيقة البرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ (DP/FPA/CPD/PIC/6).

٨٠ - وأحاط المجلس علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا الاستوائية، وليسوتو، وليبريا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأقر تمديداً لمدة ١٥ شهراً للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا، والتمديد الثالث لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لبوروندي، والتمديد الثالث لمدة سنتين للبرنامج القطري لليمن، على النحو الوارد في الوثيقة (DP/FPA/2017/13).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

حادي عشر - بيان المديرة التنفيذية والخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٨١ - في بيان المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع إلى المجلس، عرضت الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/OPS/2017/5 والمرفقات)، وتقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/OPS/2017/6 والمرفقات)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقديرات ميزانية المكتب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/OPS/2017/7) والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة مشتريات منظومة الأمم المتحدة، ٢٠١٦ (DP/OPS/2017/8). وأكدت أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تنبني على استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى المشاورات الوثيقة مع المجلس التنفيذي والشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبالاتساق مع ولاية مكتب خدمات المشاريع والكفاءات الأساسية وأهداف التنمية المستدامة، تركز الاستراتيجية الجديدة على الخدمات الشاملة في البنى التحتية، والشراء، وإدارة المشاريع، والموارد البشرية، والإدارة المالية. وعلى وجه التحديد، تسعى هذه الاستراتيجية الجديدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف: (أ) إتاحة خدمات دعم إداري أكثر كفاءة؛ و (ب) مساعدة الشركاء على تقديم حلول أكثر فعالية بفضل الخبرة التقنية؛ و (ج) دعم الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ويوجد مكتب خدمات المشاريع في طليعة الابتكار، عن طريق

التنسيق مع الجهات المعنية بالابتكار والمساعدة على إنشاء مراكز الابتكار في العديد من البلدان، كما يركز على إحداث ثورة في قوة التكنولوجيا.

٨٢ - وأبرزت المديرة التنفيذية أن موارد المكتب المالية القوية ساعدت في تعزيز ترسيخ الاستراتيجية الجديدة. وإن المكتب بصدد عملية متواصلة لإعادة تشكيل هيكله وخدماته وتنسيقها وتوسيع نطاقها لتلبية مطالب أصحاب المصلحة، ولتحسين خدمة منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برامج السلم والأمن على نطاق المنظومة، والتخفيف من حدة المخاطر. ويلتزم المكتب بحملة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بحلول ٢٠٣٠، كما يتخذ إجراءات لمعالجة نقص تمثيل المرأة في حافظته التشغيلية العالمية. والمنظمة حريصة أيضا على تعزيز نوعية مشاريعها وأثرها من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء لضمان القدرة على الصمود. وحسّن مكتب خدمات المشاريع نهجه في مشتريات الأمم المتحدة من أجل التركيز على المشتريات المستدامة لجعل مشتريات الأمم المتحدة أكثر كفاءة. وتشدد الاستراتيجية الجديدة على التزام المكتب بتحسين ممارسات الشراء في البلدان المستفيدة من البرامج وجعل نهج الأمم المتحدة في الشراء أكثر استدامة.

٨٣ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعملية التشاورية والحوار البناء اللذين نظمهما المكتب في إطار وضع الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. وتحدد الخطة اتجاها مستداما واستراتيجيا للمكتب وتستند إلى خبرته التقنية والدروس المستفادة. وشجع أعضاء المجلس المكتبَ على مواصلة تبادل أفضل الممارسات والخبرات على نطاق واسع. وكان من دواعي سرورهم أن يلاحظوا أن الاستراتيجية تتسق مع خطة عام ٢٠٣٠، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٦ ورؤية الأمين العام للإصلاح. ويحرصون على أن يروا أن المكتب يساهم بنشاط في تحقيق خطة الإصلاح وإيجاد سبل جديدة للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن سرورهم بنهجه الثلاثي الأهداف وباعتماد 'النهج العالمي' للأمم المتحدة. ورحبوا بتركيز الخطة الاستراتيجية على الشراكات، وخصوصا مع منظمات الأمم المتحدة، بوصفها أداة لتعزيز الكفاءة والفعالية، لا سيما على المستوى القطري، لتكون بمثابة نافذة تجاه الابتكار ومحركا للوقاية.

٨٤ - وأعربت الوفود عن سرورها لأن الاستراتيجية الجديدة تسلط الضوء على النهُج المراعية للاعتبارات الجنسانية كجزء من الطموحات التشغيلية للمكتب، وشددت على أهمية إشراك المرأة بنشاط في أعمال مكتب خدمات المشاريع على أرض الواقع وتحقيق التوازن بين الجنسين داخل المنظمة. وشمل ذلك الدعوة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في عمله. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة الإسهام في أن يصبح الشباب عوامل تغيير، وأثنت على الشراكات في هذا الصدد. وأعربت البلدان المتوسطة الدخل عن تقديرها للدعم الذي يقدمه المكتب عن طريق توفير الخدمات في إدارة المشاريع المستدامة، وعمليات الشراء المبسطة والرشيدة، والحد من المخاطر. وشجعت الوفود المكتب على مواصلة العمل كحافز للحصول على التمويل من الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز قدرته على تحقيق النتائج، والانخراط في نُهُج التمويل المبتكرة، وإجراء تنقيح دوري لما يتبعه من سياسات في التسعير واسترداد التكاليف.

٨٥ - ورحبت الوفود بالوضع المالي القوي لمكتب خدمات المشاريع وتفوقه في مجال الشفافية، ودعمت استهدافه إيرادات صافية صفرية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ورحبت بالشفافية في تقديرات الميزانية الواردة في الصيغة الموجزة، التي يسرت رقابة المجلس التنفيذي. وطلبت تحليل الاحتياطي التشغيلي في

تقديرات الميزانية اللاحقة، وتوقعت مواءمة معايير الشـــراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكانت هناك دعوة للاطلاع على تفاصيل استثمارات مكتب خدمات المشاريع الكفيلة بتعزيز العمليات وكفاءات الموظفين، مع تحديثها في تقديرات الميزانية اللاحقة. وشجعت الوفود مكتب خدمات المشاريع على الاستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن معايير الأداء، وأن يدرج معلومات مفصلة في تقديرات الميزانية اللاحقة. وشددت على أن نموذج التمويل الذاتي لمكتب خدمات المشاريع يمكن أن يؤدي دورا في خطة الأمين العام للإصلاح. وأيد أعضاء المجلس التنفيذي بشدة الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتطلعوا إلى اعتمادها في الدورة.

٨٦ - ورداً على ذلك، أكدت المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع للمجلس التنفيذي أن المكتب سيواصل استكشاف الفرص من أجل زيادة التعاون مع منظمات الأمم المتحدة. وقالت إن المكتب ركز على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نطاق المنظومة، ولكنها شددت على أن الأمم المتحدة عليها استكشاف سبل مختلفة لتحقيق الأهداف، بما في ذلك من خلال التعاون مع القطاع الخاص وتقاسم المخاطر وتحفيز الابتكار. ويمكن أن تؤدي التكنولوجيات المتقدمة دورا رئيسيا في دفع عجلة الابتكار لصالح المحتاجين، بتكلفة أقل وتأثير أكبر. وسلطت الضوء على عمل المكتب على إشراك الشباب من خلال الألعاب والموسيقى والرسوم المتحركة، ولاحظت أن المكتب يسعى لإقامة شراكات جديدة من أجل بناء قدرة أكبر على الصمود في أنشطة البنى التحتية دعما لخطة التنمية الحضرية. وسيواصل المكتب تقديم تقاريره إلى المجلس التنفيذي عن ما يبذله من جهود في مجال الإصلاح الإداري، ويلتزم بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠ على الصعيد الداخلي وفي إطار البرامج. وكان المكتب يلتمس بنشاط، على نحو هيكلي ومع الشركاء، سبل تقديم خدمة أفضل للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها على الخطوط الأمامية لتغير المناخ. وقالت إن المكتب حريص على تأمين احتياطي تشغيلي لكفالة تحسين إدارة المخاطر، إلى جانب حالة مالية قوية، والشفافية والأدلة على إنجاز النتائج التي يمكن أن يعول عليها الشركاء.

٨٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٢٦ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٢٧ بشأن تقديرات ميزانية مكتب خدمات المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الجزء المشترك

ثاني عشر - الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة

٨٩ - تولى مدير مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرض تقرير البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2017/1). وتولى مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات في البرنامج الإنمائي، والمستشار العام والموظف المسؤول عن مكتب نيويورك في مكتب خدمات المشاريع، ورئيس فرع خدمات المشتريات في صندوق السكان، عرض المجالات التي ركز عليها التقرير والاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها، وذلك من منظور منظمة كلٍ منهم.

٩٠ - وفي المداخلة الوحيدة التي جرت، التمس أحد أعضاء المجلس التنفيذي توضيحا بشأن ما إذا كانت الصناديق والبرامج أعطت الأولوية لمصادر المشتريات المحلية (على المستوى الوطني)، كوسيلة للإسهام في البرامج القطرية، قبل العودة إلى مصادر المشتريات الخارجية.

٩١ - وردا على ذلك، أشار مدير مكتب اختيار الموردين والعمليات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على نحو وثيق مع الحكومات لبناء قدرات وطنية في مجال الشراء باستخدام المعايير الدولية. وتختلف نهج المشتريات فيما بين منظمات الأمم المتحدة، وكثيرا ما تتوقف على البنود المشتراة. وتمشيا مع سياسة مشتريات البرنامج الإنمائي، تعتمد المشتريات المحلية على فئة البنود: إذ يتم شراء نسبة ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من مشتريات البرنامج الإنمائي محليا على الصعيد القطري، ويمكن شراء أي فئة أقل من ١٠٠ ٠٠٠ دولار محليا. فالشركات المحلية لديها ميزة نسبية في مجال التسعير.

٩٢ - وأشار رئيس فرع المشتريات بصندوق السكان إلى أن الصندوق تناول المشتريات المحلية من خلال أمور منها مبادئه المعيارية الخاصة بالإنصاف والشفافية وحسن التوقيت، شأنه في ذلك شأن سائر منظمات الأمم المتحدة. وينجم عن اللجوء إلى الشراء المحلي عموما فوائد السرعة. واستخدم صندوق السكان المشتريات المحلية بشكل خاص في تنمية سياقاته الإنسانية حيث توقيت التسليم أمر بالغ الأهمية.

٩٣ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٨/٢٠١٧ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦.

ثالث عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٤ - اشترك المدير التنفيذي بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير مكتب دعم البرامج والسياسات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم عرض مشترك بشأن التقرير المشترك المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/37-DP/FPA/2017/12).

٩٥ - ورحبت مجموعة من الوفود بالتدابير التي اتخذها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان من أجل استعراض ومواءمة عمليات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وربطها بالمسائل الشاملة واستهداف من هم في أمس الحاجة، لا سيما في ضوء الحالة المالية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك. وتطلعت الوفود إلى رؤية أمثلة على أفضل الممارسات تبين جهود التسريع من تعبئة الموارد خلال اجتماعات مجلس تنسيق البرنامج واجتماعات المجلس التنفيذي المقبلة.

٩٦ - وتتوقع مجموعة الوفود أن يواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المواءمة مع منظمات الأمم المتحدة على أرض الواقع، حسب الاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦ والإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب زيادة كفاءة التشغيل والميزانية المشتركة بين الوكالات. وطلبت الوفود توضيحات بشأن كيفية تعديل آليات الإبلاغ في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس والإيدز في ضوء الإطار المنقح الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للبرنامج المشترك. وتوقعت الوفود أن يكون التقرير أكثر تركيزا على تحقيق النتائج في العرض الذي قدمه.

٩٧ - وأشادت المجموعة نفسها بصندوق السكان والبرنامج الإنمائي لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والصحة الجنسية والإنجابية في أعمالهما المتعلقة بالإيدز، وأيدت بقوة ولاية صندوق السكان من أجل تسريع التقدم المحرز في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأثنت على صندوق السكان والبرنامج الإنمائي لما قاما به من عمل من أجل تعزيز النظم الصحية واستخدام الدروس المستفادة من المكافحة العالمية للإيدز في التصدي للتحديات الصحية الأوسع نطاقا.

٩٨ - وفيما يخص صندوق السكان على وجه التحديد، طلبت المجموعة توضيحات بشأن كيفية تقسيم العمل بين المشاركين في رعاية الصندوق والبرنامج المشترك على المستوى القطري، استنادا إلى المزايا النسبية. وأعربت عن تطلعها إلى دور الصندوق والخطوات المقبلة في مجال تفعيل التحالف العالمي للوقاية، ورحبت بجهود صندوق السكان والبرنامج المشترك الرامية إلى إعادة إدراج الوقاية الأولية على جدول الأعمال.

٩٩ - ورحب وفد آخر بمبادرة البرنامج المشترك من أجل إنشاء فريق الاستعراض العالمي. وأيد بقوة استمرار قيادة البرنامج المشترك للمكافحة العالمية للإيدز، ورحب بإدماج البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في عملية التصدي للإيدز، ودورهما كراعيين ضمن خططهما الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومواءمتهما مع الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للبرنامج المشترك المعني بالفيروس والإيدز.

١٠٠ - وردا على ذلك، أكد المدير التنفيذي بالنيابة لصندوق السكان أن المواءمة الوثيقة بين منظمات الأمم المتحدة على أرض الواقع، وفقا للاستعراض الرباعي السنوات الذي أجري في عام ٢٠١٦، هي مبدأ من مبادئ البرمجة المشتركة. وشمل ذلك إجراء تقييمات قطرية سريعة وشاملة للجميع، وعمليات إعادة تشكيل، وتصنيف متمايز. وإذ تلاحظ أن المنظمات ستكفل تحسين الإبلاغ الموجه نحو تحقيق النتائج في المستقبل، أكدت أن المسار السريع هو الهدف الرئيسي حيث تم فحص ٩٠ في المائة من الأشخاص للكشف عن الفيروس، وسيخضع للعلاج ٩٠ في المائة من الأشخاص المصابين المؤهلين للعلاج، في الوقت الذي قد يكون فيه ٩٠ في المائة ممن يتلقون العلاج مصابين بأحمال فيروسية كامنة وغير مكتشفة. ولدى تقسيم العمل، ركز الشركاء على المزايا النسبية. وفيما يتعلق بالتحالف العالمي للوقاية، جرى التخطيط لإجراء تقييمات للوقاية شملت ١٠ بلدان بحلول نهاية عام ٢٠١٧، وستخضع المسودة الأولى لخارطة الطريق لمشاورات قطرية. وبالنسبة للوقاية الأولية، كان الهدف هو القضاء على الإصابات الجديدة، التي تشمل إصلاح سياسة التثقيف الجنسي الشامل والتعامل مع اللامساواة بين الجنسين والوصم.

١٠١ - وقال كبير مستشارين تقنيين بصندوق السكان، مشيرا إلى عنصر المراهقين والشباب بالبرنامج، إن هناك عدة آليات للتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء الخارجيين، حيث كفل الصندوق وصول التدخلات إلى المراهقين والشباب مع تجنب ازدواجية الجهود. وأثبت توسيع نطاق التنسيق خارج الأمم المتحدة جدواه، فقد شارك الفريق العامل المعني بالوقاية في جهد مماثل بشأن الركيزتين، شمل المراهقات والشابات والفئات السكانية الرئيسية لكفالة التنسيق على جميع المستويات. ومن الركائز القوية لصندوق السكان التركيز على حماية الشباب وكفالة إدماجهم على الصعيد القطري.

١٠٢ - وشدد مدير مكتب دعم البرامج والسياسات بالبرنامج الإنمائي على أن الشراكات التعاونية حول النتائج الإنمائية الواسعة النطاق هي علامة تجارية من علامات العمل الذي يؤديه البرنامج الإنمائي من الآن فصاعدا، على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخاصة في الفصل المشترك. وسيتم الإبلاغ عن نتائج البرنامج الإنمائي ذات الصلة بالإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة مقابل أطر الرصد والتقييم الخاصة بالخطط الاستراتيجية للمنظمات، على الصعيدين العالمي والقطري، عملا بمؤشرات وغايات أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء تتبع التقدم المحرز. وإذ يلاحظ التزام البرنامج الإنمائي بتنمية قدرات الشركاء الوطنيين بهدف تسليم إدارة البرامج إلى الكيانات الوطنية، سلط الضوء على نقطتين، هما: (أ) الخروج من بلد بسرعة شديدة لأسباب سياسية فحسب يؤدي إلى نتائج عكسية؛ (ب) البيئات الهشة تطرح تحديات خاصة على بناء القدرات مما اضطر البرنامج الإنمائي أن يظل في الميدان من أجل توفير الخدمات الأساسية. وبالنسبة للمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، أنهى البرنامج الإنمائي دوره بوصفه الجهة المتلقية الرئيسية في ٢٦ بلدا، مما يدل على نجاحه في تحقيق نتائج ملموسة.

١٠٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المشترك المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/37-DP/FPA/2017/12).

رابع عشر - الزيارات الميدانية

١٠٤ - قدم المقرر التقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2017/CRP.1)، الذي أعقبه عرض فيلم قصير عن الزيارة الميدانية المشتركة. وأدلى رئيس شعبة الاتصال والتنسيق بالمكتب القطري، المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببيان ركز فيه على أهمية توقيت الزيارة الميدانية المشتركة والتوصيات ذات الصلة في ضوء الجهود الراهنة لإصلاح الأمم المتحدة، والتوقيع مؤخرا على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال.

١٠٥ - ولم تكن هناك أي مداخلات أو تعليقات من جانب أعضاء المجلس التنفيذي بشأن الزيارة الميدانية المشتركة إلى نيبال.

١٠٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها إلى نيبال البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2017/CRP.1).

سادس عشر – مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٠٧ – ركز رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في البيان الذي أدلى به، على علاقات العمل القوية والتعاون بين المجلس وإدارات المنظمات. وأبرز علاقة عمل المجلس الوثيقة مع الأمين العام الجديد في إطار جهوده الرامية إلى الدفع قدما بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وأشار إلى أهمية إجراء مشاورات منتظمة مع الموظفين بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار المؤسسي. وكرر شواغل الموظفين المستمرة بشأن عدد من المواضيع، بما في ذلك أهمية الشفافية والتقيد بمبادئ التوظيف والإدارة، والعقود ومجموعات التعويض المناسبة وإدارة الأداء والتطوير الوظيفي واحترام مبادئ الخدمة المدنية الدولية.

١٠٨ – وشدد مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي ومدير شعبة الموارد البشرية في صندوق السكان والمستشار العام ومدير الفريق القانوني بمكتب خدمات المشاريع، في ردودهم الإدارية، على علاقات العمل الطيبة التي تقيمها كل منظمة مع مجلس الموظفين، والتدابير التي تتخذها كل واحدة منها لمعالجة شواغل الموظفين. وأقروا بالأهمية الحاسمة للموظفين والحاجة إلى المشاركة المفتوحة والشفافة مع مجلس الموظفين، ورحبوا باستعداد المجلس للعمل مع المنظمات للتغلب على التحديات الرئيسية. ولاحظوا موقف المجلس الاستراتيجي والمتحمس في المداولات المتعلقة بجَرَم تعويضات الموظفين المعينين محليا مع لجنة الخدمة المدنية الدولية وفي المناقشات الأخرى مع الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الخلافات، يشترك مجلس الموظفين والمنظمات في الرؤية المشتركة للمنظمة لجعل الأمم المتحدة أكثر قوة.

١٠٩ – وأحاط المجلس التنفيذي علما ببيان رئيس مجلس موظفي البرنامج الإنمائي/صندوق السكان/ مكتب خدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الجزء الرابع
الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته الاستثنائية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.4).

٣ – وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ في الوثيقة DP/2018/3، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا وثالثا – بيان مدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٤ – شدد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في خطابه أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)، على أن الجهد المكثف والتفكير والحوار بشأن أفضل السبل لتهيئة البرنامج الإنمائي في عالم دائم التغير أسفرت عن صياغة الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/38 والمرفقات). وشكّل وضع الصيغة النهائية للخطة واعتمادها معلما بارزا في الجهود الجماعية الرامية إلى إعادة تشكيل البرنامج الإنمائي ليتواءم مع حقبة أهداف التنمية المستدامة. وتعكس الخطة الجديدة تعليقات ومساهمات المجلس ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي كانت الشراكة معها أمرا حيويا لنجاح الخطة.

٥ – وتضمن خطابه أيضا خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/39 والمرفقات) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (DP/2017/40).

٦ – وشدد مدير البرنامج على أن نطاق التغيرات العالمية ووتيرتها جعلا من الصعب على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواكب تلك التغيرات. وقد كُلفت الأمم المتحدة بدعم المجتمع الدولي والبلدان في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ويتمثل هدف الأمين العام في جعل الأمم المتحدة قادرة على أداء الدور المنوط بها لهذه المهمة من خلال خطته الجديدة للإصلاح، التي يدعمها البرنامج الإنمائي دعما كاملا. وشدد مدير البرنامج على أن الخطة الجديدة تستجيب بجرأة لطموح أهداف التنمية المستدامة وهي مهيأة للإصلاح.

٧ – وتراعي الخطة الجديدة تنوع البلدان التي يقدم البرنامج الإنمائي خدماته إليها، وتعكس ثلاثة أهداف إنمائية عامة هي: القضاء على الفقر والتحولات الهيكلية وبناء القدرة على الصمود. وسيمكن برنامجاها الجديدان على الصعيدين العالمي والقطري البرنامج الإنمائي من تحقيق أهدافه بصورة أكثر فعالية. وسوف تكفل الحلول الستة التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، والتي ستوائم المنظمة على أساسها الموارد

والخبرات، إحداث أثر حقيقي على الفقر والحوكمة والحصول على الطاقة والمساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود والاستدامة البيئية. ويتشابك الابتكار والدينامية في جميع أجزاء الخطة، ومن أجل تعزيز تحقيق الأهداف، يعيد البرنامج الإنمائي تنظيم نماذج الأعمال والعمليات لجعلها أكثر استجابة وفعالية وكفاءة من حيث التكلفة.

٨ - وتقع الشراكات القوية في صميم الخطة الجديدة. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى البلدان في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق تنشيط الشراكات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويضطلع البرنامج الإنمائي بمسؤولية فريدة في توحيد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم دعم متكامل وذي جودة عالية إلى البلدان، بالاستناد إلى قيم الأمم المتحدة ومبدأ خطة عام ٢٠٣٠ الداعي إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. غير أن مدير البرنامج شدد على أن خطة عام ٢٠٣٠ هي جهد للمجتمع بأسره يتطلب مجموعة من الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة. وتوقعت الخطة أن يصبح البرنامج الإنمائي بمثابة منبر مفتوح لتقديم المشورة بشأن السياسات وتقديم الخدمات يجمع بين الشركاء وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

٩ - ورحب المجلس التنفيذي بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعرب عن تقديره القوي للعملية التشاورية المفتوحة والشفافة التي أجراها البرنامج الإنمائي في الفترة التي سبقت الدورة الاستثنائية وللمشاركة الشخصية من جانب المدير طوال تلك الفترة. وأشار أعضاء المجلس إلى أن الخطة الاستراتيجية الجديدة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١)، وتحدد بوضوح دور البرنامج الإنمائي داخل المنظومة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - واتفق أعضاء المجلس على نطاق واسع على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة ''مهيأة للإصلاح'' تمشيا مع رؤية الأمين العام، وتتعامل بمرونة مع عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتعزيزها المقرر أن تبدأ في عام ٢٠١٨. وأشارت بعض الوفود إلى ضرورة أن يعقد البرنامج الإنمائي مشاورات منتظمة مع المجلس بشأن الآثار المترتبة على إعادة تنظيم الأمم المتحدة. ورحب عدد من الوفود بالنهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في العمل مع منظمات الأمم المتحدة، وأثنت تلك الوفود على تضمين الخطة الجديدة فصلا مشتركا بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، واعتبرت ذلك خطوة إلى الأمام من أجل التنسيق والعمل المشترك.

١١ - وشدد المجلس بقوة على ضرورة أن يسعى البرنامج الإنمائي إلى إقامة شراكات على جميع المستويات ومع جميع أصحاب المصلحة وتعزيز تلك الشراكات، ولا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، باعتبار ذلك أمرا بالغ الأهمية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وشددت الوفود أيضا على الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجعل الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة هي النهج الموحد على الصعيد القطري.

١٢ - ورحبت شريحة واسعة من الوفود بإيلاء الأولوية في الخطة للقضاء على الفقر ولمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب باعتبارهما الغرض النهائي من الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل. وشدد العديد من الوفود أيضا

على أهمية تولي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني والحلول القائمة على الطلب بحسب السياقات الوطنية.

١٣ - وأشار أعضاء آخرون في المجلس إلى أهمية الحوكمة والنهج القائم على حقوق الإنسان في التنمية، ونظروا إلى ولاية البرنامج الإنمائي في إطار السياق الأوسع لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام وبناء القدرة على الصمود، وافترضوا أن هذه هي الأهداف النهائية للتنمية. وفي هذا السياق، أظهر بعض الوفود دعما قويا للدور الذي يؤديه البرنامج الإنمائي في العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، إلا أن وفودا أخرى أعربت عن القلق إزاء احتمال تسييس عمل البرنامج في منع نشوب النزاعات. وأيدت شريحة واسعة من الوفود تعميم المساواة بين الجنسين في جميع برامج البرنامج الإنمائي، بينما رأت وفود أخرى، مع موافقتها، أن هناك فوائد للنتائج التي تركز على نوع الجنس.

١٤ - ولا يزال انخفاض التمويل يشكل مصدر قلق كبير. وأشار أعضاء المجلس إلى الاختلال المستمر في التوازن بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) بوصفه خطرا محتملا على قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ ولايته وخطة عام ٢٠٣٠. ودعت الوفود الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل، والدول القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية إلى القيام بذلك. وأُشير إلى أن كفاية الموارد الأساسية واستقرارها وتوافرها لسنوات متعددة هي مفتاح الحفاظ على استقلال المنظمة وموضوعيتها. وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة السعي إلى إيجاد سبل لتنويع قاعدة تمويله. واقترحوا أن يقدم البرنامج الإنمائي حوافز أكثر جاذبية للجهات المانحة التقليدية والناشئة على حد سواء عن طريق زيادة إبرازها والإبلاغ عن النتائج بشكل أفضل.

١٥ - وعموما، أعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للميزانية المتكاملة ودعمها للخطة الاستراتيجية الجديدة. بيد أن بعض الوفود لاحظ أن الميزانية يمكن أن تستفيد من تحسين نظريات التغيير التي تربط الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي بالنواتج والنتائج، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على ترجمة الخطة الجديدة والحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي إلى إجراءات على الصعيدين الإقليمي والقطري. وقالت تلك الوفود إنها تتطلع إلى أن يضع البرنامج الإنمائي خطة عمل للعمل مع المجلس وإلى تلقي معلومات مستكملة بانتظام عن تحسين الربط بين النتائج والموارد في استعراض منتصف المدة. وفيما يخص المواضيع ذات الصلة بالميزانية، أيدت وفود أخرى تطبيق معدلات متباينة لاسترداد التكاليف بالنسبة للبلدان، لا سيما فيما يتعلق بمساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف، والحاجة إلى تحسين معلومات الميزانية وممارسات استرداد التكاليف في المستقبل. ورحبت الوفود أيضا بالتحسينات المقترح إدخالها على نموذج أعمال البرنامج الإنمائي وأعربت عن تطلعها إلى تلقي آخر المستجدات بانتظام بشأن التطورات في هذا الصدد. وفي إطار تلك الجهود، وُجّه نداء لتقليص عدد البرامج وزيادة تركيزها وقدرتها على إحداث التغيير، ولتعزيز قدرات الموظفين ومعايير قياس الأداء.

١٦ - وردا على ذلك، شدد مدير البرنامج على الدور المركزي للثقة في الخطة الاستراتيجية، استنادا إلى التركيز والمساءلة والشفافية والحوار المستمر مع المجلس. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى الحاجة إلى الاستجابة للمشهد الإنمائي المتغير باستمرار. وستتيح الثقة للمجلس والبرنامج الإنمائي اتخاذ قرارات مؤثرة معا. وأكد المدير من جديد التزام البرنامج الإنمائي بقيادة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة واتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الفقر يستند إلى الطلب ويلبي الاحتياجات. ويتطلع البرنامج الإنمائي إلى أن يكون رائدا في مجال الحلول الإنمائية الذكية مسترشدا بتوجيه المجلس. وأشار إلى أن للبرنامج الإنمائي ولاية

محددة، وفقا لطلبات البلدان، تتمثل في معالجة محور تركيز الهدف ١٦ على الحوكمة وحقوق الإنسان، وهو ملتزم بالعمل بشأن المسائل الجنسانية سواء باعتباره حلا يحمل بصمة خاصة أو حلا للتعميم. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل بشكل وثيق مع المجلس من أجل تحسين حالة تمويله، والاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وتمويل التنمية، بما في ذلك من خلال تحسين الاتصال وتعزيز قيمة تعددية الأطراف. وأكد لأعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي يفهم شواغل المجلس بشأن دور المنظمة في العلاقة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي، وفي السلام والأمن، وهي مجالات لم يشارك البرنامج الإنمائي فيها إلا من خلال طلب البلدان. وأشار إلى أن المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي – بما في ذلك حجمه/نطاقه، وقدرته الاحتياطية، وتخصصه غير القطاعي – تستجيب لطلبات البلدان وتتعامل معها بمرونة، وعندما تقترن بأعمال منظمات الأمم المتحدة الأخرى يكون لها أثر مضاعف على الأهداف. وأشار إلى أن المزيد من الكفاءة والفعالية في نموذج الأعمال سيهيئ الظروف من أجل زيادة وتحسين الاستثمارات والثقة في البرنامج الإنمائي.

١٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٣٠ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٨ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٧/٣١ بشأن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧

المحتويات

الرقم		الصفحة
	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، نيويورك)	
١/٢٠١٧	الإعراب عن التقدير للسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٧	٩٥
٢/٢٠١٧	التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩٦
٣/٢٠١٧	تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة البرنامج الإنمائي بشأن الدعم المباشر للميزانية	٩٧
٤/٢٠١٧	التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب (٢٠٠٨-٢٠١٥)	٩٨
٥/٢٠١٧	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥	٩٨
٦/٢٠١٧	وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١	١٠٠
٧/٢٠١٧	وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١	١٠٠
٨/٢٠١٧	عرض عام للقرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ٢٠١٧	١٠١
	الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ (٣٠ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك)	
٩/٢٠١٧	الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧	١٠٤
١٠/٢٠١٧	الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمديرة البرنامج	١٠٤
١١/٢٠١٧	الاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١٠٥
١٢/٢٠١٧	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠٦
١٣/٢٠١٧	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي المتعلق بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧	١٠٨
١٤/٢٠١٧	التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧	١٠٩
١٥/٢٠١٧	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١٠

١٦/٢٠١٧ التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١١١

١٧/٢٠١٧ تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ١١١

١٨/٢٠١٧ تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١١٣

١٩/٢٠١٧ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧ . . . . . ١١٤

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧
(٥ إلى ٩ و ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، نيويورك)

٢٠/٢٠١٧ الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١١٧

٢١/٢٠١٧ تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ورد الإدارة . . . ١١٩

٢٢/٢٠١٧ استعراض الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ١٢٠

٢٣/٢٠١٧ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ١٢٠

٢٤/٢٠١٧ الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ١٢١

٢٥/٢٠١٧ الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٢٢

٢٦/٢٠١٧ الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ١٢٤

٢٧/٢٠١٧ تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ . . . . . ١٢٥

٢٨/٢٠١٧ التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ . . . . . ١٢٥

٢٩/٢٠١٧ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ . . . . . ١٢٥

الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧
(٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نيويورك)

٣٠/٢٠١٧ الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ١٢٩

٣١/٢٠١٧ خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتكاملة للموارد وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ . . . . . ١٣١

١/٢٠١٧

الإعراب عن التقدير للسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

إذ يلاحظ مع الأسف أن السيدة هيلين كلارك ستغادر منصبها كمديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعتبارا من ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧،

وإذ يسلم بأن السيدة هيلين كلارك كانت نصيرة للتنمية والإصلاح المؤسسي في البرنامج الإنمائي منذ توليها منصب مديرة البرنامج في عام ٢٠٠٩،

وإذ يسلم بأن تعيينها في البرنامج الإنمائي قد تزامن مع زيادة حادة في عدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم في العديد من المجالات، بما في ذلك التراجع في الاقتصاد العالمي، وتزايد الظواهر الجوية القصوى والكوارث، وتحديات اللاجئين/الهجرة،

وإذ يعترف بعمل السيدة هيلين كلارك على إعادة تركيز البرنامج الإنمائي وإصلاحه من أجل جعله منظمة أكثر حداثة قادرة على مواجهة هذه التحديات الجديدة وعلى الازدهار في عالم متغير،

وإذ يسلم أيضا بقيادة السيدة هيلين كلارك لجعل البرنامج الإنمائي منظمة المعونة الأكثر شفافية في العالم ولجعله منظمة أصغر حجما وأكثر تركيزا وأكثر كفاءة،

وإذ يُقر بعمل السيدة هيلين كلارك على إعادة تركيز البرنامج الإنمائي في إطار رؤية واحدة، هي: مساعدة البلدان على القضاء على الفقر والحد بشكل كبير من أوجه عدم المساواة والاستبعاد، في آن معا،

وإذ يعترف أيضا بعملها على تزويد المنظمة بالأدوات التي تحتاج إليها لمواجهة التحديات المقبلة، ولإقامة شراكات واسعة النطاق،

وإذ يعترف كذلك بالقيادة الدؤوبة للسيدة هيلين كلارك لعمل البرنامج الإنمائي البالغ الأهمية من أجل القضاء على الفقر، ولما أحرزه البرنامج الإنمائي من تقدم في أعماله الحاسمة في مجالات بناء قدرات البلدان على مجابهة تغير المناخ والنزاعات وسائر الأزمات على نحو ييسر ضمان مكاسب التنمية المستدامة،

وإذ يدرك مع عميق التقدير أن السيدة هيلين كلارك قد جعلت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة محور برامج البرنامج الإنمائي،

وإذ يعترف بالجهود التي بذلتها السيدة هيلين كلارك في مجال الدعوة باسم الفقراء والضعفاء، وخصوصا النساء والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرين واللاجئين،

وإذ يسلم بما أبدته السيدة هيلين كلارك من التزام وتفانٍ وقيادة في ضمان تعزيز دور البرنامج الإنمائي وفعاليته وكفاءته في منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز دور البرنامج الإنمائي، ولا سيما على الصعيد القطري،

١ - ***يُثني*** على هيلين كلارك لإدارتها الفعالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧؛

٢ - ***يعرب عن خالص امتنانه*** للسيدة هيلين كلارك على قيادتها المتميزة للبرنامج الإنمائي في مساهماته في أربعة مؤتمرات رئيسية في عام ٢٠١٥، هي: مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، في سنداي، اليابان؛ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في أديس أبابا؛ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في نيويورك؛ والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس؛

٣ - ***يعرب عن أحر التمنيات*** الطيبة لهيلين كلارك بالنجاح في مساعيها المقبلة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٢/٢٠١٧
التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مكافحة الفساد والتصدي للعوامل المشجعة عليه (DP/2017/4) ورد الإدارة على التقييم (DP/2017/5):

١ - ***يحيط علما*** بالتقييم، ويقر باستنتاجه الذي مؤداه أن البرنامج الإنمائي قد أسهم إسهاما إيجابيا في الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من الفساد ومعالجة أسباب الفساد في البلدان التي يتناول فيها البرنامج الإنمائي هذه المسألة؛

٢ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على معالجة مخاطر الفساد على التنمية على النحو الموصى به في التقييم؛

٣ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أخذ توصيات التقييم في الاعتبار في الخطة الاستراتيجية المقبلة والبرمجة في المستقبل، بما في ذلك على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء؛

٤ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني في مكافحة الفساد؛

فيما يتعلق بتقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2017/6) ورد الإدارة عليه (DP/2017/7):

٥ - ***يحيط علما*** بالتقييم، ويقر باستنتاجاته وتوصياته وبرد إدارة البرنامج الإنمائي؛

٦ - ***يحيط علما*** بالاستنتاج الذي مفاده أن البرنامج الإنمائي في مركز جيد يمكنه من الاضطلاع بدور بارز في دعم البلدان في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٧ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على أن يضمن في خطته الاستراتيجية المقبلة أن يكتسي تقديم الدعم إلى البلدان بشأن الجوانب الإنمائية للإعاقة أهمية أكبر، وأن يعترف عمل البرنامج الإنمائي في دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بجوانب الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة؛

٨ - ***يشدد*** على أهمية إدراج إشارة إلى الإعاقة في التحديث المقبل لاستراتيجيات البرنامج الإنمائي، ولا سيما استراتيجية المساواة بين الجنسين؛

٩ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على تقييم مرافقه التي ليست ميسورة بعد لاستعمال الأشخاص ذوي الإعاقة وأن يتخذ خطوات لتكييف أكبر عدد ممكن منها، وعلى بذل جهود متضافرة لتشغيل المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك فقا للمادة ٢٧ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

١٠ - ***يشدد*** على أهمية المتابعة الفعالة لتوصيات التقييم ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يأخذها في الحسبان في البرمجة المقبلة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٣/٢٠١٧
تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة البرنامج الإنمائي بشأن الدعم المباشر للميزانية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بنتائج التقييم الرئيسية المستخلصة من المشروعين التجريبيين المنفذين في بوركينا فاسو ونيبال، على النحو الموجز في الوثيقة DP/2017/10؛

٢ - ***يسلم*** بأن الدور الرئيسي للبرنامج الإنمائي في دعم الميزانية القطاعية ينبغي أن يتمثل في دعم بناء القدرات ووضع السياسات على الصعيد الوطني؛

٣ - ***يحيط علما*** بالطلب الحالي والمتوقع لمشاركة البرنامج الإنمائي في دعم الميزانيات القطاعية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويشدد على أن هذه المشاركة ينبغي أن تكون على أساس محدود وأن تستند إلى طلب يقدمه بوضوح البلد المستفيد من البرنامج؛

٤ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٥، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة ضمان تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بأساليب العمل هذه، ومواصلة تطبيق الضمانات القائمة وتحسينها، وإنجاز عمليات الرصد ومراجعة الحسابات في الوقت المناسب؛

٥ - ***يوصي*** باستمرار آلية التمويل هذه كجزء من الخيارات المتاحة للبرنامج الإنمائي، على أساس الدروس المستفادة من التقييمات المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه وعمليات مراجعة الحسابات ذات الصلة حتى الآن، رهنا باستعراض دوري يجريه المجلس التنفيذي.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٤/٢٠١٧

التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب (٢٠٠٨-٢٠١٥)

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب، ٢٠٠٨-٢٠١٥ (DP/FPA/2017/CRP.1) ورد الإدارة عليه (DP/FPA/2017/CRP.2)؛

٢ - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يأخذ في الاعتبار توصيات التقييم في استجابته الاستراتيجية والتشغيلية، وإدراج معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٥/٢٠١٧

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يسلم*** بالبيئات العالية المخاطر التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع، فضلا عن شركائهم المنفذين، ويطلب إلى الكيانات أن تواصل تعزيز التدابير الرامية إلى منع الغش وكشفه والتصدي له.

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٢ - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/2017/11) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والإجراءات الأخرى التي يُعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وكذلك التوصيات من السنوات السابقة؛

٣ - ***يلاحظ*** الآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة في عام ٢٠١٥ عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛

٤ - ***يحيط علماً*** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في التقييم النهائي للأولويات الثماني العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛

٥ - ***يدعم*** الجهود التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي لمعالجة الأولويات الإدارية السبع العليا المنقحة المتصلة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ولتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

٦ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على أن يواصل تعزيز إدارة البرامج والرقابة والإبلاغ، بما في ذلك من خلال تحسين نوعية البرامج والإدارة الفعالة للمخاطر، ولا سيما على الصعيد القطري، وأن يرصد فعالية التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

٧ - ***يشجع أيضا*** البرنامج الإنمائي كذلك على أن يواصل جهوده الرامية إلى تعزيز إشراف الشركاء المنفذين وإدارتهم، بما في ذلك كفالة الامتثال لسياسات البرنامج الإنمائي وإجراءاته، ومتطلبات التأمين، ويحث البرنامج الإنمائي على أن يرصد عن كثب تنفيذ إطار النهج المنسق والمنقح للتحويلات النقدية؛

٨ - ***يشجع كذلك*** الجهود المتواصلة التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل كشف ومنع المخالفات في عمليات الشراء وغيرها من الممارسات الاحتيالية وتحسين إجراءات استرداد الأموال، ويشدد على أهمية حماية المبلغين عن المخالفات وكفالة أن تكون وسائل حماية المبلغين عن المخالفات قوية ومعروفة لجميع الموظفين؛

وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٩ - ***يحيط*** علما بالتقرير (DP/FPA/2017/1) المتعلق بالإجراءات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان والتدابير الجديدة التي يعتزم اتخاذها من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات بشأن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛

١٠ - ***يلاحظ*** الرأي غير المشفوع بتحفظات لسنة ٢٠١٥ الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات؛

١١ - ***يشجع*** الصندوق على مواصلة تحسين نظم الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر، بما في ذلك ضرورة وضع استراتيجيات للتخفيف من المخاطر على الصعيدين العالمي والقطري؛

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٢ - ***يحيط علما*** بالتقرير (DP/OPS/2017/1) المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ مختلف التوصيات المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ والجهود الجارية في الوقت الحاضر لتنفيذ التوصيات المتبقية بصورة ناجحة؛

١٣ - ***يلاحظ*** الاستنتاج العام لمجلس مراجعي الحسابات الذي مفاده أن مكتب خدمات المشاريع قد حقق زيادة في قيمة تنفيذ المشاريع بمتوسط ١٤ في المائة سنويا منذ عام ٢٠١٢، على الرغم من صعوبة البيئة التي يعمل فيها، ويشجع المكتب على مواصلة تعزيز إطاره المتعلق بالمخاطر والامتثال، بما في ذلك تحليل التعرض للمخاطر وإدارة المشاريع؛

١٤ - ***يسلِّم*** بأن مكتب خدمات المشاريع يحتاج للعمل إلى ما بعد السنة المالية ٢٠١٦ لتنفيذ التوصيات بنجاح لأن هذه التوصيات قد أصدرها المجلس قرب نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦، ولأن الكثير منها يتطلب اهتماماً طويل الأجل.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٦/٢٠١٧

وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالعمل التحضيري المُنجز وبمختلف الاجتماعات غير الرسمية المعقودة مع المجلس التنفيذي بشأن عملية إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٢ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يعمل بصورة بناءة مع صندوق السكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لكفالة اتساق نهج الخطط الاستراتيجية الأربع (البرنامج الإنمائي، صندوق السكان، اليونيسف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

٣ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أن يضمِّن خطته الاستراتيجية تفاصيل الطرائق التي يعتزم من خلالها المشاركة في الدعم المتسق والمتكامل، على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي هذا الصدد، يطلب كذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يعمل بالتعاون مع صندوق السكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع فصل خاص في خطته الاستراتيجية يحدد نهجا مشتركا في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفقا للولاية المنوطة بكل كيان؛

٤ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على التعاون مع صندوق السكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مواصلة مواءمة نُهجها إزاء الإبلاغ عن نتائج خططها الاستراتيجية، الأمر الذي سيساعد، في جملة أمور، في الوقوف على مساهمات كل منها في النتائج الجماعية؛

٥ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي تقديم جميع الوثائق ذات الصلة بالموضوع قبل بدء أي مشاورات بما لا يقل عن ١٠ أيام.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٧/٢٠١٧

وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالعمل التحضيري المُنجز وبمختلف الاجتماعات غير الرسمية المعقودة مع المجلس التنفيذي بشأن عملية إعداد الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٢ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان أن يعمل بصورة بناءة مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة

للمرأة) لكفالة اتساق نهج الخطط الاستراتيجية الأربع (البرنامج الإنمائي، صندوق السكان، اليونيسف، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

٣ - ***يطلب أيضا*** إلى صندوق السكان، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أن يضمِّن خطته الاستراتيجية تفاصيل الطرائق التي يعتزم من خلالها المشاركة في الدعم المتسق والمتكامل، على النحو المطلوب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي هذا الصدد، يطلب كذلك إلى صندوق السكان أن يعمل بالتعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع فصل خاص في خطته الاستراتيجية يحدد نهجا مشتركا في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وفقا للولاية المنوطة بكل كيان؛

٤ - ***يشجع*** صندوق السكان على التعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مواصلة مواءمة نُهجها إزاء الإبلاغ عن نتائج خططها الاستراتيجية، الأمر الذي سيساعد، في جملة أمور، في الوقوف على مساهمات كل منها في النتائج الجماعية؛

٥ - ***يطلب*** إلى صندوق السكان تقديم جميع الوثائق ذات الصلة بالموضوع قبل بدء أي مشاورات بما لا يقل عن ١٠ أيام.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٨/٢٠١٧
عرض عام للقرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى عام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧ بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

انتخب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٧:

الرئيس:	السيد إب بيترسين (الدانمرك)
نائب الرئيس:	السيد عمر الناكوع (ليبيا)
نائب الرئيس:	السيد طلال الجمالي (اليمن)
نائبة الرئيس:	السيدة لورا إيلينا فلوريس إيريرا (بنما)
نائبة الرئيس:	السيدة كارولينا بوبوفيتشي (جمهورية مولدوفا)

وأقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.1)؛

ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٧ (DP/2017/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة لدورته السنوية لعام ٢٠١٧؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورات المتبقية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧:

الدورة السنوية: من ٣٠ أيار/مايو إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الدورة العادية الثانية: من ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ١/٢٠١٧، الإعراب عن التقدير للسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١٧؛

البند ٢

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

أفريقيا: بوتسوانا (DP/DCP/BWA/2)؛ تشاد (DP/DCP/TCD/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: هايتي (DP/DCP/HTI/3)؛

البند ٣

التقييم

اتخذ القرار ٢/٢٠١٧ بشأن تقييم إسهام البرنامج الإنمائي في مكافحة الفساد ومعالجة أسبابه ورد الإدارة؛ وتقييم التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في البرنامج الإنمائي ورد الإدارة.

البند ٤

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٣/٢٠١٧ بشأن تقييم الأنشطة التجريبية المضطلع بها في إطار سياسة الدعم المباشر للميزانية؛

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٥

صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامجين القطريين التاليين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

بوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/6)؛ وهايتي (DP/FPA/CPD/HTI/6)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للصومال (DP/FPA/2017/3)؛

البند ٦

التقييم

اعتمد القرار ٤/٢٠١٧ بشأن التقييم المواضيعي للدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب (٢٠٠٨-٢٠١٥)؛

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى بيان المديرة التنفيذية لمكتب خدمات المشاريع؛

الجزء المشترك

البند ٨

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اعتمد القرار ٥/٢٠١٧ المتعلق بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات المتصلة بالتقارير التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٥ (DP/2017/11)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان: متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2017/1)؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٥ (DP/OPS/2017/1)؛

البند ٩

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

أحاط علمًا بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/12-DP/FPA/2017/2)؛

البند ١٠

مسائل أخرى

اتخذ القرار ٦/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١.

اتخذ القرار ٧/٢٠١٧ بشأن وضع الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، ٢٠١٨-٢٠٢١.

عقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة بشأن خريطة الطريق للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

إحاطة بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

إحاطة بشأن خريطة الطريق للإطار الاستراتيجي بشأن الإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

إحاطة بشأن تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

مناسبة خاصة: نظم البيانات ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة.

٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

٩/٢٠١٧
الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

يقرر، وفقا للفقرة ٣ من المادة ١ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، عقد دورة استثنائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لأجل النظر في الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ واعتمادهما.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٠/٢٠١٧
الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمديرة البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالاستعراض التجميعي للسنة الثالثة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة DP/2017/15) ومرفقاته؛

٢ - ***يحيط علما أيضا*** بسبل التحليل المعززة التي أخذ بها البرنامج الإنمائي لتحديد أسباب انخفاض الأداء والإبلاغ بالدروس المستفادة والتدابير المتخذة لتحسين مواطن الضعف التي جرى تحديدها أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية؛

٣ - ***يحيط علما كذلك*** بالتحليل الإضافي الوارد في المرفق ١ الذي يعرض النتائج التي تحققت حتى الآن مقارنة بالأهداف النهائية لعام ٢٠١٧ بحسب النواتج؛

٤ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على التعجيل بإحراز التقدم وتحقيق أهداف عام ٢٠١٧ على النحو المبين في الإطار المتكامل للنتائج والموارد فيما يخص جميع النواتج المتعلقة بالتنمية والفعالية المؤسسية؛

٥ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة الدروس المستفادة من التحليلات ذات الصلة للأداء في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية، بما في ذلك تقييم الفعالية

المؤسسية للبرنامج الإنمائي وتقييم الخطة الاستراتيجية نفسها، ويحثّ البرنامج الإنمائي على تعزيز النواتج ومؤشرات النتائج والأثر بالتشاور مع وحدات تنفيذ البرامج في المنظمة؛

٦ - ***يدرك*** الجهود المبذولة بين الوكالات لمواءمة منهجية وشكل بطاقة التقرير، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل مشاوراته مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل زيادة الاتساق في تقديم التقارير؛

٧ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على مواصلة مواءمة هيكل نتائجه مع إطار أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع سائر صناديق وبرامج الأمم المتحدة، للمساعدة في قياس الأداء في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٨ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة معلومات عن السياق الإنمائي للبلدان لدى الإبلاغ عن نواتج الخطة الاستراتيجية؛

٩ - ***يرحب*** بالتقرير السنوي لمديرة البرنامج الإنمائي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦ وبالإنجازات التي تحققت في هذا الصدد؛

١٠ - ***يعرب عن القلق*** لأن البرنامج الإنمائي لا يستوفي جميع المعايير المرجعية التي حددها للمشاريع التي تجعل المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا لها، ويشجعه على اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة في هذا الصدد؛

١١ - ***يلاحظ*** أن إدراج النتائج والمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في هذه الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل للنتائج والموارد، فضلا عن استراتيجية المساواة بين الجنسين، كان مفيدا في النهوض بعمل البرنامج الإنمائي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي إدماج الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين الحالية في الخطة الاستراتيجية المقبلة والإطار المتكامل للنتائج والموارد من أجل المضي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١١/٢٠١٧
الاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الوثيقة DP/2017/16) ومرفقاته؛

٢ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ١٦/٢٠١٥ الذي شدد على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يستند إليها البرنامج الإنمائي، وأنها أساسية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولقيامه بعمله، ويشجع في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على مواصلة تعبئة هذه الموارد، مع مواصلة تعبئة موارد أخرى، لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أفقرها وأضعفها؛

٣ - ***يعرب عن قلقه*** إزاء الآثار السلبية لانخفاض التمويل، لا سيما على قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية، وكفالة الفعالية في التنمية، وتوفير الخدمات الاستشارية التقنية للمكاتب القطرية؛

٤ - ***يؤكد*** حاجة البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تحسين الشفافية في استخدام الموارد لتحقيق النتائج البرنامجية وتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين، ويطلب إليه أن يقدم في خططه وتقاريره المالية في المستقبل قدرا أكبر من التفاصيل بشأن طريقة توزيع واستخدام الموارد العادية (الأساسية)، فيما يتعلق بجملة أمور منها تكاليف الموظفين، والترتيبات البرنامجية، وبنود الميزانية البرنامجية، ووظائف الرقابة، والفعالية في التنمية، وبند الميزانية المخصص للأنشطة ذات الأغراض الخاصة؛

٥ - ***يسلّم*** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في مواءمة التكاليف من خلال تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، ويشير إلى ضرورة إحراز البرنامج الإنمائي لمزيد من التقدم ويشجع الجهات التي تقدم المساهمات للبرنامج على التقيد بجوانب سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار ٩/٢٠١٣؛

٦ - ***يشير*** إلى القرار ٩/٢٠١٣ الذي طلب فيه المجلس التنفيذي إلى البرنامج الإنمائي التوصية بإجراء تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦، ويلاحظ أن هذه العملية قد تأخرت، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي القيام، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، بمواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسة استرداد التكاليف وتقديم مقترحات قائمة على الأدلة لوضع سياسات منسقة لاسترداد التكاليف لأجل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، مع إدخال تعديلات حسب الاقتضاء، لتنظر فيها المجالس التنفيذية المعنية في موعد لا يتجاوز انعقاد دوراتها السنوية في عام ٢٠١٨؛

٧ - ***يشير أيضا*** إلى القرار ٥/٢٠١٦، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يراعي، لدى إعداد الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الدروس ذات الصلة المستفادة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فيما يتعلق بجملة أمور منها الميزنة القائمة على النتائج؛

٨ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تفاصيل عن جميع مصادر التمويل ذات الصلة، بما في ذلك الموارد العادية، والموارد الأخرى قصد الإعلام، لدى وضع الميزانية المتكاملة المقبلة.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٢/٢٠١٧
تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦ ***(الوثيقة DP/2017/20)***:

١ - ***يحيط علما*** بالموجز وبالتقرير السنوي الكامل؛

٢ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يعالج المسائل التي أثيرت في التقرير السنوي ورد إدارة البرنامج الإنمائي بشأنها؛

٣ - ***يوافق*** على الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧، ويطلب أن تبلغ ميزانية مكتب التقييم المستقل ٠,٢ في المائة من ميزانية البرنامج الإنمائي، على النحو المنصوص عليه في سياسة البرنامج الإنمائي في مجال التقييم، ويوافق على خطة عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٧؛

٤ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة النهوض بالتعاون وأعمال التقييم المشترك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

٥ - ***يشجع*** إدارة البرنامج الإنمائي على العمل مع مكتب التقييم المستقل لمواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز نوعية التقييمات اللامركزية وعملياتها، واستخدام التقييمات كأدوات للتعلم ولإدارة المعارف من أجل تعزيز البرامج في المستقبل؛

فيما يتعلق بالتقييم المشترك للفعالية المؤسسية للبرنامج الإنمائي (الوثيقة DP/2017/21) ورد الإدارة عليه (الوثيقة DP/2017/22):

٦ - ***يحيط علما*** بالتقييم الذي كان ثمرة الجهود التعاونية المشتركة لمكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وبما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات، وبرد إدارة البرنامج الإنمائي عليه؛

٧ - ***يلاحظ*** أن إدراج نتائج ومؤشرات الفعالية والكفاءة التنظيمية في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والإطار المتكامل للنتائج والموارد كان مفيدا في النهوض بالفعالية والكفاءة التنظيمية وفي إبلاغ المجلس التنفيذي بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٨ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن ينفذ التوصيات الواردة في التقييم، مع مراعاة نتائجه واستنتاجاته، وأن يستخلص الدروس المستفادة عند وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأن يدرج مؤشرات نتائج الفعالية والكفاءة في الخطة والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٨-٢٠٢١، لضمان رصد وتقييم البرامج بما فيه الكفاية، لا سيما على المستوى القطري؛

٩ - ***يطلب أيضا*** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل جهوده الرامية إلى تحسين الفعالية والكفاءة التنظيميتين من خلال: (أ) استخدام نظريات التغيير لدعم البرامج؛ وتعزيز الإبلاغ المستند إلى النتائج؛ وتعزيز التعلم وإدارة المعارف؛ وتعزيز ثقافة التعلم؛ وتحسين الشفافية والمساءلة على صعيد المنظمة ككل على جميع المستويات؛ (ب) تقييم التوظيف والقدرات والموارد في المراكز والمحطات الإقليمية، بما في ذلك استدامتها المالية، من أجل تعظيم أثر نموذج العمل وإدارة المعارف بين مستويات المقرات والأقاليم والأقطار؛

فيما يتعلق بتقييم الخطة الاستراتيجية المقرر عرضها على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧،

١٠ - ***يطلب*** إلى مكتب التقييم المستقل أن يكفل نشر تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية، ٢٠١٤-٢٠١٧ في الوقت المناسب، لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في سياق وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة؛

١١ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يتخذ منطلقا له الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية الحالية والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٤-٢٠١٧، واستنتاجات وخلاصات

وتوصيات التقييمات ذات الصلة، والتقييم المشترك للفعالية المؤسسية للبرنامج الإنمائي، عند وضع الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨ *حزيران/يونيه ٢٠١٧*

١٣/٢٠١٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: التقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي المتعلق بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عام ٢٠١٦؛

٢ - ***يلاحظ*** أن الاستعراض التراكمي للإطار الاستراتيجي للصندوق، ٢٠١٤-٢٠١٧، يؤكد أداء الصندوق القوي المتواصل على أساس الأهداف المرسومة؛

٣ - ***يلاحظ أيضا*** مع ذلك الأثر السلبي للنقص في الموارد العادية على الوجود القطري للصندوق، وعلى الحيز الابتكاري المتاح له، وعلى مرونة استثماراته الرأسمالية؛

٤ - ***يعرب عن قلقه*** لأن الموارد العادية لا تزال دون هدف ٢٥ مليون دولار في السنة المتفق عليه في الإطار الاستراتيجي، ويلاحظ مع القلق أن عدد أقل البلدان نموا التي يدعمها الصندوق قد يشهد مزيدا من التدهور نتيجة لذلك؛

٥ - ***يرحب*** بالخطوات المتخذة لإعداد الإطار الاستراتيجي المقبل للصندوق، ٢٠١٨-٢٠٢١ بطريقة تشاورية مع المجلس؛ ويرحب بقيام الصندوق، في إطار هذه العملية، بوضع سيناريوهات تتناول النتائج المتوخاة مقابل الموارد المتاحة من أجل توضيح الخيارات التي يمكن أن تسير أعمال الصندوق ونموذج التمويل الذي سيتبعه في المستقبل؛

٦ - ***يدعو*** الدول الأعضاء القادرة على المساهمة في الموارد العادية للصندوق إلى القيام بذلك، بما يكفل تمكنه من بلوغ هدف ٢٥ مليون دولار في السنة من الموارد العادية؛

٧ - ***يسلّم*** بالموقع الاستراتيجي للصندوق في المشهد الحالي لتمويل التنمية وبالأهمية الكبيرة لإسهامات الصندوق بالابتكارات ونماذج تمويل ''مرحلة الميل الأخير'' في تحفيز توفير موارد إضافية لأقل البلدان نموا، ويشجع الصندوق، تحقيقا لهذه الغاية، على مواصلة تعظيم أثر أدواته المالية من خلال الاستخدام الفعال للمنح والقروض والضمانات.

٨ *حزيران/يونيه ٢٠١٧*

١٤/٢٠١٧

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالوثائق التي يتألف منها تقرير المدير التنفيذي DP/FPA/2017/4 (Part I و Part I/Add.1 و Part II)، بما في ذلك المرفقات ذات الصلة المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق؛

٢ - ***يلاحظ مع التقدير*** التقدم المحرز في تنفيذ أطر نتائج الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يأخذ في اعتباره النتائج والاستنتاجات المستخلصة من الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية الحالية والإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ واتخاذها منطلقا له والأخذ بها، ونتائج واستنتاجات وتوصيات التقييمات ذات الصلة، بما في ذلك تقييم هيكل دعم تفعيل الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ عند وضع الخطة الاستراتيجية والإطار المتكامل للنتائج والموارد، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٤ - ***يطلب*** إلى إدارة الصندوق أن تقدم شفويا معلومات مستوفاة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧، وأن تقدم أيضا، في دورته السنوية لعام ٢٠١٨، تقريرا عن تنفيذ التوصيات السبع المنبثقة عن تقييم هيكل دعم تفعيل الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٥ - ***يدرك*** الجهود المبذولة بين الوكالات لمواءمة منهجية وشكل بطاقة التقرير، ويطلب إلى الصندوق أن يواصل مشاوراته مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل زيادة الاتساق في تقديم التقارير؛

٦ - ***يحث*** الصندوق على مواصلة مواءمة هيكل نتائجه مع إطار أهداف التنمية المستدامة، بالتنسيق مع سائر صناديق وبرامج الأمم المتحدة، للمساعدة في قياس الأداء في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٧ - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة تحليلا ونظرة تأملية أكثر تفصيلا بشأن التحديات والدروس المستفادة بحسب مجالات النتائج، وبشأن التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - ***يشجع*** الصندوق على أن يضمن تقاريره السنوية المقبلة تحليلا أكثر تفصيلا للنتائج التي تحققت بفضل الموارد العادية (الأساسية)؛

٩ - ***يعرب عن القلق*** للآثار السلبية لانخفاض التمويل على تحقيق نواتج الخطة الاستراتيجية، ويطلب إلى الصندوق، في هذا الصدد، أن يواصل استكشاف الحوافز والآليات الكفيلة بتشجيع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية وإعطائها الأولوية على القيام بذلك بغية تيسير التحول نحو موارد أخرى تكون أقل تقييدا وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين واجتذاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم المقدم من مصادر متنوعة؛

١٠ - ***يرحب*** بمختلف التدابير الرامية لتحقيق الكفاءة التي تنفذها إدارة الصندوق، ويحث الصندوق على الاستفادة من جهوده في هذا الصدد؛

فيما يتعلق بوضع الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١:

١١ - ***يؤكد*** حاجة الصندوق إلى مواصلة تحسين الشفافية في استخدام الموارد لتحقيق النتائج البرنامجية وتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيميتين، ويطلب إلى الصندوق أن يقدم في خططه وتقاريره المالية في المستقبل قدرا أكبر من التفاصيل بشأن طريقة توزيع واستخدام الموارد العادية (الأساسية)؛

١٢ - ***يسلّم*** بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في مواءمة التكاليف من خلال تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، ويشير إلى ضرورة إحراز الصندوق لمزيد من التقدم، ويشجع الجهات التي تقدم المساهمات للصندوق على التقيد بجوانب سياسة استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي في القرار ٩/٢٠١٣؛

١٣ - ***يشير*** إلى القرار ٩/٢٠١٣ الذي طلب فيه المجلس التنفيذي إلى الصندوق التوصية بإجراء تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٦، ويلاحظ أن هذه العملية قد تأخرت، ويطلب إلى الصندوق القيام، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بسياسة استرداد التكاليف وتقديم مقترحات قائمة على الأدلة لوضع سياسات منسقة لاسترداد التكاليف لأجل البرنامج الإنمائي والصندوق واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع إدخال تعديلات حسب الاقتضاء، لتنظر فيها المجالس التنفيذية المعنية في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد دوراتها السنوية لعام ٢٠١٨.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٥/٢٠١٧
تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير الحالي المتعلق بوظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2017/5)؛

٢ - ***يحيط علما أيضا*** بخطة عمل مكتب التقييم لعام ٢٠١٧ (المرفق الأول)؛

٣ - ***يعيد التأكيد*** على الدور الذي تؤديه وظيفة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ويؤكد أهمية دليل التقييم المستقل الرفيع الجودة في دعم الخطة الاستراتيجية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤ - ***يشجع*** إدارة الصندوق على العمل مع مكتب التقييم لمواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز معدل تنفيذ التقييمات اللامركزية وتغطيتها، وعلى استخدام التقييمات كأدوات للتعلم ولإدارة المعارف من أجل تعزيز البرامج في المستقبل؛

٥ - ***يطلب*** إلى الصندوق مواصلة النهوض بالتعاون وأعمال التقييم المشترك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

٦ - ***يطلب أيضا*** إلى مكتب التقييم أن يقدم كل أربع سنوات تنقيحا للخطة الحالية للتقييم الذي يجرى كل أربع سنوات، مع التركيز على الفترة المتبقية (٢٠١٩-٢٠١٨)، وأن يقترح إدراج الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ في الخطة ومواءمتها مع الخطة الاستراتيجية للصندوق المرتقبة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٧ - ***يطلب كذلك*** تقديم تقرير عن حالة وظيفة التقييم في الصندوق في عام ٢٠١٨.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٦/٢٠١٧

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يعترف*** بمساهمات المكتب في النتائج التشغيلية لكل من الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عام ٢٠١٦ من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة، وتوفير الخبرات التقنية المتخصصة الفعالة، وتوسيع نطاق القدرة التنفيذية لأغراض التنمية المستدامة؛

٢ - ***يحيط علما*** بالتقدم المحرز في تعزيز الإمكانات اللازمة لتيسير إقامة الشراكات من أجل إجراء الاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي في المجالات المشمولة بولاية المكتب؛

٣ - ***يقر*** بالجهود المبذولة لتعزيز الإبلاغ عن إسهامات المكتب فيما يحققه الشركاء من نتائج مستدامة، بما في ذلك اتباع أفضل الممارسات وتطبيق المعايير المعترف بها؛

٤ - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كما عدلت خلال استعراض منتصف المدة، الذي يؤكد من جديد صلاحية نموذجها الفريد لتسيير الأعمال القائم على الطلب ويضع أسسا قوية للمكتب من أجل دعم إنجاز الدول الأعضاء لخطة عام ٢٠٣٠؛

٥ - ***يرحب أيضا*** بالتقرير السنوي للمكتب عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وبالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ التوصيات التي تهم المكتب.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٧/٢٠١٧

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦؛

٢ - ***يلاحظ*** الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المعلقة الواردة في التقارير السابقة، ويدعو إلى مواصلة تحسينه؛

٣ - ***يشير*** إلى القرار ١٣/٢٠١٦ الذي أعرب المجلس فيه عن قلقه إزاء مواطن الضعف التي يشهدها على نحو متكرر كل من البرنامج الإنمائي وصندوق السكان فيما يتعلق بإدارة البرامج، والمشتريات، والحوكمة والإدارة المالية، ويلاحظ أن تحديات مماثلة قد أشير إليها في تقارير عام ٢٠١٦، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تكثيف الجهود لمعالجة هذه المسائل؛

٤ - ***يحيط علما مع القلق*** بتقييم الأداء ''المرضي جزئيا'' لعام ٢٠١٦ الوارد في الآراء بشأن أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، ويحث البرنامج الإنمائي وصندوق السكان على إعطاء الأولوية للعمل على معالجة النتائج والتوصيات المتعلقة بأطرهما الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٥ - ***يحيط علما*** بتقرير المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (DP/2017/26)؛

٦ - ***يحيط علما مع التقدير*** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

٧ - ***يطلب*** إلى الإدارة أن تواصل تعزيز مهام الرقابة المضطلع بها بواسطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع المجالات، بما في ذلك المشتريات وإدارة البرامج والإدارة المالية والكشف عن الغش؛

٨ - ***يعرب عن بالغ قلقه*** لأن مواطن الضعف في إدارة المشتريات أصبحت مسألة تطرح بشكل متكرر في تقارير مراجعة الحسابات، ويتوقع أن يقوم البرنامج الإنمائي بتصحيح هذا الوضع على نحو أشمل مع توخي بعد استراتيجي أكبر؛

٩ - ***يرحب*** بإنشاء البرنامج الإنمائي لفرقة عمل متعددة المهام تعنى بزيادة معدل استرداد الأصول المختلسة وبتحسين استرداد الأموال، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده في هذا الصدد؛

١٠ - ***يطلب*** إلى الإدارة أن تبلغ المجلس التنفيذي في دورته السنوية بصفة منتظمة بما يجد لديها من معلومات عن استرداد الأصول، بما في ذلك اتجاهات الاسترداد؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

١١ - ***يحيط علما*** بتقرير مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان لخدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق (DP/FPA/2017/6)، والرأي المتعلق بكفاية وفعالية إطار الصندوق للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، الصادر بناء على نطاق الأعمال المضطلع بها (DP/FPA/2017/6/Add.1)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات (DP/FPA/2017/6/Add.2)، ورد الإدارة (DP/FPA/2017/CRP.4) في هذا الشأن وردها على هذا التقرير؛

١٢ - ***يعرب عن دعمه المستمر*** لمهام مراجعة الحسابات والتحقيق في الصندوق، ولتوفير الموارد الملائمة والكافية للاضطلاع بها، بما في ذلك عن طريق ملء جميع الشواغر في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بالموظفين الأكفاء؛

١٣ - ***يلاحظ*** ما أعربت عنه اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من قلق بشأن التأخير في عملية مراجعة الحسابات، ويحث إدارة الصندوق على تيسير عملية مراجعة الحسابات في الوقت المناسب؛

١٤ - ***ينوه*** بمشاركة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة مراجعة الحسابات والتحقيق المشتركة، ويدعم ذلك؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

١٥ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٦، وبرد الإدارة على ذلك التقرير؛

١٦ - ***يحيط علما أيضا*** بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مراجعة الحسابات، بما فيها التوصيات التي مضى على إصدارها أكثر من ١٨ شهرا؛

١٧ - ***يحيط علما كذلك*** بالرأي الصادر، بناء على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب (وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠١٥/١٣)؛

١٨ - ***يحيط علما*** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ (وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/٣٧).

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢٠١٧/١٨
تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2017/27 و DP/FPA/2017/7 و DP/OPS/2017/4)؛

٢ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على مواصلة توفير الموارد الكافية لمكاتب الأخلاقيات التابعة لهم لضمان تمكنها من الاضطلاع بأعمالها بفعالية؛

٣ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع ومكاتب الأخلاقيات التابعة لهم على مواصلة بذل الجهود لكفالة استمرار تجسيد الأخلاقيات لقوة توجيهية في العمليات التجارية المضطلع بها؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

٤ - ***يلاحظ*** التقدم الذي حققه مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي في مجال تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج، بما في ذلك التدريب والتوعية بالأخلاقيات والحماية من الانتقام؛

٥ - ***يلاحظ أيضا*** التنفيذ الناجح في عام ٢٠١٦ لجميع التوصيات المفتوحة السابقة الصادرة عن إدارة مكتب الأخلاقيات التابع للبرنامج الإنمائي، والتحسن العام في الردود على الأسئلة المتصلة بالأخلاقيات في أحدث استقصاء عام للموظفين أجري في البرنامج الإنمائي؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

٦ - ***يلاحظ*** التقدم المحرز في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق السكان، ويحيط علما بالتوصيات التي قدمها إلى الإدارة.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

١٩/٢٠١٧
عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ٢٠١٧ بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.2)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧ (DP/2017/13)؛

اعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٧؛

اتخذ القرار ٩/٢٠١٧ الذي قرر فيه عقد دورة استثنائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لأجل النظر في الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ واعتمادهما؛

وافق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧:

الدورة العادية الثانية: ٥ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

الدورة الاستثنائية: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢
التقرير السنوي لمديرة البرنامج

اتخذ القرار ١٠/٢٠١٧ بشأن الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٤-٢٠١٧ والتقرير السنوي لمديرة البرنامج.

البند ٣

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ١١/٢٠١٧ بشأن الاستعراض التجميعي للميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

البند ٤

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

استمع إلى عروض وقدم تعليقات بشأن المسودة الأولى للخطة الاستراتيجية (DP/2017/CRP.2) والإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

البند ٥

المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي

أحاط علما بالتقرير السنوي بشأن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٦ (DP/2017/18).

البند ٦

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات المتعلقة *بتقرير التنمية البشرية*.

البند ٧

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على البرنامج القطري التالي وفقا للقرار ٧/٢٠١٤: الكاميرون (DP/DCP/CMR/3)؛

أحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لليبريا وليسوتو اللذين سبق أن وافقت عليهما مديرة البرنامج (DP/2017/19)؛

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لبوروندي (DP/2017/19).

البند ٨

التقييم

اتخذ القرار ١٢/٢٠١٧ بشأن التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٦، والتقييم المشترك للفعالية المؤسسية للبرنامج الإنمائي ورد الإدارة.

البند ٩

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ١٣/٢٠١٧ المتعلق بالتقرير السنوي المتكامل بشأن النتائج التي حققها الصندوق عام ٢٠١٦ والتقرير التجميعي المتعلق بالإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٠
التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٤/٢٠١٧ المتعلق بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٧.

البند ١١
تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ١٥/٢٠١٧ بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ١٢
الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١

استمع إلى عروض وقدم تعليقات بشأن مشروع الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان، ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/CRP.6) والمرفقات ذات الصلة.

البند ١٣
البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

وافق، بناء على القرار ٧/٢٠١٤، على برنامج صندوق السكان القطري للكاميرون (DP/FPA/CPD/CMR/7)؛

أحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لنيكاراغوا (DP/FPA/2017/8).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١٤
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٦/٢٠١٧ بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

الجزء المشترك

البند ١٥
مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

اتخذ القرار ١٧/٢٠١٧ بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

البند ١٦

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ١٨/٢٠١٧ بشـــأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة السكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وعقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة بشأن النتائج والاستنتاجات الأولية لتقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧، والبرامج العالمية والإقليمية، ورد الإدارة الأولي؛

إحاطة بشـــأن النتائج الأولية لتقييم نتائج الإطار الاســـتراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والإطار الاستراتيجي لمتطوعي الأمم المتحدة، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

إحاطة بشأن الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

مشاورات غير رسمية بشأن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تأبين الراحل الدكتور باباتوندي أوسوتيميهين، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

مشاورات غير رسمية بشأن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١.

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٢٠/٢٠١٧

الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالاســـتعراض الســـنوي للحالة المالية لعام ٢٠١٦ (DP/2017/30 و DP/2017/30/Add.1) وبالتقرير المتعلق بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٧ وما بعده (DP/2017/31)؛

٢ - ***يشدّد*** *على* أن الموارد العادية، بسبب طبيعتها غير المقيَّدة، تشكل الركيزة التي يستند إليها البرنامج الإنمائي وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولقيامه بعمله، ويؤكد من جديد في هذا الصـــدد ضـــرورة أن يعمل البرنامج، بصـــفة مســـتمرة، على تصـــحيح الاختلال بين الموارد الأساسية/العادية والموارد غير الأساسية/الأخرى، مع الاستمرار في تعبئة موارد أخرى لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة أكثرها فقراً وأشدها ضعفاً؛

٣ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي تحسين مستوى الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظّم التي تعقد مستقبلا، تمشيا مع القرار ١١/٢٠١٧، ويطلب إلى البرنامج، في هذا الصدد، تقديم مقترح إلى المجلس في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ بشأن الكيفية التي يعتزم بها استخدام تلك الحوارات كأداة لتحسين نوعية التمويل وشفافيته وللمواءمة بشكل أفضل بين الموارد ونتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٤ - ***يشجع*** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى المجلس، لأغراض الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، لمحة عامة عن الثغرات التمويلية وتحليلا لأثرها على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع وضع كل من الموارد العادية والموارد الأخرى في الحسبان؛

٥ - ***يحث*** الدول الأعضاء على مواصلة حوارها مع البرنامج الإنمائي بشأن أهمية الموارد العادية والموارد الأخرى المرنة، لأن الطابع التقييدي للموارد المخصصة يمكن أن يحد من قدرة البرنامج الإنمائي على تحقيق النتائج الاستراتيجية التي ينشدها؛

٦ - ***يشير*** إلى أهمية إمكانية التنبؤ بالتمويل والاستخدام الفعال للموارد المعهود بها إلى البرنامج الإنمائي؛

٧ - ***يحث*** البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها الاستمرار في تقديم المساهمات لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وزيادتها بقدر كبير بما يتماشى مع قدراتها، والإسهام على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها، على القيام بذلك؛

٨ - ***يشجع*** البلدان التي لم تسهم في الموارد العادية في الماضي على أن تنظر في القيام بذلك؛

٩ - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة الحوار مع البلدان المستفيدة من البرامج بشأن سداد مساهماتها في تكاليف المكاتب المحلية الحكومية؛

١٠ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على النظر في أهمية زيادة الكفاءة والفعالية في إطار الحوار المتعلق بالخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ دون التأثير سلبا على تنفيذ البرامج؛

١١ - ***يحث*** البرنامج الإنمائي على أداء دور استباقي من خلال التواصل بشكل مباشر مع الدول الأعضاء وغيرها من شركاء التمويل في إطار الحوارات الاستراتيجية المتعلقة بالتمويل، في احترام كامل لمقرر الجمعية العامة ٢٢٤/٧٠ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ المتعلق بالشراكات العالمية، بهدف تنويع المصادر المحتملة للتمويل، ولا سيما التمويل الأساسي، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، مع الاحترام التام للأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة من البرامج؛

١٢ - ***يلاحظ*** الأثر السلبي لتقلبات العملة على الموارد العادية والموارد الأخرى، ويرحب بالجهود المبذولة لإدارة تقلبات أسعار الصرف من خلال التحوط، ويحث البرنامج الإنمائي على مواصلة تطوير الطريقة التي يواجه بها تقلبات العملة؛

١٣ - ***يشجع*** البرنامج الإنمائي على القيام، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإيجاد وسائل فعالة وعمليّة للمواءمة بين النظم الإدارية والمالية من أجل تيسير البرمجة المشتركة والتنفيذ المشترك، وتقديم معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٠١٧/٢١

تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ورد الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بتقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وبرنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، ورد الإدارة عليه (DP/2017/33)؛

٢ - ***يطلب*** إلى مكتب التقييم المستقل أن يكفل في التقييمات المقبلة للخطط الاستراتيجية توافر القدر الكافي من التغطية الشاملة لجميع جوانب ولاية البرنامج الإنمائي، مع التركيز بوجه خاص على عمل البرنامج الإنمائي في مجال الحد من الفقر، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٧/٢٠١٦؛

٣ - ***يشدد*** على أن الأهداف العامة للبرنامج الإنمائي ينبغي أن تظل متسقة مع ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، من أجل المساعدة في التعامل مع الأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية والوفاء بها؛

٤ - ***يطلب*** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، التوصيات المنبثقة من جميع التقييمات ذات الصلة لدى وضع الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ والبرنامج العالمي والبرامج الإقليمية ذات الصلة؛

٥ - ***يطلب*** إلى قيادة البرنامج الإنمائي مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة ترحب بالتفكير النقدي والتعلم المستمر في إطار المنظمة، من أجل تحسين النتائج والفعالية المؤسسية، وإحراز تقدم كبير صوب العمل بالميزنة القائمة على النتائج وتقدير القيمة التي توفرها البرامج مقابل المال؛

٦ - ***يطلب*** إلى مكتب التقييم المستقل التابع للبرنامج الإنمائي أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨ خطة تقييم جديدة متعددة السنوات تشمل تقييما شاملا للخطة الاستراتيجية المقبلة للبرنامج الإنمائي، يجري تنفيذه عند اختتام الخطة الاستراتيجية في غضون أربع سنوات.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٢/٢٠١٧
استعراض الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يشير*** إلى القرار ٢١/٧٩ الصادر عن مجلس الإدارة (المسمى الآن المجلس التنفيذي) الذي اعتمدت فيه المنهجية الحالية لتحديد مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٢ - ***يحيط علما*** بالاستعراض الإداري الحالي للاحتياطي التشغيلي للصندوق، المستند إلى التحليل المستقل الذي أجري لتقييم المنهجيات البديلة لحساب الاحتياطي التشغيلي للصندوق، سواء فيما يخص الموارد العادية أو الموارد الأخرى؛

٣ - ***يوافق*** على الصيغة التي أوصت بها إدارة الصندوق لحساب مستوى الاحتياطي التشغيلي للموارد العادية والموارد الأخرى؛

٤ - ***يطلب*** إدراج النتائج الناشئة عن المنهجية المنقحة في ميزانية الصندوق المتكاملة وبياناته المالية اعتباراً من عام ٢٠١٧.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٣/٢٠١٧
الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالعملية الشفافة والتشاورية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9)؛

٢ - ***ينوه*** بالجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواءمة خطته الاستراتيجية مع قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠ المتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٣ - ***يقر*** الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9)، *ويحيط علما* بمرفقاتها وبالفصل المشترك، رهنا بأحكام هذا القرار؛

٤ - ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، في حال إدخال تعديلات على الفصل المشترك، أن يوائمه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعد إقراره من المجلس التنفيذي لكل منها، وأن يعيد تقديمه إلى المجلس التنفيذي للصندوق من أجل إقراره، *ويشجع* الصندوق على تقديم تفاصيل عن تنفيذه، في تقاريره السنوية، وعند الاقتضاء، في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي؛

٥ - ***يطلب أيضا*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم خطوط الأساس والغايات للإطار المتكامل للنتائج والموارد (المرفق ١) في جلسة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١٨؛

٦ - ***يطلب كذلك*** إلى الصندوق تنفيذ خطته الاستراتيجية ومرفقاتها والفصل المشترك، وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية الصادرة عن عمليات استعراضها، على أن يحيط علما في الوقت نفسه بالوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية، ومع التشديد على أن تلك الوثائق الختامية توفر إرشادات في مجال السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ تخص كل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثيقة الختامية المعنية، وكذلك وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالاتفاق مع البلد المضيف وبموافقته، مع مراعاة مختلف التشريعات الوطنية والخلفيات الثقافية، والقدرات ومستويات التنمية، ومع احترام مجال الحركة المتاح لواضعي السياسات الوطنية، والحفاظ على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، وبما يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالميا؛

٧ - ***يطلب*** إلى الصندوق أن يقدم في التقرير السنوي للمدير التنفيذي بيانا بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويطلب أيضا إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٢٠ استعراضا لمنتصف المدة لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ومرفقاتها والفصل المشترك، آخذا في الاعتبار قرارات الدول الأعضاء بشأن المقترحات المقدمة من الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٠١٧/٢٤
الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالميزانية المتكاملة للصندوق، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/10)، المقدَّمة بالاقتران مع استعراض الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2017/9)؛

٢ - ***يطلب*** إلى الصندوق تنقيح ميزانيته المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، استنادا إلى نتائج استعراض الموارد الشامل، من أجل زيادة الكفاءة وتحسين التوازن بين الميزانية المؤسسية والبرامج، في ضوء الانخفاض الكلي في الموارد المتوقعة، على أن تقدم الميزانية المنقحة في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨؛

٣ - ***يطلب أيضا*** إلى الصندوق أن يتبع نهجا استراتيجيا في مواصلة تحديد المزيد من الوفورات وتدابير الكفاءة، ضمانا لاستمرار الوظائف التي تسهم في تحقيق النواتج المتعلقة بالفعالية والكفاءة التنظيمية في إطار الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٤ - ***يرحب*** بالنهوض بالتركيز على النتائج والارتقاء بالروابط القائمة مع نتائج الخطة الاستراتيجية والمنهجيّة والعرض المتسقين، بما يشمل تصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها؛

٥ - ***يحيط علماً*** بالنتائج وبالاحتياجات من الموارد التي تشتمل عليها تقديرات الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الصلات التي تربط بين النتائج والموارد، حسبما يرد في الوثيقة DP/FPA/2017/10؛

٦ - ***يحيط علماً أيضاً*** بعرض الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها الوارد في الوثيقة DP/FPA/2017/10، وبإرجاء وضع خطة رأسمال المباني، على النحو المبين في الجدول المنقح ١ المتعلق بخطة الموارد المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، الذي قُدّم في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (DP/FPA/2017/10/Corr.1)؛

٧ - ***يوافق*** على الموارد الإجمالية التي تمثّل تقديرات الميزانية المؤسّسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بمبلغ قدره ٧٠٨,٤ ملايين دولار، و***يلاحظ*** أن هذه التقديرات تشمل مبلغ ١٤٦,٨ مليون دولار لاسترداد التكاليف غير المباشرة من الموارد الأخرى، و***يلاحظ كذلك*** أنه ينبغي إسناد أي موارد إضافية يتم حشدها إلى البرامج؛

٨ - ***يأذن*** بتخصيص مبلغ ١٥٣,٩ مليون دولار من الموارد العادية المتوقعة، كحد أقصى، للمبادرات العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويشير إلى أن هذا المبلغ لا يمكن تجاوزه دون موافقة المجلس التنفيذي، و***يطلب*** إلى الصندوق أن يقدم تقريراً عن تنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والأموال المنفقة عليها في مرفق للتقرير السنوي للمدير التنفيذي؛

٩ - ***يشير*** إلى قرار المجلس التنفيذي ٣/٢٠١٥، و***يوافق*** على مبلغ سنوي قيمته ٥ ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ واحتياطي الاستجابة الإنسانية، و***يؤكد مجدداً*** الإذن الممنوح للمدير التنفيذي للصندوق بزيادة صندوق الطوارئ بمبلغ لا تتجاوز قيمته ٢ مليون دولار عن الحد الأقصى في أي سنةٍ من السنوات إذا تطلّب ذلك عدد حالات الطوارئ ونطاقها؛

١٠ - ***يقر*** الاقتراح المقدم من المدير التنفيذي، على نسق ما جاء في القرارات ٦/٢٠٠٨، و ١٣/٢٠١٢، و ٣٢/٢٠١٣، و***يقرر*** منح صلاحيات استثنائية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تسمح في إطار الموارد العادية بإتاحة مبلغ إضافي للتدابير الأمنية أقصاه ٥,٤ ملايين دولار، شريطة استخدامه في الولايات الأمنية الجديدة والناشئة، حسب التعريف الوارد في توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، و***يطلب*** إلى الصندوق أن يقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا بشأن استخدام تلك الأموال في سياق استعراضه الإحصائي والمالي السنوي.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٥/٢٠١٧
الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علماً*** بالتقرير الصادر بشأن مساهمات الدول الأعضاء وآخرين في صندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لعام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة (DP/FPA/2017/11)؛

٢ - ***يؤكد*** على أن الموارد العادية هي الركيزة التي يقوم عليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولقيامه بعمله،

ويشجع الصندوقَ على مواصلة تعبئة هذه الموارد بالموازاة مع عمله على حشد موارد تكميلية لتمويل الصناديق والبرامج المواضيعية؛

٣ - ***يطلب*** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين مستوى الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظّم التي تعقد مستقبلا، ***ويطلب أيضا*** إلى الصندوق، في هذا الصدد، تقديم مقترح إلى المجلس في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ بشأن الكيفية التي يعتزم بها استخدام تلك الحوارات كأداة لتحسين نوعية التمويل وشفافيته وللمواءمة بشكل أفضل بين الموارد ونتائج الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٤ - ***يشجع*** صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن يقدم إلى المجلس، لأغراض الحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، لمحة عامة عن الثغرات التمويلية وتحليلا لأثرها على تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع وضع كل من الموارد العادية والموارد الأخرى في الحسبان؛

٥ - ***يشجع*** جميع الدول الأعضاء على زيادة مساهماتها في الموارد العادية، لأسباب ليس أقلها ضمان قدرة الصندوق على سد الفجوة الحرجة الحالية في الموارد الأساسية، ويشجع أيضا البلدان القادرة على تقديم مساهمات خلال النصف الأول من العام، وعلى إصدار تعهدات متعددة السنوات من أجل ضمان فعالية البرامج، على أن تفعل ذلك؛

٦ - ***يشجع أيضا*** حكومات جميع البلدان المستفيدة من البرامج على توسيع نطاق مساهماتها في البرامج التي تنفذ في بلدانها؛

٧ - ***يطلب*** إلى الصندوق مواصلة استكشاف الحوافز والآليات الكفيلة بتشجيع البلدان المانحة والدول الأعضاء التي بوسعها زيادة مساهماتها في الموارد العادية، وإعطائها الأولوية، على القيام بذلك، بطرق من بينها مواصلة النهوض بالشفافية في استخدام الموارد وربط التمويل بالنتائج، وتيسير التحول نحو موارد أخرى تكون أقل تقييدا وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية، وتوسيع قاعدة المانحين، واجتذاب مصادر جديدة للتمويل، بسبل منها الأخذ بنُهج جديدة في تعبئة الموارد وبأشكال جديدة من الدعم المقدم من مصادر متنوعة؛

٨ - ***يطلب كذلك*** إلى الصندوق أن يواصل وضع مقترحات لتوفير تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للخطة الاستراتيجية، وأن يتواصل بشكل منتظم مع المجلس التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بالتمويل على مدار السنة؛

٩ - ***يؤكد*** أن الصندوق يحتاج إلى مؤازرة سياسية قوية وإلى مزيد من الدعم المالي، فضلا عن الموارد العادية التي يمكن التنبؤ بها، ليتمكن من تحسين مساعدته للبلدان في إدماج خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة كلية في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن دعم البلدان في الدفع قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٠ - ***يلاحظ*** الأثر السلبي لتقلبات العملة على كل من الموارد العادية والموارد الأخرى، ويرحب بالجهود المبذولة لإدارة تقلبات أسعار الصرف من خلال التحوط، ويحث الصندوق على مواصلة تطوير الطريقة التي يواجه بها تقلبات العملة؛

١١ - ***يشجع*** الصندوق على القيام، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بإيجاد وسائل فعالة وعمليّة للمواءمة بين النظم الإدارية والمالية، من أجل تيسير البرمجة المشتركة والتنفيذ المشترك، وتقديم معلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٦/٢٠١٧

الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يقر*** الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويعترف بأساسها المتين المستند إلى قرارات الدول الأعضاء والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والاتفاقات الدولية واحتياجات الشعوب والبلدان، بما يشمل أشد الحالات هشاشة؛

٢ - ***يعرب*** عن دعمه للأهداف الاستراتيجية للمكتب ولعزم المكتب على تحقيق طموحه إلى أداء رسالته وتنفيذ رؤيته والوفاء بمقاصده؛

٣ - ***يشجع*** النهج الذي يتبعه المكتب والمتمثل في الأخذ بممارسات مستدامة في مجال التنفيذ؛

٤ - ***يدعم*** الطموح إلى التركيز في إدارة المعارف على الجهود الرامية إلى تسخير الخبرة لأغراض إتاحة الخدمات المتكاملة والحلول المتخصصة، استنادا إلى الطلب الفعلي أو المتوقع، من أجل تحقيق الأهداف المحددة وخدمة السياقات التشغيلية؛

٥ - ***يعرب*** عن تقديره للمكتب لعزمه على التواصل بمزيد من الحس الاستراتيجي مع الحكومات والشركاء الآخرين؛

٦ - ***يحث*** كيانات منظومة الأمم المتحدة على الاعتراف بالمزايا النسبية والخبرة التقنية للمكتب، والدخول في شراكات استراتيجية تعاونية من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية، بما في ذلك على الصعيد القطري؛

٧ - ***يشجع*** المكتب في سعيه المستمر إلى تحقيق الامتياز التنظيمي واهتمامه بكفالة الاستثمارات اللازمة لبناء القدرات التنظيمية وحماية نموذج الأعمال الفريد الخاص به بحيث يستمر العمل به في المستقبل.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٧/٢٠١٧

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يوافق*** على الإيرادات الصافية المستهدفة؛

٢ - ***يقر*** تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتعلق بنتائجه الإدارية والموارد المستهدفة لدعم الأهداف التي ينشد تحقيقها فيما يتعلق بالمساهمات.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٨/٢٠١٧

التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يحيط علما*** بالتقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ (DP/OPS/2017/8)؛

٢ - ***يرحب*** بالبيانات والتحليلات الواردة فيه.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٢٩/٢٠١٧

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قد قام خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ (DP/2017/28)؛

وافق على خطتي العمل المؤقتتين للدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧ وللدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٨؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البندان ٢ و ٤
التقرير السنوي لمدير البرنامج والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

استمع إلى بيان مدير البرنامج وأجرى مناقشات بشأن إعداد الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، المقرر اعتمادهما في الدورة الاستثنائية التي تعقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

البند ٣
الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠١٧/٢٠ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظَّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

البند ٥
تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠١٧/٢١ بشأن تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامجه العالمي وبرامجه الإقليمية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ورد الإدارة.

البند ٦
البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية، وفقا للقرار ٢٠١٤/٧:

أفريقيا: جمهورية أفريقيا الوسطى (DP/DCP/CAF/4)، وغينيا (DP/DCP/GIN/3)، ونيجيريا (DP/DCP/NGA/3)؛

الدول العربية: السودان (DP/DCP/SDN/3)؛

آسيا والمحيط الهادئ: الهند (DP/DCP/IND/3)، ونيبال (DP/DCP/NPL/3)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/2)، وسري لانكا (DP/DCP/LKA/3)، والبرنامج دون الإقليمي لبلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ (DP/DSP/PIC/2)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: قيرغيزستان (DP/DCP/KGZ/3)، وجمهورية مولدوفا (DP/DCP/MDA/3)، وأوكرانيا (DP/DCP/UKR/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (DP/DCP/BOL/3)، وكوستاريكا (DP/DCP/CRI/3)، والجمهورية الدومينيكية (DP/DCP/DOM/3)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول للبرامج القطرية للجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وغينيا الاستوائية لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الأول للبرنامج القطري لجنوب أفريقيا لفترة ١٥ شهرا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، وهي تمديدات أقرها مدير البرنامج بالفعل (DP/2017/35)؛

ووافق على التمديد الاستثنائي الرابع للبرنامج القطري لليبيا لمدة سنة واحدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لليمن لمدة سنتين للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (DP/2017/35).

البند ١٥

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ القرار ٢٢/٢٠١٧ بشأن الاحتياطي التشغيلي للصندوق

الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

اتخذ القرار ٢٣/٢٠١٧ بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

البند ٨

الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

اتخذ القرار ٢٤/٢٠١٧ بشأن وضع الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

البند ٩

الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار ٢٥/٢٠١٧ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٠

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل المتصلة بها

وافق على البرامج القطرية التالية للصندوق، وفقا للقرار ٧/٢٠١٤:

الدول العربية: الصومال (DP/FPA/2017/SOM/8)؛ والسودان (DP/FPA/CPD/SDN/9)؛ ودولة فلسطين (DP/FPA/CPD/PSE/6)؛

آسيا والمحيط الهادئ: الهند (DP/FPA/CPD/IND/9)؛ وميانمار (DP/FPA/CPD/MMR/4)؛ ونيبال (DP/FPA/CPD/NPL/8)؛ وباكستان (DP/FPA/CPD/PAK/9)؛ وبابوا غينيا الجديدة (DP/FPA/CPD/PNG/6)؛ وسري لانكا (DP/FPA/CPD/LKA/9)؛ والبرنامج دون الإقليمي للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ (DP/FPA/CPD/PIC/6)؛

أوروبا الشرقية ووسط آسيا: قيرغيزستان (DP/FPA/CPD/KGZ/4)؛ وجمهورية مولدوفا (DP/FPA/CPD/MDA/3)؛ وأوكرانيا (DP/FPA/CPD/UKR/3)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) (DP/FPA/CPD/BOL/6)؛ وكوستاريكا (DP/FPA/CPD/CRI/5)؛ والجمهورية الدومينيكية (DP/FPA/CPD/DOM/6)؛

غرب ووسط أفريقيا: بوركينا فاسو (DP/FPA/CPD/BFA/8)؛ وغابون (DP/FPA/CPD/GAB/7)؛ وغينيا (DP/FPA/CPD/GIN/8)؛ ونيجيريا (DP/FPA/CPD/NGA/8)؛

وأحاط علما بأول تمديد لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وغينيا الاستوائية، وليبريا، وليسوتو؛

ووافق على تمديد البرنامج القطري لجنوب أفريقيا لمدة ١٥ شهرا، وعلى التمديد الثالث للبرنامج القطري لبوروندي لمدة سنة واحدة، وعلى التمديد الثالث للبرنامج القطري لليمن لمدة سنتين (DP/FPA/2017/13).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند ١١
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠١٧/٢٦ بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

اتخذ القرار ٢٠١٧/٢٧ بشأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛

الجزء المشترك

البند ١٢
المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٠١٧/٢٨ بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٦؛

البند ١٣
متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2017/37-DP/FPA/2017/12).

البند ١٤

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى نيبال؛

البند ١٥

مسائل أخرى

استمع إلى بيان من رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

وعقد أيضا جلسات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية والمناسبات الخاصة التالية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إحاطة بشأن الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

إحاطة بشأن الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

إحاطة بشأن مبادرة الابتكار التي أطلقها الصندوق.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٣٠/٢٠١٧

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يرحب*** بالعملية الشفافة والتشاورية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/38)؛

٢ - ***يقر*** الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/38)، ويحيط علماً بمرفقاتها ويشجع البرنامج الإنمائي على إتاحة التفاصيل المتعلقة بتنفيذها في تقاريره السنوية، وفي الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/منظمة الأمم المتحدة للطفولة/هيئة الأمم المتحدة للمرأة/برنامج الأغذية العالمي، عند الاقتضاء وكلما كان ذلك مناسباً.

٣ - ***يلاحظ*** اشتمال الخطة الاستراتيجية على بعض مصطلحات لم تعتمد على الصعيد الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة، ولهذا لا يمكن اعتبارها مصطلحات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

٤ - ***يسلّم*** بأن إسهام البرنامج الإنمائي في منع نشوب النزاعات يندرج في نطاق عمله الإنمائي على تعزيز القدرات في البلدان المستفيدة من البرامج بغرض الحد من مخاطر نشوب النزاعات، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية وبموافقة الحكومات الوطنية؛

٥ - ***ينوه*** بالجهود التي بذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مع قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فضلاً عن جهوده المبذولة من أجل تركيز مجالات عمله ونتائجه على بلوغ رؤيته للخطة الاستراتيجية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن ينفذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وفقاً لهذين القرارين، ومع الاحترام الكامل لمبدأ الملكية والقيادة الوطنية والاعتراف بالسياقات المختلفة والخصائص التي يتميز بها كل بلد من البلدان المستفيدة من البرامج؛

٦ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يعرض على المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨، خطة عمل لينظر فيها في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، تتعلق بالتواصل مع المجلس بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومرفقاتهما، بما في ذلك جدول زمني للتقارير التي يقدمها مدير البرنامج عن المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما يشمل عمله بشأن الشراكات، والمواءمة بين النتائج والموارد، وإعداد نموذج الأعمال وصلاته بملاك الموظفين، فضلاً عن إدارة الأداء، والهيكل المؤسسي، والحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، والتعاون والعمل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومختلف الاستراتيجيات المواضيعية، بما في ذلك الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

٧ - ***يطلب*** أيضا إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٨ خطوط الأساس للإطار المتكامل للنتائج والموارد والأهداف المنشودة منه (DP/2017/38، المرفق ١) ونظريات التغيير المتعلقة بالخطة الاستراتيجية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يتواصل في الفترة السابقة على تلك الدورة السنوية مع المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن المنهجيات التي تقوم عليها المؤشرات الواردة في الإطار المتكامل للنتائج والموارد (DP/2017/38، المرفق ١) والكيفية التي ستغذي بها النواتج المنصوص عليها في ذلك الإطار نتائج الفصل المشترك في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٨ - ***يطلب*** كذلك إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٢٠ استعراضا دقيقاً لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومرفقاتها، بما يشمل، إذا لزم الأمر، تحديثات الخطة ومرفقاتها، واضعاً في اعتباره أي قرارات يحتمل أن تتخذها الدول الأعضاء بشأن المقترحات التي يقدمها الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١.

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

٢٠١٧/٣١
خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتكاملة للموارد وميزانيته المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

إن المجلس التنفيذي،

١ - ***يعرب عن تقديره*** للعملية التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي في وضع خطة البرنامج المتكاملة للموارد وتقديراته للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/39)؛

٢ - ***يحيط علماً*** بخطة البرنامج الإنمائي المتكاملة للموارد وتقديراته للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي أعدت استجابة لطلب المجلس التنفيذي، في القرار ٢٠٠٩/٢٢، أن يقدم البرنامج ميزانية متكاملة واحدة تشمل جميع فئات الميزانية، إلى جانب تحسين التركيز على النتائج وتعزيز الصلات مع نتائج الخطة الاستراتيجية ومواءمتها من حيث المنهجية والعرض، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويرحب بالجهود الجاري بذلها للنهوض بعملية الإبلاغ المالي وتوضيحها بغية تحسين فهم أعضاء المجلس التنفيذي لأوضاع البرنامج الإنمائي المالية؛

٣ - ***يعرب عن تقديره*** للمعلومات التي يقدمها البرنامج الإنمائي في الوثيقة DP/2017/39 عن خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويشير إلى الحاجة المستمرة إلى مواءمة الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي وخطة الموارد المتكاملة مع الخطة الاستراتيجية؛

٤ - ***يحيط علماً*** بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2017/40) عن العناصر المؤسسية لتقديرات البرنامج الإنمائي لميزانيته المتكاملة وبتوصيات اللجنة الاستشارية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ تلك التوصيات في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ وما بعدها، حسب الاقتضاء؛

٥ - ***يشير*** إلى قراراته ٢٠٠٧/٣٣، و ٢٠٠٩/٢٢، و ٢٠١٠/٢، و ٢٠١٠/٣٢، و ٢٠١١/١٠، و ٢٠١٢/١، و ٢٠١٢/٢٧؛ و ٢٠١٢/٢٨، و ٢٠١٣/٤، و ٢٠١٣/٩، و ٢٠١٣/١٨، و ٢٠١٣/٢٨، و ٢٠١٣/٣٠، ٢٠١٦/٥، و ٢٠١٧/١١، ويقر الوثيقة DP/2017/39 المتعلقة بخطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومرفقيها، والأحكام الواردة في تلك الوثيقة؛

٦ - ***يوافق*** *على* الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ المستندة إلى الموارد العادية والموارد الأخرى المتوقع توافرها واستخداماتها المتوقعة، بما في ذلك تخصيص مبلغ قدره ١ ٠٩٣,٩ مليون دولار من الموارد العادية للمكوّن المؤسسي للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

٧ - ***يرحّب*** بقيام البرنامج الإنمائي، استجابة لطلب المجلس التنفيذي، باستحداث بنود منفصلة في الميزانية لمكتب التقييم المستقل، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات؛

٨ - ***يرحّب*** أيضا بالمبالغ المرصودة في الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وبالمساهمة المستمرة في هاتين المنظمتين من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما بالنظر إلى أهميتهما لأقل البلدان نمواً، ويدعو البرنامج الإنمائي إلى أن يواصل تقديم

المساهمات إلى هذين الكيانين، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس في حال تغير مخصصات تمويل البرنامج الإنمائي لهذين الكيانين خلال الفترة التي تغطيها هذه الميزانية المتكاملة؛

٩ - ***يشير*** إلى أهمية انتظام التمويل والاستخدام الفعال للموارد التي يؤتمن عليها البرنامج الإنمائي، ويحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي بوسعها الاستمرار في تقديم المساهمات لميزانية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وزيادتها بقدر كبير، بما يتفق مع قدراتها، والإسهام على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة وحسنة التوقيت ويمكن التنبؤ بها، على القيام بذلك؛

١٠ - ***يشدّد على*** أن الموارد العادية، بسبب طبيعتها غير المقيَّدة، تشكل الركيزة التي يستند إليها البرنامج الإنمائي وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والمحايد والشامل لولايته ولقيامه بعمله، ويؤكد من جديد في هذا الصدد ضرورة أن يعمل البرنامج، بصفة مستمرة، على تصحيح الاختلال بين الموارد الأساسية/العادية والموارد غير الأساسية/الأخرى، مع الاستمرار في تعبئة موارد أخرى لتلبية احتياجات جميع البلدان المستفيدة من البرامج، وبخاصة أكثرها فقراً وأشدها ضعفاً؛

١١ - ***يرحّب*** بالتزام البرنامج الإنمائي في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بالسعي لزيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية ولتحسين نسبة الكفاءة الإدارية، دون أن يؤثر ذلك سلبياً على تنفيذ البرامج؛

١٢ - ***يطلب*** إلى مدير البرنامج أن يقوم، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بإجراء استعراض شامل لمنتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة يعرض على المجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٠ ويتضمن، في جملة أمور، تحليلاً للنُهج المتبعة في منهجية الميزانية وجهود تعبئة الموارد وتأثير تنفيذ النهج المتعدد المستويات على حماية الأنشطة الإنمائية؛

١٣ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يعرض على المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٨، خطة عمل لينظر فيها في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨، تتعلق بالتواصل مع المجلس بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ومرفقاتهما، بما في ذلك جدول زمني للتقارير التي يقدمها مدير البرنامج عن المستجدات المتصلة بالتقدم المحرز في هذا الصدد، بما يشمل عمله بشأن الشراكات، والمواءمة بين النتائج والموارد، وإعداد نموذج الأعمال وصلاته بملاك الموظفين، فضلاً عن إدارة الأداء، والهيكل المؤسسي، والحوارات المتعلقة بالتمويل المنظم، والتعاون والعمل مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومختلف الاستراتيجيات المواضيعية، بما في ذلك الاستراتيجية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛

١٤ - ***يطلب*** أيضا إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل إجراء المشاورات مع المجلس التنفيذي بشأن استرداد التكاليف تماشياً مع القرار ٢٠١٧/١١؛

١٥ - ***يسلّم*** بأن البرنامج الإنمائي قد أحرز تقدما في تقليل الدعم التناقلي من الموارد العادية (الأساسية) إلى الموارد الأخرى (غير الأساسية)؛ ويحيط علما بطلب البرنامج الإنمائي موارد إضافية قدرها ٤٩ مليون دولار للميزانية المؤسسية لأنشطة الإدارة؛ ويشجع البرنامج الإنمائي، إن أمكن، على استخدام مبلغ أقل من ٤٩ مليون دولار وإلغاء أي دعم تناقلي بأسرع ما يمكن؛ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم اقتراحا بشأن شفافية دور الموارد (الأساسية) العادية بالنسبة للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛

١٦ - ***يسلّم*** أيضا بأن مساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف تشكل آلية للتمويل الطوعي تعزز الملكية الوطنية وتسهم في إنجاز البرامج القطرية ويشدّد في هذا الصدد على ضرورة أخذ السمات الخاصة لمساهمة الحكومة في تقاسم التكاليف بعين الاعتبار عند النظر في إجراء تعديلات تنظيمية من خلال مبادرة نماذج الأعمال؛

١٧ - ***يطلب*** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ معلومات عن مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف في إطار الوثائق المتعلقة بالاتساق في استرداد التكاليف.

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٧

(تنتهي فترة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بنن (٢٠١٨)، الكاميرون (٢٠١٨)، تشاد (٢٠١٨)، غينيا (٢٠١٧)، ليبيا (٢٠١٧)، ملاوي (٢٠١٨)، موريشيوس (٢٠١٩)، أوغندا (٢٠١٨).

دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: الصين (٢٠١٩)، الهند (٢٠١٧)، جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٩)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٨)، جمهورية كوريا (٢٠١٨)، ساموا (٢٠١٨)، اليمن (٢٠١٧).

دول أوروبا الشرقية: ألبانيا (٢٠١٩)، بيلاروس (٢٠١٨)، جمهورية مولدوفا (٢٠١٩)، الاتحاد الروسي (٢٠١٧).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أنتيغوا وبربودا (٢٠١٧)، جمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٧)، كوبا (٢٠١٩)، هايتي (٢٠١٨)، بنما (٢٠١٩).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أستراليا*، وألمانيا، والدانمرك، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

141218 111218 18-18415 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

* تَتّبع دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولا زمنيا تناوبيا يختلف من عام لآخر.